الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها في لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

Issue 1. Vol. 3 October 1995. العدد الأول - المجلد الثالث - تشرين الأول /اكتوبر ١٩٩٥

المأزق الدستوري في لبنان

منذ فترة غير قصيرة تستأثر مسألة التمديد أو عدم التمديد لرئيس الجمهورية الحالي الياس الهراوي باهتمام الوسط السياسي والوسط الإقتصادي في لبنان. ذلك ان هذه المسألة الدستورية بالغة الحساسية والتعقيد في السياسة اللبنانية منذ الإستقلال إلى اليوم. ولهذا السبب فإن مشاعر اللبنانيين عموماً تميل دائماً ضد التجديد او التمديد لرئيس الجمهورية كائنا من كان، حتى على الرغم من وجود عوامل أو مبررات يمكن اعتبارها سبباً كافياً أو موجباً للتجديد أو للتمديد.

والواقع ان الدستور اللبناني ذاته خلق مزاجاً سياسياً وشعبياً ضد التجديد لرئيس الجمهورية، بأن نص على عدم جواز التجديد إلا بتعديل الدستور خصيصاً لهذه الغاية فجعله صعباً جداً من خلال صعوبة التعديل الدستوري.

والحكمة الدستورية من ذلك بينة. ذلك ان الدستور قد افترض افتراضاً صحيحاً وهو ان مسألة التجديد هي مسألة انقسامية، والحالات الإنقسامية غير مستحسنة على الصعيد الوطني. فالتجديد لكي يكون له اي حظ من النجاح يجب أن يكون إجماعياً او بما يشبه الإجماع، وهو امر غير ميسور في معظم الأحيان.

وحتى في السابقة التجديدية الوحيدة التي شهدها لبنان، وهي سابقة التجديد للشيخ بشارة الخوري عام ١٩٤٩، اثبتت التجربة ان هذا التجديد مثير للإنقسام في النتيجة حتى ولو تم بالإجماع في البداية. والدليل على ذلك سقوط الشيخ بشارة تحت الضغط السياسي والشعبي في اوائل ولايته المجددة.

بل إن مجرد الحديث عن التجديد كان مثيراً للإنقسام إلى درجة الحرب الأهلية في العهود التالية. فقد إنقسمت البلاد حول التجديد لكميل شمعون مع ان شمعون لم يعلن في اي يوم رغبة رسمية بذلك. وكذلك الامر بالنسبة إلى الرئيس فؤاد شهاب عند انتهاء ولايته عام ١٩٦٤ .

واليوم تطرح من جديد فكرة تعديل الدستور بغية التمديد او التجديد للرئيس الياس الهراوي مما يثير حالة انقسامية مركبة. ذلك ان تصوير الفكرة على انها رغبة سورية يضيف إلى الإنقسام بين اللبنانيين انفسهم إنقساماً بين اللبنانيين والسوريين على المدى البعيد. بل إن ملامح من ذلك اخذت تطل مع تصريحات نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام حول الموضوع.

والحقيقة ان اول من طرح فكرة التمديد للرئيس الهراوي هو رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري في السنة الماضية، وقد علقت «الميزان» على ذلك في حينه بافتتاحية عنوانها «يمدد لنفسه بالتمديد لغيره». كما ان هذه الفكرة لقيت تجاوباً لدى بعض المعارضين اللبنانيين لسوريا في الخارج وعلى راسهم ريمون إده عميد الكتلة الوطنية.

لكن قول المعارضين في الخارج بالتمديد لرئيس الجمهورية الحالي ينبع من اعتبارات تؤدي حتماً إلى انقسامات مركبة، لأن دعوة الحريري إلى التمديد يمكن فهمها وتجاوزها ولا سيما انها تقوم على اعتبارات مختلفة.

فالمعارضون القائلون بالتمديد ينطلقون من حيثية مفادها إن رئيس الجمهورية شرعي لأنه منتخب من مجلس نواب شرعي (المجلس السابق) ولا يجوز ان يسمح لمجلس النواب الحالي الذي يعتبرونه غير شرعي، لأن انتخابه جرى في ظل الوجود الأمني السوري، بان ينتخب رئيساً جديداً للبلاد.. فالتمديد في رايهم لازم لإجراء انتخابات نيابية شرعية جديدة يقوم المجلس الذي تفرزه بانتخاب رئيس الجمهورية المقبل.

أما الحريري فلا يقول بعدم شرعية المجلس علناً لكنه يلتقي مع المعارضين في الخارج في الدعوة إلى التمديد مما يؤدي في النتيجة الى الموقف ذاته لولا المفارقات الناشئة من هذا المنطق. فالحريري مضطر ان يعترف بشرعية المجلس لأنه يحكم من خلاله ويثقته.

لكن القائلين بعدم شرعية المجلس، ولا سيما منهم المتحالفون او المتعاطفون مع رفيق الحريري وعلى راسهم ريمون إده، يقعون في مفارقة منطقية تؤدي إلى القول في النتيجة بعدم شرعية الحريري نفسه. فكيف يكون رئيس الحكومة شرعياً وهو يستمد «شرعيته» من مجلس غير شرعي؟ وكيف يمكن تفسير قيام المجلس الحالي المطعون بشرعيته بالتمديد لشرعية رئيس الجمهورية فيما لو حصل ذلك؟

ومن هذه المفارقات المنطقية يمكن الخروج باستنتاجين رئيسيين هما: إما أن يكون المجلس النيابي القائم هو الجسم الشرعي الوحيد بانتهاء ولاية الرئيس الهراوي. وبالتالي فهو غير ملزم بالتمديد له. وإما أن يؤكد عدم شرعيته موافقاً المعترضين عليه من خلال التمديد لرئيس الجمهورية.

بل إن هذين الإستنتاجين يمكن حصرهما بمقياس الشرعية بالنسبة إلى المجلس النيابي. وهذا المقياس ليس نسبة الأصوات التي انتخبته قلت أم كثرت. بل هو في ان يكون المجلس سيد نفسه كما هو مفترض دستورياً، أو لا يكون كذلك كما يحاول ان يؤكد المعارضون، وتحديداً المعارضون لسوريا، من خلال التمديد لرئيس الجمهورية.

«الميزان»

التفاهم على خطين للأنابيب في منطقة قزوين

نفط أذربيجان ينافس نفط الخليج!

■ قبل انعقاد مؤتمر الكونسورتيوم النفطي لحقول قزوين في لندن يوم الأربعاء في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر الجاري لبت مسألة خطوط الأنابيب، كان الرأي السائد في الأوساط النفطية الأميركية والأوروبية ان من الأفضل اعتماد خطين أحدهما خط قائم إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي، والآخر يمد إلى ميناء كيهان التركي.

وقالت مصادر نفطية في لندن ان هناك، من النفط في اذربيجان وفي منطقة قزوين ما يكفي لتشغيل الخطين.

وكاد الإختلاف بين الدول المجاورة لبحر قزوين يتحول إلى صراع جيوبوليتيكي جات عندما ظهر في الآونة الأخيرة ان كفة تركيا هي الراجحة لتكون معبراً لنفط اذربيجان إلى الأسواق الأوروبية، وخاصة بعد اتفاق واضح على ذلك بين تركيا وجورجيا، وهو الإتفاق الذي يعتقد المحللون انه وراء محاولة اغتيال الرئيس الجورجي ادوارد شيفارنادزة اخيراً.

وقد جرى الإتفاق التركي - الجورجي أثناء زيارة كبير مستشاري رئيسة وزراء تركيا عمرو غونتسي إلى جورجيا (راجع العدد الماضي من «الميزان»)، وبعدها مباشرة وقعت محاولة اغتيال شيفارنادزة مما حمل رئيسة وزراء تركيا ان تتوجه الى تبليسي بنفسها للقاء الرئيس الجورجي وتاكيد الإتفاق، ولم يكن قد مضى على مغادرة مستشارها بضعة أيام.

وبعد هذه التطورات المثيرة تاكد للمعنيين بانه من غير الممكن تجاهل المصالح الروسية. كما انه من غير الممكن حصر الأمر بالخط الروسي في وجه المعارضة التركية. وهكذا نشأت المساومة على أساس الخطين (راجع الخريطة).

ومع ذلك بقي هناك نوع من الإختلاف حول الأولويات. ويستفاد من المداولات السياسية والدبلوماسية التي جرت في مدينة هيوستون الأميركية قبيل مؤتمر لندن، ان هناك محورين: محور روسي - بريطاني يقول بأن يبدأ ضخ النفط الأولي من منطقة قزوين عبر الخط الروسي القائم والخط الروسي الآخر عبر جورجيا إلى ميناء سوبسا على البحر الأسود ريثما يتم مد تكملة لهذا الخط عبر الأراضي التركية إلى ميناء كيهان التركي، ومحور تركي - أميركي يقول بتطوير الخطين معاً في وقت واحد.

والإصرار التركي على هذا التوجه له سببان أولهما ان بدء الضخ عبر الخط الروسي اولا سوف يزيد من حركة النقل عبر مضيق البوسفور المزدحم، وثانيهما ان اعتماد خطة مرحلية قد يلغي امكانية مد الخط عبر الأراضي التركية لاحقاً.

أما الموقف الأميركي الداعم لتركيا، (وهي دولة عضو في حلف شمال الأطلسي)، فإن تأييده لمشروع الخطين يأخذ بالإعتبار المصالح الروسية ويؤكد المصالح التركية. كما انه في الوقت الذي يرضي فيه الروس يسهل على الجمهوريات السوفياتية السابقة الإنفكاك التدريجي من الهيمنة الروسية وإقامة روابط مستقلة مع أوروبا.

لكن المصادر النفطية في لندن تشير إلى نتيجة جانبية خطيرة سوف يكون لها أبعد الأثر على مستقبل الصادرات النفطية الخليجية. وتقول هذه المصادر ان الإحتياطي النفطي في منطقة قزوين كبير إلى درجة تشكل منافسة خانقة لنفط الخليج، إن لم تتحول إلى بديل عنه.

وفي رأي بعض المحللين الأميركيين ان الولايات المتحدة سوف توزع اهتماماتها النفطية بعيداً عن الخليج، بحيث يكون الخليج جزءاً من تركيبة متعددة الأطراف من حيث الإلتزامات الأميركية: التزامات تجاه روسيا، والتزامات تجاه تركيا، والتزامات تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، والتزامات تجاه الخليج.

والهدف من توزع الإلتزامات الأميركية على هذا النحو في رأي أولئك المحللين، هو ان تتحقق الأهداف الأميركية من غير أن تضطر الولايات المتحدة إلى انفاق دولار واحد عليها، اي «التمويل الذاتي للإلتزامات الأميركية»، او كما وصفها أحدهم بأنها مثل «مشروع مارشال» لتطوير روسيا وتركيا ودول آسيا الوسطى من غير أن يتكلف دافعو الضرائب الأميركيون دولاراً واحداً!

وفي رأي هؤلاء المحللين ان تطوير النفط في منطقة قزوين بعد حل إشكالية خطوط الأنابيب، سوف يكون له تأثير عكسي مزدوج على الدول الخليجية المصدرة للنفط:

● أولاً، من نتيجة ذلك، كما يقولون، وفي ظل التباطؤ الراهن في الطلب العالمي سوف يأخذ النفط الأذربيجاني قسماً من الحصص الخليجية في الأسواق الأوروبية مما يخفض من عائداتها المالية، وسيكون الأثر ذاته في حال هبوط أسعار النفط نتيجة للوفرة الإضافية في الأسواق.

● ثانياً، ان المشاريع القائمة هناك والتي ستقوم من حيث بناء وتجديد الأنابيب وتطوير الحقول سوف يحتاج إلى أموال كبيرة مما يقلص فرص الدول الخليجية للإستدانة من أسواق المال بفعل المنافسة القزوينية على مصادر التمويل. وهذه المشاريع في منطقة قزوين ضيعت فرصة ثمينة على إيران بسبب الحظر الأميركي، لأن وصل حقول قزوين بشبكة الخطوط الإيرانية أسهل وأقل كلفة، لكنه غير مؤات سياسياً.

خريطة الانابيب المقترحة في منطقة قزوين (عن «نيويورك تايمز»)

تأخر مرتقب في تنفيذ المشاريع المقررة

قطر تواجه صعوبات تمويلية في قطاع الغاز

■ تواجه الشركة القطرية العامة للبترول مصاعب في تلبية المتطلبات المالية عن حصتها في مشروع «قطرغاز». وهذا الأمر، كما تقول مصادر عليمة في الصناعة البترولية، وضع الشركاء الآخرين في المشروع، وهم: موبيل (الولايات المتحدة)، وتوتال (فرنسا) ومارو بيني وميتسوي (اليابان) إلى البحث عن قروض طارئة ومؤقتة لكي يستمر المشروع حتى ولو لم يتم في موعده المقرر.

وتقول تلك المصادر ان الشركة القطرية العامة للبترول أخذت تؤخر دفع المستحقات عليها إلى المقاولين لكي تخفف من العجز في احوالها المالية.

ومع ان شركة الغاز الكورية قد التزمت نهائيا بعقد مع قطر لشراء الغاز منها، إلا أنها ما زالت الجهة الوحيدة التي أعطت مثل هذا التعهد المضمون حتى الآن. أما المتاعب الرئيسية فهي مع شركة «إنرون» الأميركية التي يبدو ان علاقتها مع قطر قد تجمدت بعد وقف مشاريعها الكهربائية في الهند، ولا سيما ان الحكومة القطرية في عهد الأمير الجديد قد مارست ضغطاً على «موبيل» لمصلحة «إنرون» من أجل تعديل الشروط الأصلية التي تمنح «موبيل» الأفضلية.

فقد كان لشركة «موبيل» الحق الحصري بمنع اي صادرات قطرية جديدة من الغاز من مشروع «رأس لفّان» قبل ان تصل صادرات المشروع هذا إلى عشرة ملايين طن في السنة. ووافقت «موبيل» على إسقاط هذا الشرط الحصري مقابل شرط آخر يحد من الحصة المتاحة لشركة «إنرون» بحيث لا تتعدى خمسة ملايين طن في السنة ولمدة ٢٥ سنة.

وكانت «إنرون» تنوي تصدير الغاز القطري إلى الهند وإسرائيل، لكن حصرها ضمن الحدود المذكورة لم يعد إقتصادياً بالنسبة إليها، كما إن حرمانها من مشروعها الهندي في «دهبول» على بحر العرب قد أدخلها في تعقيدات إضافية، زاد منها ضغط الحكومة القطرية عليها لإيجاد زبائن جدد، لأنه يتعذر إستمرار المشروع في الوضع الراهن.

ومن جهة ثانية، بدأ الممولون الدوليون يترددون في الدخول في التزامات مالية جديدة في قطر بسبب غموض الأوضاع السياسة والإقليمية على حد قول المصادر النفطية. ومع ان الوضع السياسي الداخلي الجديد في قطر، كما تقول تلك المصادر، قد استتب للأمير الجديد، فإن مجرد وقوع الإنقلاب ضد والده الأمير السابق ينبئ بعدم الإستقرار. ولا تستقط تلك المصادر من حسابها إمكانية أن يقوم الأمير السابق بمحاولات لإستعادة الحكم الذي فقده.

وتأتي من ضمن اجواء الغموض السياسي التي ينظر إليها الممولون الدوليون، النزاعات الحدودية بين قطر وبين جيرانها، ولا سيما مع المملكة العربية السعودية ومع دولة البحرين. وتقول المصادر انه ما لم تظهر بوادر على إمكانية ايجاد حلول نهائية لتلك النزاعات الحدودية، فإنّه من غير المحتمل أن تلقى طلبات التمويل لمشاريع الغاز القطرية إستجابة سريعة.

وتقدر تكلفة مشروع الغاز القطري بحوالي ٧ مليارات دولار بالأسعار الحالية، والإنتاج الأولي الذي كان من المقرر ان يبدأ في مطلع ١٩٩٧ وربما تأخر إلى أواسط ١٩٩٩ يقدر بحوالي ٦ ملايين طن في السنة. وإذا تيسر تمويل جميع مراحل المشروع فإن انتاج قطر من الغاز قد يصل إلى عشرين مليوناً من الأطنان في السنة بحلول عام ٢٠١٠.

وتقول المصادر البترولية، ان هناك مسؤولين في قطر ينظرون ،إلى هذه الخطط على انها طموحة جداً بحيث يصعب تحقيقها، وإنه من الأفضل البقاء في حدود اكثر تواضعاً وأقل كلفة.

تجاوب المنظمات الدولية مع شكوى «الميزان» على الحكومة اللبنانية

■ لقيت الشكوى التي تقدمت بها «الميزان» إلى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في الشهر الماضي، بسبب منع السلطات اللبنانية توزيع الجريدة في الأراضي اللبنانية، تجاوباً واسعاً عبر رسائل إلى رئيس التحرير ذكر فيها المسؤولون في تلك المنظمات أنهم، أخذوا علماً بالأمر وأنهم سوف يوثقون الشكوى في تقاريرهم وتعميمها على جميع المراجع التي تتلقى التقارير الدورية لتلك المنظمات.

كذلك نشرت كبريات الصحف اللبنانية خبر شكوى «الميزان» وفحواها. وعلى راس تلك الصحف «النهار» و«السفير» و«الديار» و«نداء الوطن». كما نشرت الخبر صحف أخرى خارج لبنان ومنها «القدس العربي» في لندن.

وتلقينا في «الميزان» إستفساراً حول الموضوع من أحد كبار الشخصيات اللبنانية المسؤولة. فاكدنا له راينا في تصرف الحكومة اللبنانية من حيث كونه منافياً للتقاليد الصحافية اللبنانية ولحرية الرأي التي تعتبر من أقداس لبنان.

وقلنا للمسؤول اللبناني انه لأمر بالغ الخطورة ان يعتبر مسؤول في لبنان مهما علا شأنه انه هو الدولة. وذكرناه بقول للسياسي الألماني ويندورست في أواخر القرن التاسع عشر جاء فيه: «إن رئيس الوزراء ليس الدولة، وإن أي وزير لم يجرؤ إلى الآن أن يصف منتقديه بانهم خصوم الدولة».

ولهذا، كما قلنا للمسؤول اللبناني، اكدنا للمنظمات الدولية بأننا لسنا من المعارضة ولا ننتمي إلى أي فريق معارض.

وتعكف «الميزان» الآن على إعداد مذكرة حول الموضوع إلى منظمات إقليمية وتشريعية منها جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والبرلمان الأوروبي، والأمم المتحدة، والكونغرس الأميركي، ومجلس العموم البريطاني.

ويدرس محامو «الميزان» إمكانية التقدم باستدعاء الى المجلس الدستوري في لبنان للإستئناس حول ما إذا كان المنع عملاً دستورياً أو غير دستوري.

دراسة اكاديمية عن سوء الإدارة والفساد في مؤسسات الحريري
(الصفحتان ٢ و٣)

أسعار الموزعين

Austria.....AS.26.	Greece.....DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrian.....Fils.250.	Italy.....L.3000.	Spain.....Pts.3,50.
Belgium.....BF.50.	Jordan.....Fils.200.	Switzerland...SFr.3.
Canada.....CS.2,50.	Kuwait.....Fils.200.	Syria.....L.S.15.
Cyprus.....C£.1.	Lebanon..L.L.1000.	Tunisia.....M.600
Egypt.....E£.1.	Libya.....L.Din. 0,75	U.A.E.....Dirh.3.
France.....FF.8.	Morocco...Dh.6.	UK.....£.1.
Germany.....DM.2,.5.	Oman.....Peiza.300.	USA.....$.2.

واسطة ومحسوبية ورشاوٍ وتنفيعات وحقوق لغير المستحقين

سوء الإدارة والفساد في مؤسسات الحريري

في نيسان/ إبريل من عام ١٩٩٢، نشر الدكتور هلال خشّان دراسته حول «مؤسسة الحريري» للمنح الجامعية، وهي المؤسسة التي اعتمدها رفيق الحريري لبناء حيثيته في لبنان، في مجلة «رابطة البحوث المؤسسية» في نيويورك (العدد الثاني، المجلد ٣٣). وقال خشّان في مقدمة دراسته: «إن هدف هذه الدراسة هو تقويم العلاقة بين مؤسسة الحريري المانحة للمنح الجامعية وبين متلقي تلك المنح. وقد أجريت الدراسة على عينة من ٤٠٠ من متلقي المنح اختيروا بصورة عشوائية من بين المسجلين في الجامعة الأميركية في بيروت. والنواحي الأربع للعلاقة التي تتناولها الدراسة تتعلق بالآتي: (١) كيف حصل الطلاب على المنح (٢) هل أعطيت المنح لحاجة مادية (٣) المستوى المهني لموظفي مؤسسة الحريري (٤) مدى تقدير متلقي المنح لمنحهم.

وقد بينت النتائج أن المؤسسة لم تكن مستقلة في اختيار الممنوحين، وأن الضغوط الخارجية، وخصوصاً من الزعماء السياسيين وقادة الميليشيات، قد أثرت، على ما يبدو، في تشكيل متلقي المنح من مؤسسة الحريري. وأغلبية الذين شملهم الإستقصاء اعربوا عن اعتقادهم بأن موظفي مؤسسة الحريري قد أخفقوا حتى في إعطاء مظهر مهني في التعامل معهم. وفي الوقت ذاته تردد معظم هؤلاء في التعبير عن تقديرهم للمنح التي تلقوها.

رفيق الحريري

■ إن الإقتصادات الفقيرة للبلدان النامية لا تشجع على نشوء منظمات خيرية خاصة همّها الخير العام. ولذا يقع عبء التخطيط للتنمية والتغيير الإجتماعي بكامله على عاتق الدولة، وتناط مهمة تنفيذ البرامج المشرعة بالإدارة العامة (غودين ١٩٨٨). ومن مجالات النشاط هذه التعليم الجامعي حيث تسيطر الدولة على معظم النظام الجامعي الوطني، وهي التي تحدد أموال المنح المرصودة لمتابعة الدراسات العليا في الخارج. ومما يؤسف له ان الآلة البيروقراطية للدولة النامية قد اثبتت بما لا يقبل الشك عجزها عن تأدية مسؤولياتها. ومن المبررات الرئيسية التي تعطي سبباً لذلك، عدم الإخلاص، والمخططات المبسطة أو الساذجة، والفساد، والمحسوبية، والرشوة، (كايدن اند كايدن، ١٩٧٨) أما ريغز (١٩٦٤ و١٩٧٣) فإنه يعزو إخفاق بيروقراطيات تلك البلدان إلى سوء التكيف وسوء الإندماج. ومن أبرز ملامح هذا الإخفاق البيروقراطي هي اللامبالاة، وعدم الإستجابة، والعقود أو الجمود. والاداء البيروقراطي في لبنان ليس أفضل منه في بقية البلدان النامية. والواقع أن نشوب الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٧٥ هو الذي ينحى عليه باللائمة عموماً كسبب لجمود البيروقراطية اللبنانية التي أخفقت في تحقيق العدالة الإجتماعية بين مختلف الفئات الدينية والعرقية (مور ١٩٨٤، خلف ١٩٨٨). وربما يكون أن من أهم مصادر النزاع في لبنان الفروق الثقافية بين المسيحيين والمسلمين حيث يتمتع المسيحيون بامتياز نوعي واضح (بشور ١٩٨٨). وفي حين ان الدولة اللبنانية وادارتها التنفيذية ربما لا تكونان مسؤوليتين مباشرة عن هذا المناخ التربوي الشاذ، فإنهما لم يفعلا شيئاً لتقويم الوضع.

نشوء مؤسسة الحريري

تمثل مؤسسة الحريري حدثاً نادراً من حيث قيام مؤسسة خاصة في بلد من العالم الثالث بالتصدي لمعالجة المشكلات في التعليم العالي، وهي قضية مهمة تتصل بالتنمية والتغيير الإجتماعي في العالم النامي.

ويعود أصل المؤسسة إلى سنة ١٩٧٩ عندما أخذ رفيق الحريري (وهو رجل أعمال سعودي ثري من أصل لبناني) يتعاطى نشاطاً خيرياً متعدد الأوجه. ومن هذا النشاط مجال التعليم الجامعي الذي خاض فيه بأفق ضيق. وبدأ الحريري، وهو مسلم سني، عازماً على تحسين نوعية التعليم العالي بين المحتاجين من أبناء طائفته. كذلك كان مهتماً بإقامة مؤسسة قابلة للإستمرار على الطراز الغربي لإدارة أهدافه التربوية المعلنة (مؤسسة الحريري، ١٩٨٤)، ولهذا السبب ولدت مؤسسة الحريري في سنة ١٩٨٤ . ومع أنه جرى تبني مئات من الشبان والشابات لمتابعة الدراسة في الخارج (في الجامعات الأميركية والبريطانية والفرنسية)، فإن الهم الأساسي لمؤسسة الحريري كان تسهيل دخول أكبر عدد من الطلاب المسلمين السنّة إلى الجامعة الأميركية في بيروت، وهي معهد نخبوي للتعليم العالي.

متغيرات البحث

ينتظر من أي مؤسسة عصرية أن تقوم بأعمالها بطريقة قانونية عقلانية بحيث يمكن أن تحقق أهدافها، (المفترض انها جامعية) على أمثل وجه. ذلك ان عمليات تنظيم المنح الدراسية تقتصر على فريقين: الفريق المانح والفريق الممنوح. والعلاقة بين هذين الفريقين هي علاقة حرجة حتى في أحسن الظروف. ولما كان الممنوحون مهتمين في الدرجة الأولى بالمساعدة المالية، فإنه يفترض فيهم ان يكونوا واعين للعلاقة غير المتكافئة وغير المحددة المعالم بينهم وبين المانح. ولهذا تحديداً فإنه من الأهمية بمكان أن يكون الموظفون المسؤولون عن برنامج المنح متفهمين للوضع وعلى مستوى مهني عالٍ. وإلا فإن هذه العلاقة الهشة قد تنهار.

وبعد مرور سبع سنوات على عمل المؤسسة رسمياً، فإنه من المناسب الوقوف على نظرة متلقي المنح إليها وعلاقتهم بها. ذلك أن مؤسسة الحريري قد أصبحت على ما يبدو من المعالم البارزة للتعليم العالي في لبنان. وكثيرون من الطلاب الثانويين في لبنان المتجهين إلى الدراسة الجامعية يعتبرون أنه من قبيل تحصيل الحاصل في تخطيط مستقبلهم الدراسي التقدم للحصول على منح من مؤسسة الحريري. وسوف يتم استخدام المتغيرات الأربعة التالية لوصف وتحليل تصورات متلقي المنح:

١ - طريقة تلقي المنحة
٢ - تخمين الحاجة المالية
٣ - معاملة موظفي المؤسسة
٤ - تقدير المنحة حق قدرها

المنهجية

تقوم الدراسة على عينة عشوائية بسيطة تضم ٤٠٠ طالب من متلقي المنح في الجامعة الأميركية في بيروت. وتشكل هذه العينة ٨ في المائة من مجموع الطلاب في الجامعة و٢٨ في المائة من متلقي منح مؤسسة الحريري فيها. ونسبة الذين رفضوا الإجابة عن الأسئلة الموجهة اليهم في المقابلات لا تتعدى ٧ في المائة. وقد جرى جمع هذه المعلومات بين تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٩٠ وكانون الثاني/ يناير سنة ١٩٩١ على ايدي ستة من الخريجين المدربين خصيصاً لهذه الغاية والذين لم يتلق أي منهم منحة دراسية من مؤسسة الحريري.

وفي إعداد هذه الدراسة كما في تدقيق نتائجها اعطي اهتمام إستثنائي للتأكد من صحة وموثوقية المعلومات. وقبل المباشرة بالإستقصاء الفعلي جرت تجربة مسبقة له على ٣٠ طالباً. وقد أعيدت صياغة الأسئلة الغامضة، والأسئلة التي تبدو إيحائية حذفت من الصيغة النهائية للإستقصاء. أما صحة المقياس الإقتصادي - الإجتماعي فقد جرى التأكد منها من خلال تضمين العناصر الأربعة المذكورة سابقاً بنوداً تتعلق بدخل الأب ومهنته وثقافته ووعيه الطبقي لذاته. وهذه المضامين المشتقة من «مفهوم تعاقب التغيير الأقصى» هي ٠,٦٧ / ٠,٥٤ / ٠,٤٨ / ٠,٦٨ على التوالي.

تحليل النتائج

ولكي يكون التحليل ذا معنى فإنه يجب أن يأخذ في الحسبان الواقع الإجتماعي والثقافي والسياسي لنسيج المجتمع اللبناني. ويحدد ماكاي (١٩٨٩) ثلاث خصائص عريضة لطريقة الحياة اللبنانية من غير ان تكون مقتصرة عليها هي: «الطائفية»، و«علاقة المحسوبية»، و«التوجه المركنتيلي».

طريق تلقي المنح

أغالبية المشاركين في الإستقصاء أكدوا تدخل فريق ثالث عند النظر في طلبات حصولهم على المنح. وهذا الفريق الثالث في لبنان هو عادة زعيم تقليدي يسعى إلى تعزيز سلطته باستغلال نفوذه. ففي بلد تحد فيه التعددية وانعدام الثقة الشخصية من شيوع المسلكية العمومية، أصبحت علاقات تازيتذز والمحسوبية نمطاً لبنانياً معروفاً في المعاملات الجارية. وأجوبة متلقي المنح تدعم هذا التأكيد كماهو مبين في الجدول رقم ١ .

ويتضح ان معظم الوسطاء الواردين في الإستقصاء هم من الزعماء السياسيين وقادة الميليشيات. وفي مقابلة أجريت مع مسؤول في مؤسسة الحريري سنة ١٩٩١ وطلب عدم ذكر إسمه، قال المسؤول المذكور:

«إن طلبات المنح السياسية لها أولوية على الطلبات العادية وينظر في الطلبات بإيجابية وبنظرة مصلحية. كذلك يقوم زعماء الأحياء ورجال الأعمال النافذون والمعارف بالضغط على كبار موظفي الحريري لتلبية طلباتهم. وفي أغلب الأحيان يخضع موظفو الحريري للضغط الواقع عليهم. وفي مرة من المرات فرض أحد الزعماء على المؤسسة قائمة تضم ٤٠٠ طالب بعد انتهاء موعد تقديم الطلبات».

إن الرجوع إلى هؤلاء الزعماء، يظهر النتائج المزرية لتدخل السياسيين وأمراء الحرب اللبنانيين في شؤون أكاديمية صرف كما يستدل في الجدول رقم ١ . ومن الواضح أن متلقي المنح بغير وساطة هم في منزلة أكاديمية أرفع من نظرائهم أصحاب الوساطة. وتظهر هذه النتيجة كيف ان ممارسة الضغط الخارجي غير المهني من شأنها أن تخرق الإستقلالية المؤسسية وتخفيض تخفيضاً حاداً من نوعية اتخاذ القرارات في المؤسسة.

ويصرف النظر عن الضعف البّين حتى الآن في استقلالية مؤسسة الحريري، ينشأ سؤال حول اذا ما كانت قد استطاعت أن تحقق هدفها المعلن الضيق الأفق وهو تعليم الشبان المسلمين السنّة. ويستدل من الجدول رقم ٢ ان حوالى ٤٠ في المائة من متلقي المنح ليسوا من السنّة!

على أن ما هو أهم من هذه الإحصائية بحد ذاتها كون جميع هؤلاء تقريباً (٩٢ في المائة) اعتمدوا على الوساطة للحصول على منحهم. والواقع ان الإعتماد الكثيف لمتلقي المنح من غير السنّة على الوساطة، وهو أعلى بكثير منه بين السنّة (٥٥ في المائة) يمكن تفسيره بسهولة. ذلك أن معظم الممنوحين من غير السنة يدركون أن أغنى مؤسسة في لبنان ليست مخصصة لخدمتهم في الأصل، فشعروا (وهم على حق في ذلك) بأن الوساطة السياسية او الميليشياوية المناسبة يمكن أن تؤمن لهم المنح.

وبالمعنى المطلق، تعتبر قدرة علاقة الوساطة والمحسوبية على تغيير مؤسسة ضيقة الأفق، تطوراً مستحسناً وخاصة في بلاد منقسمة دينياً وعرقياً. ويمكن إعتبار مثل هذه المظاهر عاملاً مساهماً في إقامة روابط تتعدى النطاق الفئوي، وهو أمر يعتبر حيوياً في إضعاف الإتجاهات البدائية والغرائزية.

غير أن المؤهلات الأكاديمية الضعيفة عموماً لمتلقي المنح من غير السنّة تلقي الشكوك على تحقق هذا الهدف المرغوب. لكن، كيف يمكن تفسير هذه الملاحظة عن الأداء المدرسي لمتلقي المنح من غير السنّة؟

الجدول رقم ١. طريقة تلقي المنح

النظر في طلب المنحة جرى على أساس:	٪
المزايا الخاصة	٣١
الواسطة	٦٩
العدد = ٤٠٠	
هوية الواسطة التي أثرت في تقرير الطلب	**٪**
زعيم سياسي	٣٩,٥
قائد ميليشيا	٤٠,٢
زعيم ديني	٤,٧
شخصية اجتماعية/اقتصادية	٣,٦
موظف في المؤسسة	١٢,٠
العدد = ٢٧٨	

صدر الآن...

الجزء الاول من «المرجع» في الاقتصاد وقريباً يصدر الجزء الثاني

للطالب في كليته ولرجل الأعمال في مكتبه

«المرجع» في الاقتصاد
يصدره من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»
هو الاول من نوعه من حيث جمعه بين القاموس ودائرة المعارف.
ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي على اكثر من عشرة الاف مدخل مع مضامينها بالعربية وشروحات مقتضبة عن استعمالاتها الحديثة في التداول التجاري والمصرفي والمالي والاقتصادي وفي مجالات الادارة والتامين والمحاسبة.

للحصول على اشتراك في «المرجع» الاتصال بالهاتف : 9558 863 (0181)
او بالفاكس: 2873 863 (0181)
ثمن النسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً اميركيا
الاشتراك للمجموعة بكاملها في بريطانيا ٧٥ جنيها استرلينيا
وفي الخارج ١٣٠ دولارا اميركيا.

الجدول رقم ٢.توزع متلقي المنح تبعاً للوساطة / حسب طوائفهم

سنّة	شيعة	دروز	روم ارثوذكس	المجموع
١٣٧ /٢٤٧	٧/١٦٦	٤٣/٤٠	٣٩/٣٥	٤٠٠/٢٧٨
٥٥,٥٪	٩٣,٠٪	٩٣,٠٪	٨٩,٧٪	٦٩,٥٪

الجدول رقم ٣.الأداء المدرسي

العلامة الإجمالية / متوسط النقاط	جميع الممنوحين	الممنوحون بالوساطة	الممنوحون بغيروساطة
	٪	٪	٪
فوق ٣,٠	١٤,٠	٤,٢	٣٤,٧
بين ٣,٠ و٢,٦	٢٢,٥	١٤,٥	٣٩,٥
بين ٢,٥ و٢,٠	٤٤,٦	٥٥,٧	٢,١٠
تحت ٢,٠	١٨,٩	٢٥,٦	٤,٨
	العدد ٣٨٦	العدد ٢٦٢	العدد ١٢٤

هذا ممكن بالإتكاء نظرة على الجدول رقم ٣ الذي يبين ان متلقي المنح من دون وساطة افضل اداء في الجامعة على الأرجح من زملائهم الممنوحين بالوساطة. فالطلاب المتفوقون في اعتقاد الباحثين هم الطلاب المستقلون المستقرون ولديهم شعور قوي باحترام الذات (كارمين وستيمسون، ١٩٨٢). وبما ان مؤسسة الحريري تتجه إلى جمهور مختلف، فإن مثل هؤلاء الطلاب من غير السنّة يتحاشون الإتصال معها. فإذا قبل هذا التحليل، فإن التفاوت المدرسي بين الممنوحين السنّة وغيرهم يصبح محيراً أكثر.

تقويم الحاجة المالية

من الأهداف الرئيسية المعلنة لمؤسسة الحريري دعم تعليم الطلاب الواعدين والمؤهلين لدخول الكليات، والذين أصاب الفقر عوائلهم بسبب طول الأزمة الإقتصادية في البلاد. (من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠ نزل متوسط الدخل الفردي السنوي للبنانيين من ٢٤٠٠ دولار إلى ٤٠٠ دولار فقط، ووقع عبء الأزمة في معظمه على الطبقات الوسطى).

فكم كانت المؤسسة أمينة على تحقيق هذا الهدف الرئيسي؟

يبين الجدول رقم ٤ مدى الحاجة المالية للممنوحين بالعلاقة مع مستوياتهم الإقتصادية والإجتماعية (٠,٨٩-). وكانت النتيجة ان المستفيدين من المؤسسة إما كانوا أغنى من أن يحتاجوا الى المؤسسة لدعم تعليمهم في الجامعة الأميركية، أو فقراء جداً بحيث ما كان لهم أن يحلموا بدخول الجامعة لولا المساعدة المالية من مؤسسة الحريري.

الجدول رقم ٤.تقويم الحاجة المالية

هل الأهل قادرون على إدخالك في الجامعة لولا هذه المنحة؟	موجز المقياس الإقتصادي- الإجتماعي	
٪		٪
نعم، بسهولة ٥٢,٠	عالي	٤٧,٠
نعم، بصعوبة ٧,٠	متوسط	٨,٥
لا ٤١,٠	منخفض	٤٤,٥
العدد = ٤٠٠		العدد = ٤٠٠

العلاقة المتبادلة بين المتغيرين = ٠,٨٩
منسوب الأهمية = ٠,٠١

الجدول رقم ٥.معاملة موظفي المؤسسة

عندما تزور المؤسسة لإجراء المعاملات المتعلقة بالمنحة،هل تتلقى؟	
	٪
خدمة محترفة	١٥,٥
خدمة بغير احتراف	٨٤,٥
	العدد = ٤٠٠

إذا كانت الخدمة غير محترفة، فما هو أوضح معالم ذلك؟	
	٪
مسؤول البرنامج المفترض ان اقابله غائب معظم الوقت	٣٤,٩
طريقة تعامل الموظفين معي غير لائقة عموماً	٢٨,١
مسؤولو المؤسسة غالباً ما يعطون معلومات مضللة عن الأنظمة والإجراءات	٣٧,٠
	العدد = ٣٣٨

من موظفي المؤسسة الذين يصفهم اكثر من ٨٥ في المائة منهم بأنهم «غير محترفين». ولما كان إنعدام الإحتراف أمراً مألوفاً في الإدارات العامة للبلدان النامية، فإنه من المفترض عموماً أن تكون المؤسسات الخاصة أفضل أداء (برادفور وكوهن، ١٩٨٤). وفي مقابلة مع أحد كبار المسؤولين السابقين في مؤسسة الحريري (مؤسسة الحريري، ١٩٩٠) أفاد هذا بأن معنويات موظفي المؤسسة متردية لأربعة أسباب:

١. إنهم لا يعتقدون بأن للمؤسسة قضية عامة واضحة، وإذا كانت هنالك مثل هذه القضية فإن الإدارة العليا للمؤسسة تحجبها. ويبدو ان قادة المؤسسة منقسمون انقساماً غير قابل للمصالحة لأن كلاً منهم يحمل توجهاً سياسياً مختلفاً غالبا ما يكون معادياً للتوجهات الأخرى.

٢. إنهم يعتقدون أن تعويضاتهم غير وافية، وغير منتظمة، ومزاجية. فالتعويضات لا تخصص على أساس مقياس متناسق للرواتب. وليست هناك علاقة واضحة بين التصنيف الوظيفي والتعويضات. ومرتبات كثيرين من المرؤوسين أعلى من مرتبات رؤسائهم.

٣. إنهم واقعون تحت ضغوط محيطة قوية للقيام باعمال ذات طبيعة شخصية وفاسدة وتنفيعية.

٤. انهم يعتقدون بأنه ليست هناك الية فعالة للسيطرة لرصد وتنظيم سلوكهم الإداري.

تقدير المنحة

إن الأغلبية العظمى من الممنوحين غير مقتنعين بأن المهمة الحقيقية لمؤسسة الحريري هي مهمة تربوية. ويعتقد ٩٠ في المائة من المشاركين في الإستقصاء بأن الهدف الحقيقي للمؤسسة سياسي (انظر الجدول رقم ٦). وهم يرون ان مصدر الدعم المالي للمؤسسة أجنبي، وينظرون إلى الحريري نفسه على أنه مجرد منسق للبرنامج (٩٤٪). ومع ذلك، فإنه لا يبدو ان الأهداف المتصورة للمؤسسة تردع اكثر من ثلث الممنوحين عن تقدير جهود المانح. وهم يعبرون عن ذلك برغبتهم في دعم البرامج المستقبلية للمؤسسة، وبالموافقة على الإنضمام الى نادٍ يجمع الطلاب الممنوحين.

غير ان التدقيق المتأني يكشف عن ان هذا الدعم متصل مباشرة بالإنتماء الديني كما يُستدلّ من الجدول رقم ٧.

بادئ ذي بدء، قليلون جداً هم الممنوحون السنّة الراغبون في دعم المؤسسة، بينما اكثر من نصف الشيعة يدعمون المؤسسة. لكن مع تزايد الممنوحين غير السنّة، وابتعاد المؤسسة عن سنيتها، يتزايد الدعم للمؤسسة. ولذا، نجد أن أربعة من كل خمسة من الدروز سجلوا دعمهم للمؤسسة، كما سجل دعمهم لها ٩٠ في المائة من الممنوحين من طائفة الروم الأرثوذكس. فما هو السبب؟

والجواب لا يمت بصلة إلى تصور المعاملة من قبل موظفي المؤسسة لأن هذا لا علاقة له بالخلفية الدينية للممنوحين. ومن الخطأ أيضاً الإستنتاج بأن له علاقة بالإنجاز المدرسي. ومع ان العلاقة عكسية بين الإنجاز وبين دعم المؤسسة (-٠,٥٣)، فإن واضع هذه الدراسة يعتقد بأن العلاقة مشكوك في أمرها. فقد لوحظ ان مستوى دعم المؤسسة من قبل الممنوحين السنّة الضعفاء اكاديمياً غير ممكن تمييزه عن دعم من هم أفضل اداء بين أبناء طائفتهم.

ولما كان أبناء الطوائف الأخرى ينظرون إلى مؤسسة الحريري على أنها مؤسسة سنية، فإن تلقيهم المنح منها يعتبر جائزة غير متوقعة يقدرونها حق قدرها.

ومن المرجح ان الممنوحين السنة ليس لديهم هذا الشعور. ولعلهم ينظرون باستياء إلى حصول أبناء الطوائف الأخرى على منح من مؤسسة سنية. ففي بلاد تتأجج فيها المشاعر الدينية، يفسر ذلك على انه إهدار لموجودات الطائفة على الآخرين!

وبالتالي، فإن انعدام الدعم بين الممنوحين السنّة قد يكون دليل تبرم من الإنفتاح على الطوائف الأخرى!

مدلولات نتائج الدراسة

قياساً على طريقة إعطاء المنح، والأداء المدرسي العام للممنوحين، والحاجة المالية التي توفر المنح أما أبناء الطبقة الوسطى الذين أصيبت عائلاتهم أكثر من غيرها بالإنهيار الإقتصادي في لبنان، فهم الفئة الأقل حظاً في الإفادة من نشاط مؤسسة الحريري! وفي هذا مفارقة مضحكة لأن الطلاب المنتمين إلى الطبقات الوسطى يقدمون أداء اكاديمياً فوق المتوسط.

وللإيضاح، تظهر الجداول الإحصائية ان حوالي ٣٠ في المائة من هؤلاء الطلاب يقدمون اداء مقاساً بالدرجات لا يزيد على ٣,٠ درجات، بينما لم يكن لأي منهم معدل يقل عن درجتين.

وفي حين توخت مؤسسة الحريري توسيع قاعدة التعليم الجامعي، فإنها في الحقيقة أعادت رسم منعرجاته فقط. فقد غيّرت ملامح الجسم الطلابي في الجامعة الأميركية، وجعلته في مستوى الجامعة الحكومية، بإحلال العديد من الطلاب المنتمين إلى الطبقة العاملة بدل طلاب الطبقة الوسطى.

وقد أظهرت الجداول الإحصائية تالياً أن ٩٢ في المائة من الممنوحين الذين كان بوسعهم إكمال دراستهم في الجامعة الأميركية من دون مساعدة مالية، كانت لهم رعاية سياسية وميليشياوية. فقط ٤٤ في المائة من الممنوحين الذين لديهم حاجة فعلية إلى المساعدة المالية قالوا إن فريقاً ثالثاً توسط لهم.

ولذا، فإن المؤسسة لم تكن غير مستجيبة بالمرة إلى الإحتياجات المالية للمتقدمين بطلباتهم اليها. بل ربما كان ممكناً ان العديد من الممنوحين المحتاجين كانوا سيحصلون على المنحة حتى من دون تدخل الوساطة.

إن توزيع الممنوحين على هذا النحو غير الممثل للواقع الإقتصادي - الإجتماعي، قد يكون له تفسير مفهوم، هو ان الخصوصيات المناطقية هي عامل تقرير مهم في التفاعل الشخصي بين أغلبية اللبنانيين حتى بين الأفراد المنتمين إلى دين واحد (كريديه، ١٩٨٨). وغالبية موظفي مؤسسة الحريري، وجميعهم من المسلمين السنّة، يأتون من المناطق الريفية النائية في لبنان. ولا بد ان التعاطف المناطقي قد لعب دوراً حاسماً في إختيار الممنوحين في مؤسسة الحريري.

معاملة موظفي المؤسسة

وكما يستنتج من الجدول رقم ٥، يعبر معظم الممنوحين عن استيائهم من المعاملة التي يلقونها على أساسها، لا يمكن إعتبار مؤسسة الحريري مؤسسة قابلة للحياة حسب المقاييس العصرية أو حتى المقاييس الفالتة. وهذا التقدير الرصين تعززه أيضاً المعاملة السيئة التي قال الممنوحون انهم يلقونها على أيدي موظفي المؤسسة المغرورين والغليظين بوضوح. وأخطر من ذلك الفشل الواضح للمؤسسة في الوفاء بهدفها المعلن بحصر نطاق عملها في تعليم الطلاب السنّة المحتاجين.

وفي هذا الخصوص، هناك ملاحظة مُلحّة يجدر ذكرها. إذ ينبغي على المراقبين ان يتذكروا الطبيعة الدموية للنزاع اللبناني، ووجود عدد كبير من الفئات المسلحة لدى طوائف دينية مختلفة. ففي بلد زالت منه عملياً سلطة الحكومة المركزية، وجدت مؤسسات لبنانية عديدة نفسها عرضة الى ضغوط خارجية لا تستطيع ردها بسهولة. ومؤسسة الحريري هي واحدة من تلك المؤسسات.

فالسلوك المالئ والمساير حيث يتعلق باتخاذ قرارات استراتيجية يبرره ماسين وبوتمان (١٩٩٠). والواقع ان هوفر (١٩٧٣ الصفحة ٤٩) يعتقد بأن «الإستراتيجية تتعلق بتطوير موالفة قابلة للحياة بين الفرص والمخاطر الماثلة في محيط خارجي». وقد وجدت مؤسسة الحريري نفسها مقيدة من جراء الفئتان في البلاد ومن جراء الممارسات الإدارية الفالتة داخل ادارتها، فقصرت عن التقيد بأهدافها المعلنة.

وكان يمكن لهذا الدعم غير المتصور في الأصل لطلاب جامعيين من طوائف أخرى، ان يكون حسنة خفية، ولو غير مقصودة، بتحويل المؤسسة من مؤسسة ضيقة الأفق إلى مؤسسة وطنية، وبالتالي إقامة أساس متين للتفاعل النافع بين الطوائف. ومن الواضح انه لا ينبغي من قبيل تحصيل الحاصل إدانة علاقات الوساطة والمحسوبية الشائعة في البلدان النامية. فهي بطبيعة طريقتها المألوفة تقدم أداة مناسبة لنشوء إنقسامات تقاطعية، وخاصة في المجتمعات المجزأة.

الجدول رقم ٦.تقدير المنح

لأي سبب تظن أن المؤسسة تعطي المنح من أجله؟	
	٪
لإعطاء الشبان والشابات فرصاً أفضل	١٠,٩
الإهتمام الرئيسي للمؤسسة سياسي لا أكاديمي	٨٩,١
	العدد = ٣٩٥

هل تفكر يوماً في دعم المؤسسة من اجل مواصلة اعمالها الراهنة؟		هل تفكر يوماً في الإنضمام الى رابطة محتملة لطلاب مؤسسة الحريري؟	
	٪		٪
نعم	٣٥,٥	نعم	٣٨,٥
لا	٦٤,٥	لا	٦١,٥
	العدد = ٤٠٠		العدد = ٤٠٠

العلاقة المتبادلة بين المتغيرين = ٠,٨٧
منسوب الأهمية = ٠,٠١

الجدول رقم ٧.توزع الممنوحين الراغبين في دعم نشاطات المؤسسة / حسب الطوائف

السنّة	الشيعة	الدروز	الروم الأرثوذكس	المجموع
٢٤٧/٢٩	٧١,٤٢	٤٣/٣٥	٣٩/٣٦	١٤٢ /٤٠٠
٪	٪	٪	٪	٪
١١,٧	٥٩,٢	٨١,٤	٩٢,٣	٣٥,٥

فضائح «الخليوي» بين الوزير والشركات

عمولات وسمسرات وصفقات والتلفون... أخرس

آثار كتاب الفضل شلق، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركتي «ليبانسل» و«أفتيل» عاصفة تقنية وسياسية في لبنان تتعلق بموضوع الهاتف الخليوي. وعجز الشركتين الأنفتي عن تحقيق الشروط الفنية الموضوعة في دفتر الشروط المرتبط بالعقد الموقع معهما. وتصاعدت العاصفة برد رئيس مجلس إدارة «ليبانسل» على الوزير يتحد أورد فيه المعطيات الفنية من وجهة نظر الشركة، واستكمله بعرض مجموعة تجارب للتثبت من النوعية. وفي ظل هذه الأجواء، زار الوزير شلق رئاسة الجمهورية والتقى الرئيس الهراوي وخرج من على باب قصره ليقول إن لا تراجع عن كتابه الى الشركتين ولينفتح الباب على شائعات تتحدث عن شركة ثالثة لم تؤد محاولة الوزير نفي التخطيط لها إلا إلى مزيد من التأكد حول هذا الهدف. فما هي قصة الهاتف الخليوي؟ كيف بدأت وإلى ماذا ستنتهي؟

■ في ٤ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٩٣، بدأت قصة الهاتف النقال (الخليوي) في لبنان عندما أحال مجلس الوزراء إلى مجلس النواب مشروع قانون معجل يجيز للحكومة إستدراج العروض العالمية لتحقيق مشروع نظام الخليوي، وحدد مشروع القانون السعة القصوى لهذا المشروع بسبعمائة ألف مشترك على أن تبدأ المرحلة الأولى بمائة ألف مشترك تزداد تباعاً ورفقاً للحاجة.

وبدأ السباق المحموم، ووصل الحد في عرض الأجهزة التي تعمل وفق النظام التقني المعروف باسم GSM الى ذروته حيث بيع اكثر من سبعين ألف جهاز في لبنان للمشتركين، وقبع الجميع بانتظار البطاقة الإلكترونية، التي تسمح للجهاز بالعمل، وهي اشبه ببطاقة هوية إلكترونية - عقلية تحدد رقم المشترك والنغمة الخاصة بجهازه التي تسمح برموزها الدخول إلى الشبكة للإتصال وتلقي الإتصالات وتسجيل المكالمات، وبالتالي تكاليفها. وإعتباراً من مطلع السنة، وبعد تأخير زمني قدّر بأكثر من ستة أشهر، بدأت الإتصالات الخليوية خجولة ومريحة بعض الشيء، لكنها بدأت تتعثر وتزداد صعوبة مع توزيع البطاقات وإرتفاع عدد المشتركين، ثم وقعت الأزمة التي نعيشها.

الفضيحة الأولى

يقول مدير إحدى الشركات التي تلعب دور الوساطة في بيع الخطوط والأجهزة في مجال الهاتف الخليوي أنه منذ سنة تقريباً بدأت عملية التسجيل في الخطوط الخليوية التي لجأ إليها أكثر اللبنانيين هرباً من مشاكل الهاتف الثابت في المنازل والمكاتب، التي يعرفها الجميع والذين أيقنوا أن الحل لن يأتي في القريب حتى وصل يأسهم من هواتفهم الخرساء حد المطلق، ثم تاخر موعد مباشرة العمل كون الشركتين لم تنجزا تركيب المعدات اللازمة ثم بدأ العمل لرغبة الشركتين، في الحفاظ على وتيرة المشتركين وتحصيل بقية أموال الإشتراكات، (٤٠٠ دولار عن كل مشترك دفع مائة دولار بداية رسم حجز الخط). وكانت الفضيحة الأولى ان الشركات أمّنت ٦٠ في المائة فقط من التغطية لبيروت الغربية والضواحي الشمالية لبيروت من دون الضاحية الجنوبية. ثم تلتها الفضيحة الثانية بأن عمدت إلى الإلتفاف إلى الأطراف للتغطية على الأولى، فجاءت النتيجة فيها مرضية أو جيدة قياساً على الوضع في بيروت وضواحيها.

مشاكل الخليوي في لبنان

ويحدد خبراء الهاتف مشاكل الهاتف الخليوي في لبنان بالآتي:

● أولاً: طبيعة لبنان الجغرافية المعقدة حيث يمنع أي جبل او تلة او حتى مبنى إشارة الهاتف الخليوي التي تعمل على نطاق تردد ٩٠٠ ميغا هرتز - ١٠٠٠ ميغا هرتز بموجة طولها بحدود سنتم واحد تقريباً.

● ثانياً: تلوث أجواء هذا التردد بفعل الأجهزة اللاسلكية غير المرخّصة او المرخّصة العاملة على هذه الموجات ومعظمها إدارات رسمية أو سنترالات خاصة (الخطوط القبرصية مثلاً).

● ثالثاً: طبيعة المواطن اللبناني الذي إنساق، من دون تفكير، وراء الإعلام والإعلان عن الخليوي.

● رابعاً: جشع الشركات ورغبتها في الثراء السريع.

● خامساً: عدم رقابة الحكومة رقابة دقيقة لهذا الموضوع.

● سادساً: دور الصفقات والسمسرات والعمولات في بيع الخليوي.

ويضيف خبراء الهاتف إن سبب تفجر المشكلة مؤخراً يكمن في العاملين الآتيين:

● أولاً: عدم تحمل وزارة الهاتف مسؤوليتها في القيام بالمطلوب منها في العقود الموقعة مع الشركتين الأنفتي الذكر على مستوى:

أ - تسليم المواقع المطلوبة لإقامة محطات التحويل للهاتف الخليوي.

ب - عدم تنقية الموجات أو التلوّث في تطبيق البند المتعلق بهذا الجانب.

ج - عدم توفير الطاقة الكهربائية لمواقع الإرسال الضرورية بالتنسيق مع شركات الكهرباء.

● ثانياً: عشوائية الشركات في عملها وسعيها لتغطية ٧٠ في المائة من الأراضي اللبنانية حسب العقد الموقع مع الحكومة، ورغبتها في إستيفاء الرسوم والإشتراكات بشكل محموم بحجة الرساميل الضخمة الموظفة، فكان أن عمدت الشركتان إلى تغطية المناطق الجبلية والسواحل على حساب العاصمة والضواحي.

وفي هذا الصدد، يقول خبراء الهاتف إن هذه الأزمة كان يمكن إستيعابها وحلها لصالح المشترك اللبناني لو أن القانون أخذ مجراه في التعامل بين الوزارة والشركتين، لكن الطرفين تحركا بخلاف مصالح المشتركين. فالشركتان تحاولان رفع عدد المشتركين في ظل عدم التغطية الجغرافية المطلوبة، وعدم إستيعاب المعدات لهذا العدد الضخم من المشتركين. والحكومة في عدم قيامها بواجباتها التي نصت عليها العقود وعدم رقابتها للشركات، إضافة إلى إشعالها حرب الضغوط عليها، لأهداف تتعلق بمصالح بعض المسؤولين الرفيعي المستوى او أنسبائهم.

وتفيد مصادر عليمة وموثوقة أن الوزير شلق لم يقم بزيارة رئيس الجمهورية وضعه في صورة وضع الهاتف الخليوي، إلا بعد أن باغ علي دلول (نجل وزير الدفاع محسن دلول)، حصته في شركة «ليبانسل» (الفنلندية) من المتمول رزق رزق وبعد شيوع أنباء عن ضغوط يمارسها جورج الهراوي على إدارة الشركة لتسليمه البطاقات الإلكترونية الخاصة بالخطوط التي باعها كوسيط وعددها عشرة آلاف خط بعمولة مائة دولار للخط الواحد ورفضت الشركة معاملته بأفضلية عن غيره من الوسطاء، نتيجة إخلاله ببنود الإتفاق الموقع معه وبيعه الإشتراكات بأسعار منافسة لأسعار الشركة.

بعد كل هذا، فإن الوزير شلق قد نجح في تحصين الساحة الرسمية ضد شركة «ليبانسل»، التي بدأت ضدها حرب وزارة الهاتف والتي تهدف الى ترويض الشركة الفنلندية أولاً ثم يأتي دور «أفتيل» الفرنسية.

وفي هذا الصدد، يقول مصدر موثوق به، إن حديثاً يدور في كواليس السوق عن أن الهدف من حرب الوزارة على الشركتين هو السيطرة عليهما من دون تدميرهما وفتح الطريق أمام طرح شركة ثالثة تتولى تنفيذ بقية «الخطوط الخليوية» التي يبلغ عددها، حسب دراسات وزارة الهاتف، ٥٠٠ إلى ٦٠٠ الف خط هاتف بميزانية قد تصل إلى مليار ومائتين وخمسين مليون دولار بدل إشتراكات وثمن الآت إتصال على أن تتولى الشركة الجديدة قيادة «كارتل» الإتصالات الخليوية في لبنان.

حرب الوزارة على الشركتين

هذه بعض العينات من حرب الوزارة على الشركتين:

● أولاً: التأخير في شحن المعدات من أوروبا إلى لبنان بسبب إضراب عمال الـ «تي أم إيه» TMA ووجود بند يحصر الشحن الجوي بهذه الشركة، الأمر الذي يرتب على الشركتين وقتاً ومالاً إضافيين لشحنها بحراً أو بطرق أخرى وعدم تدخل الوزارة لمساعدة الشركتين في شحن المعدات.

● ثانياً: التلكؤ في مساعدة الشركتين على استملاك النقاط المطلوبة على اسطح المباني أو الأراضي لإقامة المنشآت.

● ثالثاً: التلكؤ في إقامة الوصلات الضرورية بين النقاط المركزية للخليوي وسنترالات الدولة لتأمين التداخل الطبيعي بينها لتأمين الإتصالات بين الخليوي والعادي.

● رابعاً: التلكؤ في إقامة محطات الكهرباء الخاصة المعزولة عن شبكات الأحياء للمواطنين، مما يجعل هذه المحطات تحت رحمة التقنين في توزيع الطاقة الكهربائية، الأمر الذي حدا بالشركات إلى توزيع المولدات وتوظيف مشرفين عليها لتأمين الطاقة الضرورية لها.

● خامساً: التلكؤ في تنظيف الموجات من الأجهزة التي تعمل في نطاق تردد عمل الأجهزة الخليوية تحت حجج مختلفة، علماً أن معظم هذه الأجهزة خاضع لإدارات رسمية، وإعادة السماح للمشتركين بالخطوط القبرصية الهاتفية بالعمل مع أجهزتهم التي يعمل بعضها.

● سادساً: اعتراض ديوان المحاسبة، الذي لم يوافق على عمل الشركتين يوم توقيع العقود، وأعاد مؤخراً تجديد اعتراضه على موجبات عمل الخليوي.

وأعدت مصادر عليمة لـ «الميزان» ان قدرة الشركات في مواجهة الدولة تبدو ضعيفة وغير قادرة على الصمود في وجه إرادة السياسيين، خصوصاً وأن هذا القطاع أثبت انه يشكل سوقاً مالية كبيرة. ولذا، فإن الإتجاه الغالب هو انتصار الدولة على الشركات وتطويعها واحتمال بروز «الشركة الثالثة» بدأ قوياً عندما حاول الوزير شلق نفي هذا الإحتمال، فكان أن أكده عندما قال: «إننا متى قررنا هذا الخيار، فإننا سنجري مناقصة علنية».

وايزمن يمتلك ٨٠٪ من أسهم الشركة الثالثة!

هذه هي بعض الحقائق حول عالم الخليوي في لبنان:

● ذكر النائب نجاح واكيم قبل مدة ان دراسات استشارية تجري لتأسيس شركة خليوية ثالثة، وسيكون الشريك الأجنبي فيها رئيسياً بالطبع. وذكر أن رئيس إسرائيل وازيمن يمتلك ٨٠ في المائة من أسهم الشركة الأجنبية!

● أراد المجلس النيابي اعطاء حق العمل لشركة واحدة في هذا المجال، لكن رغبة الحكومة كانت في إعطائها لشركتين. وهكذا كان.

● تقدمت أربع شركات للمناقصة: فرنسيتان، فنلندية، وايطالية.

● كانت الشركتان تخططان لإنشاء ٣٠ الف خط لكل شركة لكن عندما رأت التهافت رفعت العدد إلى مائة الف خط.

● قسمت أرقام المشتركين بالخطوط من ٢٠٠ الف إلى ٥٩٩ الفاً للشركة الفرنسية. ومن ٦٠٠ إلى ٩٩٩ الفاً للشركة الفنلندية مع رقم الرمز (٠٣) للخليوي ومجموع الأرقام ٦٠ الف خط.

● بموجب العقود الموقعة مع الشركتين لا يحق للدولة تأسيس شركة ثالثة قبل ست سنوات من تاريخ التوقيع، أي سنة ٢٠٠٠ إلا بموافقة الشركتين.

● تأسست شركة "FTML" س (إفتمل) بشراكة بين الشركة الفرنسية «فرانس تلكوم» التي إمتلكت ٥١٪ من الأسهم ومجموعة ميقاتي اللبنانية بحصة ٣٢٪ من الأسهم ويرأس مجلس إدارتها الدكتور صلاح ابو رعد.

وأما شركة «ليبانسل» فقد تأسست من المساهمين: المجموعة الفنلندية، شركة المباني، الشركة اللبنانية للإتصالات التي تملكها «مجموعة دلول» رئيس مجلس إدارتها حسين الرفاعي.

والجدول التالي يظهر لبنان في عداد الدولة الثامنة بين الدول العالمية من حيث العدد:

الدولة:	عدد الخطوط	النسبة إلى إجمالي العال
١ ـ الولايات المتحدة	٧٩٥٣٦٠٠	٤٤,٥٪
٢ ـ اليابان	١٤٢٢٥٠٠	١٢,٦٪
٣ ـ بريطانيا	١٣٠١٠٠٠	٧,٣٪
٤ ـ كندا	٧٧١٤٠٠	٤,٢٪
٥ ـ إيطاليا	٦٩٠٨٠٠	٣,٩٪
٦ ـ ألمانيا	٦٧٧٩٠٠	٣,٨٪
٧ ـ السويد	٦٣٥٠٠٠	٣,٥٪
٨ ـ لبنان	٦٠٠٠٠	٣,٢٪
٩ ـ أوستراليا	٤٣٤٠٠٠	٢,٤٪
١٠ ـ فرنسا	٤١٥٠٠٠	٢,٣٪
١١ ـ فنلندا	٣٢٢٥٠٠	١,٨٪

والجدير بالذكر ان نسبة الإشتراك الأولي في لبنان في الهاتف الخليوي والبالغة ٥٠٠ دولار أميركي تعتبر الأغلى في العالم، فيما تعتبر نسبة رسم الإشتراك الشهرية والبالغة ٢٥ دولاراً متوسطة قياساً عليها في دول أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة الى أجهزة الهاتف الخليوي التي لا يتجاوز سعر أفضلها في الخارج ٤٠٠ دولار فيما تجاوز سعر بعضها في لبنان ١٢٥٠ دولاراً. كما أن حجم الصفقة للخليوي في لبنان قد يصل إلى مليار و٢٥٠ مليون دولار.

الخبير المصرفي الدكتور فادي حتّوني لـ «الميزان»:

سلام المنطقة الموعود كارثة على الوضع الإقتصادي والنقدي

من غير الطبيعي أن يرتبط الدولار بشخص الحريري ولا بصيص أمل للتخلص من العجز الداخلي والخارجي

■ الدكتور فادي حتّوني، خبير مصرفي مجرّب واكاديمي يعتدّ برأيه، وهو من اكثر المراقبين إطلاعاً على الوضع المصرفي في لبنان.

في حديثه مع «الميزان» لا يرى الدكتور حتوني بصيص أمل للتخلص من العجز الداخلي والخارجي، كما يرى ان مشكلة الإقتصاد اللبناني في خلل التوازن الداخلي على صعيد خزينة الدولة والتوازن الخارجي على صعيد التجارة الخارجية. ويتخوف بعد ذلك من السلام الآتي إلى المنطقة عاجلاً أم اجلاً لأن لبنان لم يخطط لإقتصاد السلم.

والحديث مع الدكتور فادي حتّوني بدأ بالسؤال الآتي:

■ **ما هو تقويمك للوضع المصرفي في لبنان؟**

- لقد مر القطاع المصرفي في لبنان بمراحل عديدة في تاريخه العريق نوجز فيما يلي أهمها:

١ - مرحلة «العهد الذهبي» في الخمسينات وبداية الستينات: تميّزت هذه المرحلة بالنمو السريع لودائع المصارف بفضل عوامل خارجية أهمها التأميم والثورات في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى عوامل داخلية اهمها حرية التبادل والسرية المصرفية.

٢ - مرحلة أزمة «بنك إنترا» ١٩٦٦ وما نتج عنها من إصدار قوانين جديدة بهدف إحتواء الأزمة وتنظيم المهنة المصرفية.

٣ - مرحلة الفورة النفطية العربية التي كانت مصدراً مهماً للودائع والتحويلات التي إجتذبها الإقتصاد الحر، وخصوصاً السرية المصرفية والحساب المشترك.

٤ - مرحلة الإنحطاط المصرفي إبان الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٩٠.

٥ - مرحلة النهوض ما بعد الحرب.

■ **كيف تنظر إلى المرحلة الأخيرة، اي مرحلة النهوض؟**

- ترافق مرحلة النهوض المصرفي مع مرحلة الإعمار والبناء تحضيراً للسلام. وتتميز هذه المرحلة بأنها قابلة وصعبة قبيل السلام الآتي حتماً. لذلك بدأ القطاع المصرفي يطور نشاطه عن طريق التوسع والإمتداد الجغرافي بواسطة الفروع مدعوماً بسياسات وإستراتيجيات مصرفية تشمل التسويق والتنظيم وإعادة الهيكلية وإعداد الجهاز البشري الكفء، لمواكبة التطور والتكنولوجيا. وإنما نخشى أن تشهد هذه المرحلة الجديدة أزمات جديدة خطيرة مثل العودة إلى المضاربات على العملة الوطنية.

وإن ما أخشاه هو أن تكون المصارف اللبنانية قد بدأت تدخل سوق الفائض، بمعنى أن المنتوجات المصرفية تزداد يوماً بعد يوم بحيث سيأتي يوم وتصبح هذه المنتوجات من دون زبائن، لأن السياسات التبعة في مجال التسويق في سياسات المنتوج، بمعنى أن المصرف يهتم ببيع منتوجات فقط من دون الإهتمام بحاجات الزبائن والعملاء المتغيرة باستمرار وفق التطورات الإقتصادية والإجتماعية. وهنا نشير إلى أن القطاعات المصرفية الأوروبية تعاني حالياً من سلبيات سوق الفائض الذي يحد من ربحيتها.

■ **ما هو السبيل إذن، لتفادي مثل هذه الأزمة؟**

- اعتقد أن العلاج الأمثل لهذه المشكلة هو باتباع سياسة تسويقية تهتم بالعملاء. وهذه السياسة، المتبعة حالياً في الدول الأوروبية، تحتاج إلى علوم إجتماعية ونفسية تسويقية. ولا مجال هنا إلى شرحها بصورة تفصيلية، والتي يجهلها الكثير من المصرفيين اللبنانيين والتي اصبحت تأتي أهميتها في طليعة الصناعة المصرفية الحديثة.

■ **تحدثت سابقاً عن المضاربات التي قامت بها بعض المصارف في الوقت الذي يُعارض فيه هذه النظرية بعض الإقتصاديين. فما هو رأيك في هذا؟**

- منذ سنة ١٩٨٣، قامت بعض المصارف الصغيرة المعروفة بتحويل مدخرات المواطنين عوض التسليف الإقتصادي إلى عمليات مضاربة. وادى هذا الى توقف هذه المصارف عن الدفع، ولا شك في أن هذه المضاربات لم تؤد فقط إلى تعثر بعض المصارف، لا بل ادت الى تدهور العملة الوطنية والى زيادة التضخم والى خفض قوة الأجور الشرائية. وباختصار إلى أزمات إقتصادية واجتماعية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وليس هناك حتى الآن بوادر حلول نقدية وإقتصادية تحد من هذه الأزمات. ومن الملاحظ ان هذه المضاربات ادت إلى ما يسمى بـ «الدولرة» أي «دولرة» الودائع والتسليفات والتعامل والتداول اليومي بالعملة الخضراء.

ويتساءل البعض عن دور المصرف المركزي حول حجم إرتفاع الدولار وإيجاد الحلول الناجعة. وفي الواقع، فإن المصرف المركزي والحكومات المتعاقبة لم يستطيعوا ان يضعوا حداً لارتفاع الدولار وإنخفاض الليرة اللبنانية لأن ليس هناك من إجراءات اقتصادية رادعة. بل كان المصرف المركزي يتدخل مباشرة ويبيع مبلغاً من الدولارات في سوق القطع، ولكن هذه السياسة لم تعط ثمارها حتى اليوم. وفي هذا الصدد، ينصح صندوق النقد الدولي بعدم إتباع هذه السياسة نظراً إلى عدم جدواها.

وحالياً، فإن الدولار الأميركي مرتبط بشخص رئيس الحكومة الرئيس الحريري. وهذا وضع غير طبيعي وغير مقبول. لذلك، نحن بحاجة إلى الإستقرار الإقتصادي، إستقرار الأسعار، وإستقرار الوضع النقدي، وإلى توحيد اسعار الدولار الأميركي في الأسواق اللبنانية، لأن هناك سعر الدولار الرسمي المحدد يومياً من قبل مصرف لبنان ما بين ١٦١٥ - ١٦٢٠ ليرة لبنانية، وأسعار الدولار الذي تحدده الأسواق التجارية اللبنانية ما بين ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ ليرة لبنانية.

■ **ما هي مميزات القطاع المصرفي في لبنان؟**

- يتميز القطاع المصرفي في لبنان بما يلي:

أولاً: الكثافة المصرفية التي تحدد باحتساب مؤشرين، وذلك بتنسيب الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت ١٩٧ سنة ١٩٩٠، وأيضاً بتنسيب عدد الفروع إلى عدد السكان مقسوماً على عشرة الاف والنتائج في لبنان ٢٠٠ ويعتبر هذان المؤشران مرتفعين بكل المقاييس العالمية.

ثانياً: معدل التركّز في السوق المصرفي حيث تسيطر عشرة مصارف على حصة تفوق ٥٠ في المائة سنة ١٩٩٠ بدل ٤٢٪ سنة ١٩٨٩. يقابلها للمصارف العشرين الأولى ٧٤٪ في السوق بدل ٦٥٪.

وهذا يعني ان ٦٠ مصرفاً يتنافس على ما يقارب ٢٥٪ في السوق فقط.

ثالثاً: كثير من المصارف اللبنانية هي مصارف عائلية أدارتها تقليدية غير مبنية على العلم الإداري والعلم المصرفي.

رابعاً: يتمتع القطاع المصرفي بمصارف كبيرة نسبياً ذات قاعدة.

خامساً: ودائع صلبة ساهمت في عملية النمو الإقتصادي مثل «البنك اللبناني - الفرنسي» وعلى رأسه مصارف كبيرة مثل «بنك عودة» و«بيبلوس» وغيرها.

■ **وما هو تقويمكم للوضع الإقتصادي في لبنان؟**

- إبان الحرب الأهلية اللبنانية، تحوّل الإقتصاد اللبناني إلى إقتصاد يعتمد على التحويلات من اللبنانيين العاملين في الخارج. وفي الثمانينات، تحوّل هذا الإقتصاد إلى اقتصاد مضاربات عقارية ونقدية وهو لا يزال حتى الآن. بالإضافة الى ذلك، هناك المشاريع غير المنتجة التي تقوم بها الحكومة اللبنانية من طرق عامة إلى توسيع المطار من دون وضع أولويات لهذه المشاريع.

فلم نر حتى اليوم أي مشروع منتج لا في الصناعة ولا في الزراعة ولا في غيرها.. والمطلوب اليوم تأسيس وتشجيع مشاريع وإستثمارات صناعية وزراعية كفيلة بخلق وظائف جديدة ومنتوجات تُصدر وتأتي بالعملات الصعبة داخل الإقتصاد الوطني. وبذلك نستطيع دعم العملة الوطنية ورفع مستوى المعيشة ورفع قيمة الأجور.

ويبقى عجز الخزينة اللبنانية الذي بدأ سنة ١٩٧٦ نتيجة مصادرة واردات الدولة من قبل قوى الأمر الواقع. وهذا العجز يشكّل خللاً في التوازن الداخلي للإقتصاد اللبناني.

■ **ما هي الحلول لذلك؟**

- هناك حلول عدة أهمها:

أولاً: مراقبة الشركات اللبنانية التي يفوق عددها الثلاثين ألفاً في دوراتها المالية والطلب منها إعداد ميزانية شفافة تستطيع الدولة معرفة الأرباح الحقيقية لهذه الشركات التي يدعي معظمها بتحقيق الخسائر. فإذا كانت تحقق خسائر فكيف تستطيع تأمين الإستمرارية؟ وكيف تدفع الأجور والمصاريف الأخرى؟

ثانياً: إن قضية رفع أسعار البنزين هي وسيلة خاسرة لأنها تُسهم في رفع الأسعار بشكل عام يتحملها ويعاني منها، بشكل ملموس، الفقراء وأولو الدخل المحدود.

ثالثاً: إن إستعمال الضريبة المنخفضة لتشجيع الإستثمار او لزيادة موارد الدولة هي أيضاً وسيلة خاسرة، لأن نظام الضرائب في لبنان هو نظام وضع أساساً لخدمة الطبقة الرأسمالية في ظل نظام سياسي طائفي تتحكم به عقلية السياسات الضيقة والمحسوبيات.

إذاً.. فإن اقتصادنا اللبناني يُعاني من خلل في التوازنات الإقتصادية أهمها: التوازن الداخلي على صعيد خزينة الدولة، والتوازن الخارجي على صعيد التجارة الخارجية.

وفي هذا الصدد، لا أرى أي بصيص نور لإعادة التوازن الداخلي إلى طبيعته بفية سد العجز مهما قيل عن خطط نهوض ومشاريع تخطط لها الحكومة الحالية، ولا الى اعادة التوازن الخارجي لحدودية الصناعة اللبنانية غير المدعومة، ولفقدان المشاريع الإنتاجية التي تستطيع ان تصدر منتوجات لبنانية ذات المنافسة العالية من ناحية الأسعار نظراً إلى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة إلى الدولار الأميركي».

■ **لننتقل إلى موضوع آخر، ما هي توقعاتك بالنسبة إلى مرحلة السلام مع إسرائيل إقتصادياً ومصرفياً؟**

- إن مرحلة السلام آتية لا محالة، على الرغم من بعض العراقيل، ستكون قاسية وصعبة. فالمنافسة ستكون حامية ليس فقط بين المصارف اللبنانية والإسرائيلية بل بين جميع المصارف العربية في أهم المراكز المالية في المملكة العربية السعودية وفي الكويت والبحرين ودولة الإمارات ومصر بالإضافة الى لبنان وإسرائيل طبعاً.

وهنا أود ان أشير إلى ان القطاع المصرفي سيواجه تحديات كبيرة أهمها:

● جذب الإستثمارات المنتجة.

● جذب الودائع إلى المصارف اللبنانية.

● منافسة شديدة للدخول في عمليات مشتركة لتمويل مشاريع ضخمة إقليمية عبر القروض المشتركة بين المصارف العربية والإسرائيلية والعالمية. ومن هنا أهمية المرحلة المقبلة وخطورتها على الإقتصاد اللبناني وعلى المصارف اللبنانية».

■ **كيف بالإمكان مواجهة هذه التحديات؟**

- من أجل مواجهة هذه المرحلة، بالإمكان إبداء بعض المبادئ او الأسس التي تسهم كثيراً في تعزيز صلابة القطاع المصرفي ومتانته وإعادة دوره الريادي في الستينات وبداية السبعينات ومن أجل النهوض بالإقتصاد الوطني. وأهم هذه المبادئ:

١ - البدء بإعادة التوازن الداخلي عن طريق زيادة واردات الخزينة وليس بزيادة الضرائب المرهقة بل بتحصيل الضرائب الحالية وجبايتها مثل الضرائب على الشركات التي لا تصرح إلا بخسائرها. وعلى الدولة أيضاً أن تجني ضرائب باهظة على مخالفات البناء والتعديات على أملاك الدولة البحرية وعلى تجار الأراضي الذين يضاربون بالعقارات ويجنون أرباحاً طائلة ولا يدفعون فرشاً للدولة.

أيضاً وأيضاً على الدولة أن تفرض الضرائب على أرباح المطربين والفنانين التي يتم تهريبها إلى الخارج.

٢ - تشجيع الحكومة للمشاريع الإنتاجية في مجالي الصناعة والزراعة. وعلى الحكومة أن تسهم بتمويل الصناعة الإنتاجية عن طريق تمويل طويل الأجل بوساطة إنشاء مصرف صناعي وزراعي للتسليفات الطويلة الأمد وبالميسرة.

وعلى الصعيد المصرفي على الحكومة:

١ - تعزيز الأموال الخاصة للمصارف عن طريق تحويل الأرباح، او قسم منها، إلى الإحتياطات.

٢ - التخلي عن الإدارات التقليدية والعائلية وإتباع خطط جديدة وفقاً لعلم الإدارة والعلم المصرفي.

٣ - تعزيز الجهاز البشري بالكفاءات العالية من علم وخبرة عن طريق المحاضرات والندوات حول القضايا المصرفية.

٤ - دراسة السوق اللبنانية مثل عرض وبيع أي منتوج مصرفي لكي يأتي هذا المنتوج مكيفاً مع متطلبات السوق.

٥ - إتباع سياسة تسويقية حديثة لأن الإدارة المصرفية الحديثة تعتمد أولاً على التسويق.

٦ - البدء بتطبيق سياسة إنمائية مبنية على مبدأ التسليف من أجل زيادة الناتج القومي ومن أجل خلق فرص عمل جديدة».

حادثه في بيروت:
محمد عطوي

٥ Issue 1.Vol. 3 October 1995. العدد الأول - المجلد الثالث - تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٥

الاردن

يرعاها الملك حسين ويرأسها الأمير حسن

قمة عمّان تضع المنطقة في إطار «العوامل الإقتصادية العالمية الجديدة»

■ تستعد عمان لإستقبال القمة الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ستعقد من ٢٩ إلى ٣١ من تشرين الأول/ اكتوبر الجاري برعاية الملك حسين وبرئاسة ولي عهده الأمر الحسن بن طلال.

وقد وجهت الدعوات إلى رؤساء الدول وكبار المسؤولين في اكثر من ستين دولة بالإضافة الى أعداد كبيرة من الشركات والمصارف ورجال الأعمال الذين يشكل المؤتمر بالنسبة إليهم فرصة كبيرة للإتصال بنظرائهم في البلدان الأخرى.

وسوف تقدم الحكومة الأردنية والقطاع الخاص الأردني مشاريع للمشاركة مع نظراء محتملين على أسس جديدة، وتشمل هذه المشاريع المقترحة، قطاعات الطاقة والبيئة والصناعة والموارد المعدنية والنقل والإتصالات والسياحة والمياه، بما مجموعه ٢٧ مشروعاً تقدر كلفتها الإجمالية بمبلغ ٣,٣ مليار دولار ثلثها للسياحة وخصوصاً في منطقة العقبة والبحر الميت.

وما زالت لائحة هذه المشاريع تتزايد كل يوم.

وقال مسؤول أردني لـ «الميزان»، إ! قمة عمان سوف تشكل متابعة لقمة الدار البيضاء، التي انعقدت في السنة الماضية، من أجل إبقاء الزخم في ملية السلام مستمراً. ويتطلع المسؤولون الأردنيون في هذا الصدد الى ان يكون التجمع في عمان منصباً أكثر على الأعمال والمشاريع، ومقتصراً على عدد محدود من الفعاليات بحيث يعطي نتائج سريعة، إذ يتيح الموالفة بين المشاريع والشركات المناسبة لتنفيذها عن طريق الإستقصاءات وتوفير المعلومات عن الشركات المشاركة مع التركيز على قيمة نشوء حوار مثمر وذي معنى بين القطاعين الخاص والعام، كما إنه سيركز أيضاً على استكشاف الطاقات الإقتصادية للمنطقة وامكانيات تطويرها في جو مفتوح وغير رسمي. ومن أهم النقاط التي يعول عليها الأردنيون من هذا التجمع إضافة إلى عرض فرص الإستثمار في البلدان المختلفة، وضع المنطقة في منزلة افضل لمعالجة العوامل الإقتصادية الدولية الجديدة. ذلك انّ هذه الحقبة جديدة على المنطقة وهي تقف على مفترق من المؤمل أن يهبي، بلدان المنطقة لإقامة مصالح مشتركة ومجالات جديدة للتعاون.

وسوف ينقسم البحث في المؤتمر على مدى ثلاثة أيام إلى أربعة مجالات رئيسية هي:

١ - البنية التحتية.

٢ - التجارة والصناعة.

الملك حسين

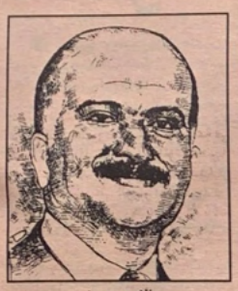

الامير حسن

٣ - التمويل والتنمية.

٤ - المناخ الإقتصادي.

وفي هذا الإطار سوف يجري بحث المواضيع الآتية:

● الإنطلاق من صنع الكلام إلى بناء السلام.

● المناخ الإقتصادي والإلتزام بالإصلاح ودور الحكومات وزيادة ثقة المستثمرين.

● المبادئ الأساسية لقيام الشركات الأجنبية بالعمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسبل تطوير استراتيجية تجارية إقليمية ناجحة.

● دور اسواق المال الإقليمية في خلق «الشرق الأوسط - الجديد».

● تنسيق البنى والسياسات التشريعية.

● هل يمكن لكتلة إقليمية أن تكون لها أفضلية نسبية في الأسواق العالمية؟

● التخصيص.

● الإحتياجات والأولويات الإقليمية من حيث البنى التحتية.

● قضايا المياه وعرض المشاريع المتصلة بها.

● تنمية الموارد البشرية.

● بحوث قطاعية اخرى: الطاقة، السياحة، الزراعة، الهندسة والبناء، التعدين الصناعي والموارد المعدنية، الخدمات المالية، الأدوات المالية والنقل.

● عرض مشاريع كل بلد من البلدان.

والمعروف ان اعلان مؤتمر الدار البيضاء في السنة الماضية أكد على قيام عدد من المؤسسات الإقليمية الجديدة هي:

● مجلس إقليمي للسياحة.

● مجلس إقليمي للاعمال التجارية.

● هيئة عاملة على خلق ادوات التمويل الإقليمية.

● لجنة تنفيذية لقمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ويقول الأردنيون انهم يتطلعون بشكل خاص إلى إقامة آلية للتمويل الإقليمي ويفضلون على أن تكون «بنك إقليمي».

الأردن/ العراق

الصناعيون الأردنيون يتخوفون من آثارها على المدى الطويل

أسواق الخليج المفتوحة لن تعوض خسارة سوق بغداد المغلقة

■ مضى رجال الأعمال والصناعيون والتجار في تشكيكهم في أن إنفتاح أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، أمامهم سيخفف بشكل أو بآخر من أضرار «القطيعة» الإقتصادية المفاجئة مع العراق.

وأخشى ما يخشاه الصناعيون الأردنيون هو الكلفة العالية على الإقتصاد الوطني من الإنقطاع عن السوق العراقي إذا ما تحولت العلاقات السياسية بين البلدين إلى الأسوأ.

حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنية اعتبر لما تحدث إلى «رويتر» ان «فقدان السوق العراقي سيكون ضربة قاسية للإقتصاد الأردني لا يمكن تعويضها على المدى القصير والمتوسط ولا نقبل التفكير فيها، ولن تتمكن الصناعات الأردنية من أن تلبي حاجات أسواق الخليج التي لها ذوق إستهلاكي آخر».

وأضاف «لا يجوز أن تحسن علاقتنا الإقتصادية مع دول الخليج على حساب العراق على الرغم من اننا نرحب بأن تنفتح الأسواق الخليجية بعد انقطاع خمس سنوات».

وينعكس المزاج في السوق المالي حيث احجم المستثمرون عن التعامل بصفة عامة وهم في حالة ترقب وانتظار لتقويم تاثيرات الإبتعاد عن العراق على آفاق الإقتصاد الأردني على المدين القصير والمتوسط.

ويقول رجال أعمال أردنيون ان اعتماد الأردن على العراق نتاج قاعدة صناعية انشئت اساسا لخدمة السوق العراقي بما فيها حركة اعادة التصدير إلى العراق من ميناء العقبة الأردني.

وهناك عدد كبير من الشركات الصناعية الأردنية التي توسع نشاطها بعد حرب الخليج في سنة ١٩٩٠ لتلبية احتياجات السوق العراقي وخصوصاً في الزيوت النباتية والمنظفات وقطاع النقل.

وكانت دول الخليج قطعت علاقاتها الإقتصادية الواسعة مع الأردن بسبب تعاطف عمان مع بغداد، بعد قيام الأخيرة بادخال عساكرها الى الكويت عنوة سنة ١٩٩٠ . الا ان رجال الأعمال والصناعيين الأردنيين يخشون من انه حتى التقارب الأردني الخليجي الأخير لن يؤتي ثماره مباشرة في فوائد إقتصادية ملموسة وخلق أسواق أوسع للبضائع الأردنية.

ويقول مسؤولون ورجال أعمال وأرباب الصناعة ان قطع العلاقات الإقتصادية مع العراق بشكل مفاجئ سيلحق أضراراً واسعة على المدى القريب لأنه سيصعب خلق اسواق بديلة سريعة عوضاً عن السوق العراقي الذي اعتادت الصناعة الأردنيةعلى تلبيته لسنوات طويلة.

ولكنهم يؤكدون ان تنويع وخلق قاعدة للصادرات والتوسع في أسواق جديدة أو قائمة أخرى، كأسواق الخليج والأراضي الفلسطينية وإسرائيل، من شأنه ان يعوض مع الوقت عن التراجع في أهمية السوق العراقي كسوق رئيسي لصناعات الأردن.

وتشير الإحصائيات الرسمية الى ان إجمالي الصادرات الوطنية للعراق التي بلغت قيمتها حوالى ٨٠ مليون دينار (١١٣ مليون دولار) في النصف الأول من هذه السنة كان أكثر من ٦٠ في المائة منها في سلعة واحدة هي الزيوت النباتية التي تستورد معظم مدخلاتها التصنيعية.

وتقول الفعاليات الإقتصادية ان على الأردن، الذي ارتبط مصيره الإقتصادي مرات كثيرة بالتحولات السياسية في المنطقة، ان يستخلص الدروس بتكثيف السعي لإيجاد أسواق بديلة في منافسة متزايدة بعيدة عن أسواق الخليج والعراق التقليدية حتى لا يقع الإقتصاد الأردني مرة أخرى ضحية التقلبات السياسية في المنطقة.

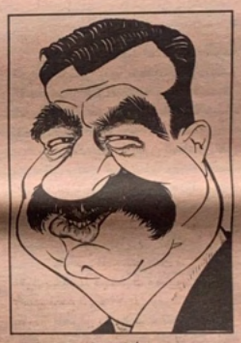

صدام حسين

ويرى رجال صناعة اردنيون انه لن يكون سهلاً التحول إلى أسواق الخليج بسرعة على الرغم من انه تبقى بها احتمالات أكبر من الآن إذا خففت القيود الحالية على النقل والبضاعة والتدابير المتخذة على الحدود.

ويقول ان السوق العراقية اعتاد على نمط الصناعة الأردنية التي وجدت سوقاً لها في أسواق بغداد في حين ان الصناعات الخليجية وعلى الأخص السعودية تنافس المنتوجات الأردنية في السوق الأردني نفسه.

محمد سليم بدرخان، مدير مشروع صناعي حكومي، اكد أن «الإحتمالات اوسع إذا كان هناك تسهيلات تيسر دخول البضاعة الأردنية وإذا رفعت القيود المتعلقة بالنقل فتدفق البضاعة الأردنية لا شك سيكون أفضل. ولكن لا يمكن أن يعوض السوق العراقي على المدى القصير».

في حين تشاءم كمال قاقيش نائب رئيس جمعية المصدرين ومدير عام شركة علاء الدين الصناعية التي كانت تصدر للعراق قبل أزمة الخليج، من أن الأردنيين غير قادرين على تعويض السوق العراقي بالأسواق المجاورة.

وأضاف، حجم التجارة مع الخليج يبقى قليلاً لأنه سوق مفتوح من دون جمارك، وطبعاً الصناعة الأردنية ربما لا تنافس صناعة كوريا وتايوان التي تأتي إلى الخليج».

وقال قاقيش: «السوق العراقي يميز بين الصناعة الأجنبية والعربية ولا يضع جمارك على الصناعة الأردنية ويعطي الأولوية للصناعات العربية».

وأضاف، «لا شك لنا مصلحة مع دول الخليج ولكن التصدير بنسب قليلة وهناك سوق محدودة ولكن لا نضعه بأي شكل بديلاً عن السوق العراقي».

ويقول صناعيون ان السوق العراقي اعتاد على الصناعات الأردنية من السكائر إلى الزيوت النباتية وصولاً الى المنظفات. وهو اقل اهتماماً بالجودة من أسواق الخليج ومتعطش في المرتبة الأولى لتلبية احتياجاته.

ويقول الكثير من الصناعيين ان هناك قطاعاً واسعاً يعتمد على النشاط مع العراق سيتضرر في حال قطع العلاقات يتكون من الصناعات الصغيرة والورش الصناعية ومحلات الإطارات والمطابع التجارية التي تطبع كراسات مدرسية للمدارس العراقية إلى جانب قطاع مهم من العاملين في قطاع النقل من اصحاب الشاحنات وسائقيها والعاملين في ميناء العقبة الأردني.

ولكن البعض يرون افاقاً لزيادة في حجم السلع الغذائية والخضروات والفاكهة فوق مستوى حوالى المائة مليون دولار التي تصدر سنوياً لأسواق الخليج.

ويقول محمد الحموري رئيس شركة البركة للإنتاج الحيواني والزراعي: «يهمنا أن نصدر فائض إنتاجنا من الخضروات والفاكهة لأسواق الخليج لأن القوة الشرائية اكبر».

سوريا
زار هارئيس الحكومة اليابانية

دمشق تحصل من طوكيو على قرض زاد على ٥٦٥ مليون دولار

■ اسفرت زيارة رئيس الوزراء الياباني ميياشي موراياما، وهي الأولى لمسؤول ياباني في هذا المستوى لدمشق، عن تقديم طوكيو قرضاً إلى الحكومة السورية بقيمة ٥٨,٨٤ مليار ين يابانى (٥٦٥,٣٦ مليون دولار) لإقامة محطة كهرباء في «الزارة» وسط البلاد بطاقة ٦٠٠ ميغاواط وستدفع اليابان ٤٦,١٩٩ مليار بالعملة اليابانية كقروض ميسرة.

وتعتبر هذه المساهمة الثانية لليابان في دعم قطاع الكهرباء وكانت قدمت سنة ١٩٩١ قرضاً بقيمة ٥١٥ مليون دولار لإقامة محطة «جندر» تبلغ طاقتها ٦٠٠ ميغاواط وتنفذها شركة «متسوبيشي» التي أعادت تأهيل محطة «بانياس» الساحلية وتنفذ محطة شمال حلب التي تبلغ طاقتها ألف ميغاواط وتكلف ٤٠٠ مليون دولار. وقدمت الحكومة السعودية قرض المحطة.

وعلمت «الميزان» إن قيمة إجمالي المساعدات إلى سوريا تبلغ نحو ١,١٩ مليار دولار منها نحو ٣٠٠ مليون دولار هبات و١,١ مليار دولار من القروض و٥٧٠ مليون دولار مساعدات تقنية، مما يعني ان توقيع اتفاق القرض الجديد يرفع قيمة المساعدات إلى ١,٦٥ مليار دولار.

وأوضحت مصادر على رفعة من المستوى، ان القروض سهلة الدفع وستتوزع على مشروع تطوير شرق مسكنة في حوض الفرات وتبلغ قيمة القرض نحو ١٢ مليار ين دفع على قسطين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٩ واستبدل القسم الثاني من المشروع سنة ١٩٨٦ لإستيراد معدات لبناء ملاعب دورة العاب البحر الأبيض المتوسط سنة ١٩٨٧ ودفعت اليابان ٣,٦ مليار ين.

وأضافت المصادر ذاتها ان القرض الثاني وقيمته ٢٩,٦ مليار ين خصص لتطوير طاقة محطة بانياس الكهربائية سنة ١٩٨٦ وذهب القرض الثالث وقيمته ١٣,٢ مليار ين كقروض سلعية.

وعن الهبات التي قدمتها اليابان بعد حرب الخليج الثانية، قالت تلك المصادر انها دفعت ٤٦٦ مليون ين سنة ١٩٩٢ و٦٢٩ مليون ين لدعم خدمة الأسعار الطبي في المشافي العامة كما دفعت ٤٩٩ مليون ين سنة ١٩٩٣ و٤٧٥ مليون ين السنة الماضية لتعزيز ارسال المحطة التلفزيونية الثانية كي يصل إلى المنطقة الشرقية من البلاد.

وزادت المصادر لـ «الميزان»، ان ٢١٧ سيارة اطفاء تصل البلاد في اطار هبات بقيمة ٧,٣ مليون ين لتطوير هذا القطاع في البلاد، كما خصصت مبلغاً قدره ٥٦٨ مليون ين للمراقبة الغذائية والمحافظة على النوعية الصحية، بعدما كثر الحديث عن وجود منتوجات مخالفة للمواصفات في السوق، وتسهم في دعم الإنتاج الغذائي عبر تقديم منحة بقيمة ٥٥٠ مليون ين هذه السنة بعدما قدمت ٦٠٠ مليون ين في السنة الماضية.

وتناهى لـ «الميزان» ان اليابان ستؤسس معهداً علمياً في «جندر» للتدريب على إدارة محطات الكهرباء في إطار تطوير مؤهلات الخبراء السوريين، وأن وفداً من وكالة التعاون الدولي اليابانية أجرى أخيراً محادثات مع وزارة النقل السورية لتطوير عمل ميناءي «اللاذقية» و«طرطوس» وإقامة مرفأ ثالث في الساحل السوري. وتسهيل ارتباطها بالسكك الحديد، لتلبية حاجات سوريا لغاية سنة ٢٠١٠. وقالت المصادر ان الدراسة ستكون جاهزة في النصف الأول من سنة ١٩٩٦.

ولفتت مصادر رسمية سورية إلى وجود دراسات لتطوير الإتصال التقني ودعم الموارد المائية في دمشق وإقامة مصنع للإسمنت شمال «عدرا» جنوب البلاد واستخدام الطاقة الشمسية في توليد الطاقة في حلب شمال البلاد.

وقالت تلك المصادر إن «قيام شركات يابانية بإعداد الدراسات يسهل تقديم الحكومة اليابانية قروضاً لإقامة المشاريع المدروسة في حال طلب سوريا منها ذلك».

والتعاون الفني عبر وكالة «جايكا» حتم وجود ١٤ خبيراً يابانياً يعملون الآن في القطاع الزراعي السوري والصناعة الطبية إضافة إلى ٥٠ خبيراً يعملون في قطاعات مختلفة. إضافة إلى ذلك فإن منحاً قدمت إلى سوريا في القطاع الثقافي لدعم التنقيب عن الآثار وتدريب خبراء رياضيين ومساعدات فنية إلى جامعة دمشق.

ومخطط التعاون السوري - الياباني يقضي بأن تستقبل اليابان ٤٤ خبيراً سورياً بعدما استقبلت ٢٧ خبيراً في السنة الماضية، وأشارت إلى أن التحول في الإقتصاد السوري يجري بشكل مدروس كما هو مطلوب في ضوء التطورات المرتقبة في المنطقة بعد السلام ولابد من دعم الإقتصاد السوري وتقويته.

وأعربت المصادر الرسمية عن املها في أن تسهم زيارة موراياما الناجحة، في دعم ميزان التبادل التجاري بين البلدين في القريب العاجل، الذي يميل الآن بشكل كبير إلى صالح اليابان، إذ أن قيمة الصادرات اليابانية بلغت السنة الماضية ٤٦٠ مليون دولار مقابل نحو ١٧ مليون دولار قيمة الصادرات السورية إلى اليابان.

● قدر رئيس غرفة صناعة دمشق الدكتور يحيى الهندي، نسبة الزيادة في انتاج القطاع الخاص بنحو ٧,٨ في المائة سنوياً، فيما قال مسؤول في وزارة الصناعة ان عدد المنشآت الصناعية المرخص، حسب نصوص قانون سنة ١٩٥٨، زاد على ٣٧١٠٠ منشأة حتى نهاية العام الماضي رأس مالها ٢٧ مليار ليرة سورية.

ونقلت مصادر عن مسؤولين في وزارة الصناعة ان «الإنتاج الفعلي لصناعات القطاع الخاص بلغ ٨٤,٥ مليار ليرة سورية السنة الماضية مقابل ٧٣,١ مليار سنة ١٩٩٣». وأضاف المسؤولون إن قيمة مستلزمات الإنتاج بلغت ٦٢,٣٩٤ مليار السنة الماضية، اي بزيادة قدرها ٨,٤٧ مليار ليرة عن قيمتها في السنة التي سبقتها وبذلك تكون قيمة الناتج المحلي السنة الماضية اكثر من ٢٢,١ مليار ليرة، في حين بلغت قيمته ١٩,١ مليار في سنة ١٩٩١.

ووفرت المنشآت اكثر من ١٣٦ الف فرصة عمل مقابل ١٥٢٩٠٠ فرصة سنة ١٩٩٣، علماً بأن المشاريع المرخصة وفق قانون الإستثمار الرقم ١٠ سنة ١٩٩١ ستؤمن نحو ٩٢ الف فرصة عمل، وان عدد المشاريع بلغ نحو ١٣٤٠ مشروعاً تشكل نسبة المشاريع الصناعية اكثر من نصفها.

وقال الهندي ان مساهمة القطاع الخاص الصناعي في إجمالي الإنتاج الصناعي بلغت ٥,٦ في المائة وتركزت صناعاته في مجال فرز الخضر وتعبئتها والمقبلات الغذائية والزيوت النباتية وأغذية الأطفال وبعض الصناعات الوسيطة التي تعتبر مدخلاً لإنتاج آخر، إضافة الى المركزات العلفية وركائز الفاكهة والأدوية البشرية والصناعات الكيميائية والبلاستيك والقوالب المعدنية.

وأضاف إن حجم إنتاج القطاع الخاص يزداد بنسبة ٧,٨ في المائة سنوياً بينما يزداد معدل نمو مستلزمات الإنتاج بنسبة ٧,٣ في المائة. وارتفعت انتاجية العامل إلى ٤٠٤ الاف ليرة سنوياً.

العراق
المقايضة التجارية تنجي بغداد من الجوع

الأرصدة في الخارج ٣٥ مليار دولار وحساب «الأوفشور» يدار من جنيف

■ بعد ثماني سنوات من الحرب مع إيران وخمس سنوات على الحرب الثانية وعلى العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، صار اقتصاد هذا البلد في وضع يرثى له.

وعلى الرغم من الثروة الضخمة التي يتمتع بها العراق من البترول والماء، تقلّص ناتجه المحلي الإجمالي الفعلي تقريباً سنوياً منذ سنة ١٩٧٩، ففي تلك السنة، وبفضل الإزدهار الذي كان تنعم به صناعة النفط وقتذاك، وصل دخل الفرد العراقي السنوي إلى قمة كانت ٨٣١٣ دولاراً. لكن بحلول سنة ١٩٩٢ كان هذا الدخل تراجع بشكل حاد إلى ٦٠٤ دولارات وبقي منذ تلك السنة في تراجع مستمر.

في تقرير نشرته «منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية» جاء، ان المعتقد هو ان الناتج المحلي الإجمالي العراقي تراجع ٣٥ فيالمائة سنوياً منذ بدء فرض العقوبات على العراق في أب/ اغسطس ١٩٩٠.

ويعاني معظم العراقيين، البالغ تعدادهم ١٩ مليون نسمة، من نقص المواد الغذائية وغير الغذائية كلها، ويضمن التضخم المتفلت من الضوابط كلها ان على من يحمل كمية ذات قيمة فعلية من الدينار العراقي أن يستخدم كيساً كبيراً لهذه الغاية.

خلال الأشهر الستة الماضية وصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى الفي دينار عراقي، أي تضاعفت قيمته وأكثر تقريباً، بينما لا يزال السعر الرسمي لهذه العملة ثلاثة دولارات لكل دينار.

ويقول ديبلوماسي غربي ينشط في بغداد: «دخل الإقتصاد العراقي إلى وضع مفصلي. وكل ما يبقى الدولاب دائراً هو ترتيبات تجارية ذكية تسهم في دعم نظام التقنين الذي فرضته الحكومة».

لكن فرار صهري الرئيس صدام حسين في أب/ اغسطس الماضي إلى عمان، سبب ضغطاً على الوضع الإقتصادي لا يتحمله أصلاً. فقد بدأ الملك حسين بتشديد فرض العقوبات على حدود الأردن مع العراق، لكنه رفض قطع العلاقات التجارية كلها بين عمان وبغداد تلبية لطلب الولايات المتحدة، وما بات يراه المراقب هو نقاط عسكرية متعددة موضوعة على طول الطريق الرئيسية التي تصل ما بين البلدين، بينما يشدد المسؤولون في الجمارك الأردنية مراقبتهم ومكافحتهم للممهربين.

ويقول المتاجرون مع تركيا، ان حركة الترانزيت في شمال العراق، التي يسيطر عليها الأكراد، تراجعت جداً أيضاً. وعلى الرغم من ان الديبلوماسيين الأتراك الناشطين في بغداد يقولون ان حجم تجارة الترانزيت في الشمال يتقلص منذ فرار الصهرين، فقد أدى ذلك، إلى قلق السائقين الأتراك من احتمال تردي الوضع الأمني في العراق، إلى إقدامهم على خفض الشاحنات التي تنقل في المقام الأول المواد الغذائية والأدوية من تركيا مقابل الحصول على الديزل العراقي. إذ تراجع عدد الشاحنات هذه من نحو ثلاثة الاف شاحنة يومياً منذ سنة واحدة تقريباً إلى ٢٥٠ شاحنة في اليوم الآن.

واضافة الى هذا اعلنت الحكومة العراقية اخيراً انها ستكافح هي أيضاً التجارة بالسلع الممنوعة بهدف تخفيف الضغط على مصادر العملات الأجنبية المحدودة في البلاد.

ويقول الديبلوماسيون العاملون في بغداد ان وضع قيمة فعلية وقيمة رقمية على النشاط التجاري العراقي كله مستحيل. لكن التقديرات والتخمينات، تشير إلى ان قيمة هذا النشاط الإجمالية تصل إلى نحو ثلاثة مليارات دولار. وتأتي المستوردات في المقام الأول بفضل صفقات مقايضة كتلك التي تعقد مع الأردن وتركيا، حيث يصدر العراق بترولاً ومشتقاته بأسعار خاصة مقابل إستيراد المواد الغذائية والأليسة والأدوية.

وتنشط أيضاً تجارة مقايضة غير قانونية مع إيران، وإلى حد اقل مع سوريا. وبالنظر إلى ان ما ينتجه العراق من البترول الخام يصل إلى نحو ٦٠٠ الف برميل في اليوم، يستهلك منه نحو ٣٠٠ الف برميل، (بينما تصل الطاقة الإنتاجية إلى ٣,٥ مليون برميل في اليوم، يعتقد معظم المراقبين ان الحكومة العراقية تستخدم قيمة الفرق بين الإنتاج والإستهلاك المحلي في تمويل التجارة الخارجية. وعدا عن هذا يكون الدفع نقداً أو وعداً، (عن طريق الإقراض)، مما يسهل إستيراد الرز من دول جنوب شرق اسيا والجرارات الزراعية من الجزائر ولحم الضأن من نيوزيلندا ولحم البقر من السودان.

وبالإضافة الى البترول والتمر، لا يوجد لدى العراق من مصادر العملات الصعبة الرئيسية إلا شبكة من حسابات «أوفشور» والشركات الواجهة التي يسيطر عليها برزان ابراهيم التكريتي، ممثل العراق لدى الأمم المتحدة في جنيف، وأخ الرئيس صدام حسين غير الشقيق. ولا يفصح المسؤولون العراقيون كثيراً عن مكتونات هذا النظام وكيفية عمله.

ويكشف تقرير صادر من «بنك التسويات الدولية»، الذي يتخذ من مدينة بازل السويسرية مقراً له، ان ما كان يملكه العراق في الخارج ويودعه في المصارف الأعضاء في «بنك التسويات الدولية» لدى نهاية السنة الماضية بلغ ٣,٥ مليار دولار جمد معظمه منذ حرب الخليج.

لكن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن أرصدة العراق في الخارج تصل إلى ٣٥ مليار دولار.

لكن على الرغم من الصعوبات، لا يعاني العراقيون كلهم من الوضع. ويقول تاجر عراقي ميسور: «يجد المرء كل ما يرغب فيه في بغداد لكن لقاء الثمن المناسب وعن طريق الأشخاص المناسبين العارفين».

ويأمل تجار العراق في أن تؤدي السياسة العراقية الجديدة التي تقوم بالتعاون مع مفتشي الأسلحة المرسلين من الأمم المتحدة، إلى تخفيف العقوبات المفروضة على بلدهم. لكن إلى أن يحصل هذا التخفيف بالفعل، ستبقى المؤشرات الإقتصادية العراقية كلها تشير إلى وجهة واحدة في التراجع.

غزة - اريحا
في تقرير لـ «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» عن الإقتصاد الفلسطيني

«الدياسبورا» عماد الإقتصاد لمواجهة مصاعب الداخل

■ في تقرير عن مناخ الإستثمار في فلسطين، ذكرت «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» إن الإقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية يتمتع بقدرات اساسية على مواجهة المصاعب نتيجة وجود قوى بشرية متميزة والأداء العالي للقطاع الخاص.

ونفرا في تقرير المؤسسة ان عناصر القوة في الإقتصاد الفلسطيني بمقدرة الفلسطينيين في الخارج ورغبتهم في تحويل رؤوس أموالهم للإستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جانب تمتعهم بقدرات فنية وإدارية عالية. وقدرت مصادر عليمة ان اكثر من ٥٠ في المائة من الفلسطينيين العاملين في دول الخليج يشغلون مناصب إدارية وفنية عالية، وان تحويلات العاملين في الخليج إلى الأراضي المحتلة بلغت نحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً حتى سنة ١٩٩٠.

ومضى تقرير «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» يقول، إن من عناصر القوة في الإقتصاد الفلسطيني وجود المرافق السياحية المهمة التي تجتذب إليها السياح من مختلف الجنسيات والأديان، الأمر الذي يؤهل الأراضي الفلسطينية لتكون موقعاً سياحياً مهماً كما كانت قبل سنة ١٩٦٧، إضافة الى موقعها والخبرة التي اكتسبها التجار الفلسطينيون لتكون مركزاً للتجارة الغابرة، كما انها لا تعاني في الوقت الراهن من اعباء الدين الخارجي مما يؤهلها لتوجيه الإنفاق إلى البنية التحتية. وهذا من شانه ان يكون من عوامل اجتذاب المساعدات الأجنبية.

وفي معرض تحليله للأداء الإقتصادي الفلسطيني ذكر التقرير ان الناتج الإجمالي سجل خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩١ تراجعاً بلغت نسبته السنوية ٧,٨ في المائة وذلك نتيجة إعتماد الإقتصاد الفلسطيني على تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج، من جهة، واعتماده على الإقتصاد الإسرائيلي، من جهة أخرى.

وشهدت هذه الفترة عودة عشرات الالاف من الفلسطينيين في الكويت. وتعرض الإقتصاد الفلسطيني لضغوط شديدة ومستمرة بسبب سياسات الإحتلال التي اسفرت عن الحد من فرص تطور القطاع الزراعي الفلسطيني وتشجيع هرب العمالة الفلسطينية في القطاع الزراعي الوطني للعمل في القطاعات الكثيفة العاملة في الإقتصاد الإسرائيلي واهمال حاجات النشاطات الإنتاجية الفلسطينية وتوجيهها لخدمة المصالح الإنتاجية والإستهلاكية الإسرائيلية والسيطرة على قنوات التجارة الخارجية الفلسطينية.

وقالت المؤسسة في تقريرها، إن عوامل اخرى اسهمت في تدهور الوضع الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مقدمها تراجع سعر صرف الدينار الأردني سنة ١٩٨٩ والتطبيقات الإقتصادية لفك الإرتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية والعقوبات التي تفرضها سلطات الإحتلال الإسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية. واكدت نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في فلسطين بمعدل ٢,١ في المائة. وحددت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي بنسبة ٢٨,٢ في المائة للزراعة والصيد و٨,١ في المائة للصناعة و١٥ في المائة للبناء و١١,٧ في المائة للخدمات العامة، و٣٦,٩ في المائة للنقل والتجارة والخدمات الأخرى.

وذكرت ان القطاع الخاص يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي الفلسطيني، اذ يسهم بنسبة ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

واشارت «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» إلى الإجراءات التي اتخذت لتشجيع الإستثمار في فلسطين حيث انتهت السلطة الوطنية الفلسطينية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٤، من وضع قانون للإستثمار يمنح المستثمر الأجنبي الحق في تملك ١٠٠ في المائة من المشاريع التي تقام في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

ونص القانون على انشاء هيئة عامة للإستثمار لوضع السياسات الإستثمارية واصدار الموافقات على المشاريع الإستثمارية وتسهيل إقامتها وكذلك إنشاء ثلاث مناطق صناعية في كل من غزة وجنين واريحا. ومنح مشروع القانون إعفاءات جمركية لمدة خمس سنوات للمشروع الذي يزيد رأسماله على ٥٠٠ الف دولار ويوفر ما لا يقل عن ٢٥ فرصة عمل او اكثر وإعفاءات جمركية لمدة سنتين للمشروع الذي لا يقل رأس ماله عن ١٠٠ الف دولار ويوفر ١٠ فرص عمل او اكثر.

وأجاز مشروع القانون لهيئة الإستثمار منح إعفاءات إضافية للمشاريع التي يخصص ٥٠ في المائة من إنتاجها او اكثر للتصدير بشرط ان لا تقل القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها عن ٣٠ في المائة.

وكفل مشروع القانون للمستثمر الأجنبي الحق في تحويل رأس ماله وارباحه إلى الخارج بالعملة التي يريدها، وعدم المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر الأجنبي بفعل التأميم أو المصادرة او أي إجراء يحرم المستثمر الأجنبي من السيطرة على مشروعه.

وعرضت المؤسسة المشاريع في فلسطين واكدت انه تم الإتفاق على تمويل مشروع مصفاة نفط في قطاع غزة تصل قدرتها الإنتاجية إلى نحو ٢٠ الف برميل يومياً برؤوس اموال أميركية وفلسطينية تصل إلى نحو ٣٠ مليون دولار، ومن المتوقع ان توفر المصفاة المقترحة ١٥٠٠ فرصة عمل.

وذكرت انه تم الإتفاق على إنشاء شركة نفط في غزة برؤوس اموال فلسطينية من العاملين في الخليج لتقوم باستيراد نحو الف برميل يومياً من المنتوجات النفطية المكررة المصرية، وأقامة منطقة حرة ومنطقة صناعية على حدود غزة - سيناء، تصل كلفتها إلى نحو ٦٠ مليون دولار. واضافت ان «الشركة الفلسطينية للإستثمار والتنمية» باشرت في إقامة مشاريع سياحية وصناعية وعقارية في الأراضي الفلسطينية. وتم الترخيص لـ «شركة القدس للإستثمار السياحية» برأس مال قدره ٢٥ مليون دولار، و«الشركة الفلسطينية للإستثمارات الصناعية» برأس مال قدره ٢١ مليون دولار و«الشركة الفلسطينية للإستثمارات العقارية» برأس مال قدره ٢١ مليون دولار أيضاً.

على الصعيد المصرفي، تم الترخيص لمصارف جديدة للعمل في مختلف الأراضي الفلسطينية بينها «البنك التجاري الفلسطيني» برأس مال قدره ١٥ مليون دولار، و«بنك الإستثمار الفلسطيني» برأس مال ٥٠ مليون دولار، كما حصل عدد من المصارف الأردنية على تراخيص لفتح فروع في الأراضي الفلسطينية. واعاد عدد من المصارف الأردنية فتح فروعه في الضفة الغربية، وحصل «البنك العقاري العربي» (بنك مصري) على ترخيص لفتح فروع له في غزة.

واكدت المؤسسة ان «مؤسسة ضمان الإستثمار لما وراء البحار» الأميركية اقرت توفير الضمان لمبلغ يصل إلى ١٢٥ مليون دولار لإستثمارات القطاع الخاص الأميركي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، واقرت سنة ١٩٩٤ خمسة مشاريع، واعلنت عن مشاريع اخرى لا تزال قيد الدرس. كما اقرت المجموعة الأوروبية ضمانات مخصصة لمشاريع في مناطق الحكم الذاتي تصل قيمتها إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار من كل من المانيا واسبانيا.

٧ Issue 1.Vol. 3 October 1995. العدد الأول - المجلد الثالث - تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٥

السعودية بفضل تحسن الأوضاع المالية وبرامج الإصلاح الإقتصادي

مشاريع «أوفست» تحقق أرباحاً للشركات الأجنبية المتعاقدة

■ تعيد مؤسسة الإتصالات الأمريكية ايه تي اند تي كورب ضخ ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار من عقد تليفونات مع المملكة العربية السعودية قيمته ٤,١ مليار دولار في مشروعات إنمائية في المملكة. وتبدو الشركة مرتاحة بعائدات هذا الإستثمار.

وقال بوب وايت من المؤسسة العملاقة، «بالنسبة إلينا انه عمل ناجح» للإسهام في تطوير صناعة اتصالات تلبي احتياجات المملكة.

وتعتبر AT & T اول شركة تعيد إستثمار بعض عائدات من صفقة تجارية عادية للمساعدة في بناء قاعدة تكنولوجية وصناعية وتجارية تعتبرها السعودية من متطلباتها الحيوية في المستقبل عند نضوب ثروتها النفطية.

وهذه الصفقات التي تقوم على مبدأ «ساعدني وأساعدك»، أي أن تقوم شركات فازت بعقود ضخمة باعادة ضخ جزء من أرباحها في المملكة تعرف باسم برنامج التوازن الإقتصادي «أوفست».

وكان التوازن الإقتصادي طوال حوالى عقد شرطاً لعقود عسكرية ضخمة في المملكة تبلغ قيمتها حوالى ٣٠ مليار دولار من الآن وحتى نهاية القرن الحالي، لكن تطبيقه على العقود التجارية لم يبدأ إلاّ حديثاً.

وقال مسؤول كبير بشركة غربية في الرياض، «حسب فهمي انه توجد خطة لتطبيق التوازن الإقتصادي على كل العقود الحكومية».

وبفضل تحسن الأوضاع المالية وبرامج الإصلاح الإقتصادي في المملكة، بدأت تنتعش برامج «الأوفست» القديمة لموازنة تكاليف باهظة لصفقات أسلحة قيمتها عشرات المليارات من الدولارات معظمها مع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، وذلك، في إطار خطط لإقامة صناعات للطيران والإتصالات وغيرها من الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة.

وترى الشركات في الجانب التجاري ايضاً نشاطاً مربحاً، فقد قال بوب وايت، الذي فازت مؤسسته الشهر الماضي بصفقة أخرى قيمتها ٨٠٠ مليون دولار لإقامة شبكة تليفونات متنقلة في المملكة تضم ٣٠٠ الف مشترك: (نحن سعداء جداً بتجربتنا في مجال «الأوفست»: في مجال اهتمامنا يمكن للسوق السعودية استيعاب ما نأمل فيه من احتمال فائض للتصدير إلى المنطقة).

وفي الآونة الأخيرة دخلت AT & T «إيه تي اند تي» في مشروع مشترك مناصفة مع شركة الأنظمة الهندسية الدولية لبرامج الكومبيوتر ومقرها الرياض.

ومن المنتظر ان تفوز الشركة الجديدة بعقود من الباطن قيمتها ١٧٠ مليون دولار لتطوير برامج متخصصة بعد التوسع في اعمال الشركة العملاقة.

وفي خطة التنمية ١٩٩٥ /٢٠٠٠ التي اعلن عنها في تموز/ يوليو الماضي قالت السعودية التي تتوقع ان يكون ١٩٩٥ عاماً من دون عجز بعد سنوات من الضيق بسبب انخفاض اسعار النفط «انها ستتوسع في «برنامج الأوفست» ليشمل مشروعات غير عسكرية ضخمة.

وينتظر ان تعقد المملكة العربية السعودية خلال سنوات الخطة الخمسية صفقات ضخمة قيمتها مليارات الدولارات لإقامة محطات للقوى ومشروعات بنية أساسية وعقداً قيمته سبعة مليارات دولار لشراء ٦١ طائرة تجارية من شركتي «بوينغ» و«ماكدونالد دوغلاس».

● تتابع اوساط المستوردين وأسواق السلع الغذائية في السعودية ومنطقة الخليج والشرق الأوسط الآثار الحالية والمستقبلية للتطورات المتلاحقة في البورصة الأميركية لأسعار الذرة وفول الصويا التي تشهد ارتفاعاً كبيراً وصل معدله إلى اكثر من ١٢ في المائة مقارنة مع اسعار السنة الماضية.

وقالت مصادر سعودية ان سعر «البوشل» (وحدة قياس بورصة الذرة) وصل في آب/ أغسطس الماضي الى ١٣٢ دولاراً للطن (٣,٣٢ دولار للبوشل)، مؤكدة إستمرار ارتفاع السعر ليصل إلى ١٦٢ دولار للطن في ١٨ آب/ أغسطس الماضي (٤,٠٨ دولار للبوشل).

وتوقع مصدر سعودي إستمرار ارتفاع الأسعار خلال الأشهر المقبلة مما سينعكس سلباً على منتجي الدواجن في المنطقة الذين يعتمدون على الذرة الأميركية وفول الصويا في تغذية الدواجن ويرفع بالتالي من عبء تكاليف الإنتاج ونفقات التغذية.

وعزا المتابعون والمحللون الإقتصاديون اسباب إرتفاع أسعار الذرة وفول الصويا في الولايات المتحدة إلى طول مدة موجة الجفاف والحرارة التي ضربت المناطق الوسطى حيث تقوم فيها زراعة الذرة وفول الصويا.

ووفقاً للتقرير الذي أعده بول ماك اوليف، كبير محللي السلع ومساعد نائب رئيس شركة «كونتيننتال جيرين» الأميركية فإن حجم الإنتاج المتوقع للسنة الجارية من الذرة الأميركية سيصل إلى ١٩٨ مليار طن متري مقابل انتاج السنة الماضية البالغ ٢٥٦ مليون طن متري. ولذلك فمحصول السنة الجارية أقرب ما تكون نسبته إلى أقل من متوسط الإنتاج المعتاد، في الوقت الذي ستصل فيه توقعات الطلب إلى ٢١٧ مليون طن متري مما سيؤدي إلى إنخفاض المحصول الإحتياطي إلى نحو ١٨ أو ٢٠ مليون طن متري أي نحو ٨ أو ٩ في المائة من الإستعمال الكلي. وهو أقل مخزون منقول للذرة في الولايات المتحدة منذ مطلع السبعينات، وهذا الأمر سيؤدي إلى قيام فجوة بين كمية الإنتاج وحجم الطلب مما سيدفع أسعار الذرة الأميركية في إتجاه الإرتفاع المستمر.

أما بالنسبة إلى فول الصويا فإن توقعات الإنتاج للسنة الجارية تصل إلى ٥٨ مليون طن متري مقابل ٦٥ مليون طن متري السنة الماضية. اما الطلب فيتوقع ان يكون في حدود ٦٣ مليون طن متري مقابل الرقم القياسي الذي تحقق السنة الماضية والبالغ ٦٥ مليون طن متري.

السعودية/اليمن ٢٠ ألف سيارة تمر عبر المنافذ الحدودية

عائدات «دفاتر المرور» ٥ ملايين دولار في السنة

■ توقع الدكتور رويد العقاد مدير عام الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات «ساسكو» التي حصلت أخيراً على امتياز اصدار دفاتر المرور للسيارات الوافدة من السعودية إلى اليمن عبر المنافذ الحدودية البرية ان تعبر هذه المنافذ ٢٠ الف سيارة في السنة الأولى ثم ترتفع في السنة الثانية إلى نحو ٣٠ الف سيارة ومن ثم تحقق عائداً سنوياً يقدر بنحو خمسة ملايين دولار في المتوسط.

قيمة دفتر المرور هي ٥٠٠ ريال لمدة ثلاثة أشهر ويتعين في حال رغب صاحب السيارة في التجديد لدى انتهاء المدة دفع مائة دولار لمدة ثلاثة اشهر إضافية، إذا كان التجديد سيتم في اليمن قبل عودته مرة أخرى إلى السعودية، وذلك عن طريق «الشركة العالمية للسياحة» (وكيل «ساسكو» في اليمن) والدفتر غير محدد بعدد معين من السفرات خلال فترة صلاحيته.

ويمكن لغير اليمنيين من رعايا الدول المقيمين في السعودية الذين يرغبون في زيارة اليمن الحصول على دفتر المرور ايضاً.

وكانت حكومة علي عبد الله صالح ممثلة في مصلحة الجمارك وقعت مع «ساسكو» مطلع تموز/ يوليو الماضي على الإتفاق الخاص بقبول تطبيق نظام دفاتر المرور أو «الترينيك».

ويقضي الإتفاق بتقديم التسهيلات لدخول السيارات الواردة من الخارج عبر المنافذ البرية الى داخل البلاد من دون ان تخضع للرسوم الجمركية او لإجراءات دفع الضمان المالي النقدي بالعملات الأجنبية والذي كان يصل إلى نحو ستة الاف دولار.

الإتفاق في منحاه الآخر، سيؤدي إلى تنشيط حركة التجارة داخل اليمن، اذ سيوفر على اليمنيين وغيرهم المبالغ التي كان يتم دفعها كضمان نقدي، ومن ثم يمكن استغلالها في تنشيط حركة البيع والشراء او الإستثمار. اذ يسمح اليمن بموجب هذا الإتفاق بدخول وسائل النقل المختلفة تحت نظام الإدخال المؤقت، كما تنص على تسهيل المعاملات الجمركية للسياح وحركة النقل التجاري وتفعيل النشاط السياحي بمختلف انواعه بين السعودية واليمن.

وفي نية شركة «ساسكو» لخدمات السيارات والمعدات، انشاء اربع استراحات على الطريق الرئيسي من جدة إلى مدينة الطوال على الحدود اليمنية - السعودية، لتقديم الخدمات إلى المسافرين إلى اليمن. وتوقع ان يتم تنفيذ اثنتين منها مع نهاية السنة الجارية تبلغ كلفتها ١٤ مليون ريال. وكانت الشركة بدأت بالفعل في انشاء استراحة على هذا الطريق إلاّ أن العمل فيها توقف عند نشوب الإحتراب الداخلي. ومن الجدير ذكره هنا، ان اصدار دفتر المرور الدولي يتم عن طريق «النادي الدولي للسيارات» في جنيف، الذي يشارك في عضويته «النادي السعودي للسيارات» والذي يتبع الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات «ساسكو».

مجلس التعاون في تقرير مصرف الإمارات الصناعي

الدول الست تنفق ٢٤ مليار دولار على سوق الخدمات

■ نقرأ في تقرير اعده ونشره ووزعه مصرف الإمارات الصناعي، أن السياسات الخاصة بتجارة قطاع الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى اعادة نظر شاملة لتتماشى مع أنظمة منظمة التجارة الدولية وقواعدها والتغلب على السلبيات التي ستترتب على تطبيق السياسات الجديدة.

ونقرأ في التقرير ايضاً، ان هناك الكثير من المميزات والأفضليات التي تحصل عليها الشركات الوطنية العاملة في المقاولات والنقل والإتصالات وباقي الخدمات، قد تتلاشى تدريجاً في السنوات المقبلة بعد تطبيق قواعد «منظمة التجارة الدولية».

ويعتبر تقرير مصرف الإمارات الصناعي ان اسواق مجلس التعاون الخليجي تعتبر اهم أسواق الخدمات في العالم العربي، إذ استحوذت سنة ١٩٩٤ على نسبة ٦٠ في المائة تقريباً من إجمالي قيمة واردات الخدمات في الدول العربية التي بلغت ٤٠ مليار دولار السنة الماضية، اي ما يعادل ٢٤ مليار دولار.

وأشار التقرير الى انه بحكم التطور السريع الذي شهده قطاع الخدمات في مجلس التعاون الخليجي في العقدين الماضيين، خصوصاً في المجالين المالي والمصرفي. شكلت قيمة صادرات دول مجلس التعاون من الخدمات ما نسبته ٦٥ في المائة من مجموع صادرات قطاع الخدمات في الدول العربية.

وعزا الأسباب الرئيسية، التي أدت إلى إحتلال دول المجلس هذا الموقع البالغ الأهمية في تجارة الخدمات العربية، إلى السياسات الإقتصادية المرنة التي اتبعتها في السنوات الماضية وتوافر امكانات مالية ونقدية كبيرة في دول المجلس.

واكد التقرير أن مهمة تطوير مؤسسات الخدمات تقف على رأس أولويات السياسات الإقتصادية المستقبلية، كما ان ايجاد مؤسسات خدماتية كبيرة قادرة على المنافسة والإستمرار وتقديم أفضل الخدمات غير المعتمدة على الأفضليات التي تقدم إليها في دول مجلس التعاون.

ودعا المصرف إلى التنسيق بين مؤسسات الخدمات في دول المجلس والتعامل مع السوق الخليجية كسوق موحدة، وقال ان ذلك سيفتح افاقاً رحبة لتقوية القدرات التنافسية لمؤسسات الخدمات الخليجية في الأسواق المحلية والخارجية على حدٍ سواء، الأمر الذي سيسهم في تحسين الأوضاع الإقتصادية عموماً في دول مجلس التعاون الخليجي.

وذكر المصرف ان القطاع المصرفي والمالي يقف على رأس قائمة الأنشطة التي تندرج تحت قطاع الخدمات، إلى جانب أنشطة مهمة أخرى مثل التأمين والإتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والمقاولات والخدمات المهنية وتشغيل اليد العاملة والسياحة. إذ تشكل هذه الخدمات اهمية بالغة لدول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى حمايتها واقتصار منح تراخيص مزاولتها على مواطني دول المجلس في الفترة الماضية.

ورأى انه على الرغم من ان تجارة السلع لا تزال تهيمن على قطاع التجارة العالمي، الا ان هناك تحولات نسبية مهمة لمصلحة زيادة ثقل تجارة الخدمات باشكالها كافة في التبادل التجاري الدولي.

وأشار إلى ان بين القضايا الكثيرة التي استحدثتها اتفاقية «غات» البند الخاص باخضاع تجارة الخدمات للقواعد التي تخضع لها تجارة السلع على رأس الأولويات التي تتم مناقشة تطبيقها ضمن بنود اتفاقية منظمة التجارة الدولية.

ونظرا إلى اهمية قطاع الخدمات وتعدد الأنشطة التي تندرج ضمن هذا القطاع، يتوقع أن تترتب على اخضاع قطاع الخدمات لقواعد التجارة الدولية نتائج مهمة على اقتصادات كل البلدان الأعضاء في منظمة التجارة الدولية بما في ذلك دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عموماً.

مجلس التعاون/الإتحاد الاوروبي لمراقبة تفاوت المعايير واختلافها

الخليجيون يصرّون على تحديد بلد منشأ الواردات الأوروبية

■ من المقرر ان يجتمع وزراء تجارة دول مجلس التعاون الخليجي الست في المملكة العربية السعودية لمناقشة اقتراح بالطلب من دول الإتحاد الأوروبي تحديد بلد منشأ السلع التي تصدرها دولها لهم.

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي سادس اكبر مستورد من دول الإتحاد الأوروبي بما نسبته ٤٠ في المائة من إجمالي وارداتها.

وقال ديبلوماسيون ومسؤولون خليجيون، إن هذا الطلب يندرج ضمن الجهود لتعزيز التجارة بين دول الخليج والإتحاد الأوروبي.

وكانت لجنة خاصة منبثقة عن مجلس التعاون رفعت توصية إلى وزراء التجارة، تقضي بضرورة تحديد بلد منشأ صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الدول الست بالتحديد بدلاً من إستخدام عبارة «صنع في أوروبا».

وقد عزا أحد المسؤولين الخليجيين في اللجنة هذا الطلب في تحديد البلد المنتج إلى إحتمال تفاوت المعايير من دولة إلى أخرى.

إلاّ أن فردريكو بوفيداني، المفوض التجاري لأسبانيا والرئيس الحالي للإتحاد الأوروبي قال: «هذا مطلب من مطالب دول مجلس التعاون واعتقد ان ذلك سيكون مستحيلاً لوجود سوق أوروبية».

واضاف بوفيداني: «حتى ولو كان غلاف المنتج يشير مثلاً إلى أن صناعته في هولندا فمن الممكن أن يكون التصنيع قد تم في مكان آخر أو باستخدام خامات من دولة أخرى».

ولم يتضح من فردريكو بوفيداني وغيره من المسؤولين في بروكسيل ما قد يلحق بالتجارة بين دول الخليج والإتحاد الأوروبي، التي يبلغ حجمها حوالى ٣٨,٧ مليار دولار سنوياً، في حال عدم توصل الطرفين إلى اتفاق.

وقد أفاد فردريكو بوفيداني ان السعودية تستأثر بالجزء الأكبر من حجم التجارة فيما الحصة الرئيسية في دول شبه الجزيرة العربية الأخرى هي للولايات المتحدة. وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي إلى تحسين التجارة والإستثمارات بينها بشكل عام.

إلاّ أن ديبلوماسيين أوروبيين في بروكسيل قللوا من نتائج التفاوت في وجهات النظر بين الدول الست وأوروبا. فاعتبروا أن طلب تحديد بلد المنشأ ليس ولن يكون عقبة كأداء امام اتفاق للتجارة الحرة.

على صعيد آخر، قال مايكل دهي المستشار الإقتصادي في السفارة الفرنسية في سلطنة عمان ان مستثمرين من الجانبين سيجتمعون في عُمان خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر الحالي لمناقشة تأسيس مشاريع مشتركة بما في ذلك مشاريع في مجالات النفط والبتروكيماويات.

ولم تسفر محادثات بين الجانبين منذ سنة ١٩٨٨ عن إتفاق للتجارة الحرة نتيجة قلق دول الخليج الست من ضريبة على الطاقة اقترحها الإتحاد الأوروبي لخفض الإستهلاك والحد من التلوث.

8 Issue 1.Vol. 3 October 1995. العدد الأول - المجلد الثالث - تشرين الأول /اكتوبر ١٩٩٥

إيران

تقليص الواردات أضر بالصناعة

تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات

■ تمكنت إيران، التي تقف على حافة الإفلاس بديونها المتوسطة والقصيرة التي بلغت ٣٥ مليار دولار، من تصحيح الخلل القاتل في ميزان مدفوعاتها بعد ثلاث سنوات من الأزمة الخطيرة. إلا أن الثمن الذي دفعه على أكبر هاشمي رفسنجاني في سياسته الإقتصادية، كان ضربة موجعة للواردات التي تقلصت بشكل لا مثيل له في تاريخها.

واستناداً إلى الأرقام التي نشرتها أخيراً وزارة الإقتصاد فإن ميزان المدفوعات الإيراني حقق في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ التي انتهت في آذار/مارس الماضي، فائضاً بقيمة ٣,٣ مليار دولار بعد ثلاث سنوات متتالية من العجز.

وقال محسن نور بخش، محافظ البنك المركزي، إن الفائض الذي تحقق أتاح لطهران أن تسدد جانباً من التزاماتها بعدما توقفت بشكل شبه كامل عن التسديد طوال سنتين كاملتين.

كما اعتمدت إيران على الفائض نفسه لزيادة مخزون احتياطها من العملات الصعبة من ٣,٢ مليار دولار إلى ٤,٤ مليار دولار وفق ارقام «البنك المركزي» التي تبلغها الخبراء الأجانب.

وذكر مصدر في وزارة الإقتصاد، إن صادرات إيران، للسنة الماضية بلغت ١٩,١ مليار دولار (منها ١٤,٦ مليار دولار من النفط والغاز) مقابل ١٢,٧ مليار دولار فقط من الواردات، أي بفائض تجاري قياسي بقيمة ٦,٤ مليار دولار.

اما الفارق بين هذا الرقم والرقم المعلن في ميزان المدفوعات فيعود إلى حركة تهريب الرساميل إلى الخارج.

وتشير أرقام «البنك المركزي» في هذا الصدد إلى أن نسبة ٨٠ في المائة من عائدات الصادرات غير النفطية خلال السنة الماضية ظلت خارج البلاد.

وفي الوقت الذي بقيت مداخيلها من العملات الصعبة على حالها من الركود فإن إيران اضطرت إلى تقليص هائل في وارداتها التي بلغت أوجها

علي اكبر رفسنجاني

سنة ١٩٩٢ مع ٢٨ مليار دولار.

هذا التقشف انعكس بكل مفزع، كما يرى الخبراء، على قطاع الصناعة الذي يعتمد إعتماداً أساسياً على المواد الأولية المستوردة.

ويقول أحد الخبراء الأوروبيين، إن الصناعة الإيرانية، إذا استثنينا حقل البتروكيمائيات والتعدين والمناجم التي تتمتع بامتيازات «تقف اليوم على حدود الكارثة».

وعبر مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) عن هذا الوضع الخطير عندما أعرب من فترة عن قلقه من «إنخفاض الإنتاج» الناجم عن القيود التي يفرضها «البنك المركزي» على عمليات الاستيراد، محذراً من ان الاستمرار في سياسة التقشف الحالية من شأنه أن «يلحق ضرراً كبيراً في أي ازدهار إقتصادي في البلاد».

وقد ادى التحذير النيابي قبل ستة أشهر من الإنتخابات التشريعية المقررة في آذار/ مارس المقبل، إلى تأجيج المناقشات داخل النظام بين انصار سياسة رفسنجاني الحالية الداعية إلى التوفير ما امكن لتسديد الديون الخارجية الكبيرة، وبين الأوساط الصناعية التي تطالب بشيء من اللين والمرونة في سياسة التقشف، محذرة من أن التصلب يمكن أن يوجه ضربة قاسية الى الإقتصاد تكون لها انعكاسات اجتماعية شديدة الخطورة.

وعلى الرغم من التضحيات التي ارتضاها الإيرانيون فإن الوضع المالي في إيران لا يزال قاتماً، إذ يتعين على إيران أن تبدأ اعتباراً من السنة المقبلة ولمدة أربع سنوات تسديد ١٢ مليار دولار من المستحقات المتأخرة التي أعيدت جدولتها سنة ١٩٩٤ من قبل الدائنين الرئيسيين، الأمر الذي سيزيد، كما يقول الخبراء، من عبء خدمة الديون.

ويتوقع محلل مالي اوروبي أن «تكون السنتان المقبلتان بالغتي القسوة على إيران لأن البلاد التي لا تستطيع الإعتماد على إزدياد عائداتها لن تجد أمامها من خيار سوى الإستمرار في شد الحزام إذا ما أرادت ان تسدد ديونها واستعادة مصداقيتها المالية دولياً بعد السنوات الثلاث الصعبة الماضية».

● نشرت جريدة «إيران»، أن الحكومة عازمة على تطوير حقول الغاز الرئيسية، وان ذلك سيساعد على الإبقاء على طاقة الإنتاج في المستقبل في حقول النفط البرية بالبلاد، التي نحو ٩٠ في المائة من إنتاج إيران النفطي البالغ ٣,٦ مليون برميل يومياً يأتي من حقولها البرية «ولكن بعض هذه الحقول ستحتاج الى تسهيلات حقن بالغاز لتفادي انخفاض الإنتاج».

وقالت جريدة «إيران» أيضاً أن ٥٥ في المائة من الآبار واكثر من نصف منشآت المعالجة بحقل «اغار» للغاز استكمل العمل فيها.

وقال مسؤولو نفط إيرانيون ان نحو ٨٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً من «اغار» من المقرر ان تحقن في حقل «مارون» النفطي في أوائل السنة المقبلة بهدف الإبقاء على الطاقة الحالية لحقل «مارون» لإنتاج ٦٠٠ الف برميل يومياً من النفط.

و«مارون» هو ثالث اكبر حقل نفط في إيران وبدأ الإنتاج منذ حوالى ٣٠ سنة. وقال مسؤولو النفط انه سيتم حقن ٦٠٠ مليون قدم مكعبة أخرى يومياً في خزان حقل «مارون» من حقل دالان للغاز.

دبي

«الزامل» توقع عقداً لشركة مشتركة بقيمة ١٠٠ مليون ريال سعودي

■ قامت كل من شركة راشد الراشد وأولاده في المملكة العربية السعودية ومجموعة «شركات الزامل»، وهما إثنتان من أكبر المجموعات الصناعية في المملكة العربية السعودية بإرساء عقد قيمته ١٠٠ مليون ريال بموجب اتفاقية لتأسيس شركة مشتركة لإقامة أول مصنع في منطقة الشرق الأوسط للطلاء المتواصل للملفات بسرعة عالية.

وقد أرسي العقد على «شركة هانتر انجنيرينغ» وهي إحدى الشركات الأميركية الرائدة في مجال تصنيع المعادن المسطحة وستقوم الشركة بموجب بتوريد أجهزة ومعدات للمصنع الجديد.

وتجدر الإشارة إلى أن خط الطلاء المصمم للتشغيل بسرعة ١٠٠ متر في الدقيقة سوف ينتج ملفات مطلية مسبقاً من الحديد الصلب والألومينيوم لإستعمالها في مجال الإنشاءات والإستخدامات المعمارية وصناعات الأجهزة. ستكون السوق الرئيسية هي المملكة العربية السعودية، التي تعتبر أكبر مستهلك في منطقة الشرق الأوسط للملفات/ الواح الصلب المطلية مسبقاً.

وبتأسيس هذه المنشأة الصناعية ستكون المملكة العربية السعودية، التي كانت تستورد كميات ضخمة من ملفات والواح الصلب المطلية مسبقاً لصناعة الإنشاءات التي تشهد إنتعاشاً، في وضع يساعدها على تلبية الطلب المحلي، وكذلك التصدير الى دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة والدول العربية الأخرى.

والشركة المشتركة ستعرف باسم «شركة يونيفرسال لطلاء المعادن» وستنشأ في «منطقة الجبيل الصناعية الثانوية». ومن المقرر البدء بأعمال الإنشاءات خلال الشهرين المقبلين بينما سيبدأ الإنتاج في الربع الأول من سنة ١٩٩٧، تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع الذي يحتل مساحة قدرها حوالى ١٠,٠٠٠ متر مربع، ١٢٠,٠٠٠ طن سنوياً من ملفات الصلب المطلية مسبقاً، وسيتم شراء المواد الخام الرئيسية للمصنع من داخل المملكة.

يبلغ إجمالي الإستثمار في المشروع ١٠٠ مليون ريال سعودي، وقد تسلمت الشركة المشتركة موافقة على قرض من الصندوق السعودي للتنمية الصناعية بنسبة ٥٠ في المائة من هذا المبلغ. سوف توزع ملكية المصنع بالتساوي فيما بين الزامل والراشد.

وقد علق خالد الزامل، نائب رئيس قسم التخطيط وتطوير الأعمال في «مجموعة شركات الزامل» قائلاً:

«إن هذا المشروع يواكب الجهود المتواصلة التي يبذلها القطاع الخاص السعودي لدعم القاعدة الصناعية في المملكة والحد من الإعتماد على الواردات».

وأشار عبد الرحمن الراشد، عضو مجلس الإدارة التنفيذي في مجموعة الراشد قائلاً:

«نشعر بالفخر لقدرتنا على إنشاء أول مصنع من نوعه في المنطقة للطلاء المتواصل للملفات داخل المملكة والمشاركة في تحقيق أهداف التنويع الصناعية التي تسعى إليها المملكة العربية السعودية».

وقد أشاد أحمد موسى، مدير قسم التخطيط وتطوير الأعمال في مجموعة شركات الزامل، الذي قام بتوقيع عقد التوريد مع «شركة هانتر انجنيرينغ» نيابة عن «شركة يونيفرسال لطلاء المعادن» بتقنية «هانتر» الحديثة والمتطورة في مجال طلاء الملفات بشكل متواصل.

البحرين

بعد توقيع عقد مع شركة «أومنس» الأميركية

الدخول في عصر «الإنترنيت»

■ وقعت «بتلكو» «وهي شركة الإتصالات السلكية واللاسلكية في البحرين. عقداً مع شركة «اومنس» الاميركية لتامين خدمات شبكة «انترنيت» لمستخدمي اجهزة الكومبيوتر في البحرين الذين يقدر عددهم بحوالى ٣٠ الفاً من الأفراد والمؤسسات.

وتتوقع «بتلكو» ان يشترك ١٠ في المائة منهم في هذه الخدمة في السنة الأولى لإعتمادها في البلاد.

ولم تحدد الشركة حتى الآن رسوم الإشتراك في الخدمة الجديدة، لكن المسؤولين فيها اشاروا إلى انها ستؤمن للمشتركين كل ما يحتاجون إليه من خلال الهاتف او القناة المؤجرة، وأن خط الهاتف سيكون للافراد، اما القناة فستخصص لخدمات الشركات، والمؤسسات والجامعات ومعاهد الأبحاث.

وأفاد المسؤولون إن شبكة «انترنيت» في البحرين ستوفر ايضاً خدمة البريد الإلكتروني الذي يتيح ايصال الرسائل لدى اي مكان في العالم في ثوان معدودة وبأسعار تقارب أسعار المكالمات الهاتفية المحلية.

وتقرر أن تكون الأسعار اما بالتسجيل لمرة واحدة فقط او بالإشتراك الشهري او بالإستخدام بالدقائق.

وشكلت «بتلكو» وحدة خاصة تابعة لإدارتها لمشروع «انترنيت» يشرف عليها ثمانية من الفنيين وخبراء التسويق، علماً بان هناك دعماً لهذا المشروع من الجهات الحكومية، وتعاوناً مع وحدة تقنية المعلومات في وزارة النفط والصناعة، وتنسيقاً مع جامعة البحرين، وجامعة الخليج العربي، للإستفادة من خدمات «انترنيت» في شكل اشمل.

وكان قد ثار جدل في شأن هذا المشروع مفاده ان الوصول إلى شبكة «انترنيت» سيفتح المجال واسعاً أمام سيل من المواد والمعلومات التي لا تتوافق مع العادات والتقاليد المحلية في البحرين.

لكن المسؤولين في «بتلكو» اشاروا إلى انهم على علم بهذا الأمر. ومن ثم وضعت الترتيبات اللازمة للتحكم مستقبلاً من الناحية الفنية بالقنوات الخارجية لمنع بث كل ما هو مناف للأخلاق العامة.

وسيكون التحكم بهذه القنوات محلياً، لكنه لن يضمن تماماً عدم تسرب بعض الأفلتة، لأن دليل الشبكة يضم ملايين الأرقام، والعناوين المتغيرة في صورة مستمرة.

وذكرت مصادر شركة «بتلكو» ان هناك توجهاً للتعاون مع الجمعيات الإجتماعية في أوروبا وأميركا لتزويد الشركة بقائمة العناوين او الجهات التي تبث مواد غير مرغوب فيها عبر شبكة «انترنيت»، تمهيداً لحجبها عن البحرينيين.

وأشارت هذه المصادر إلى أن كل مشترك سيعطى رقماً شخصياً وكلمة سر الدخول إلى شبكة الـ «انترنيت» في البحرين. وبدأت «بتلكو» فعلاً تركيب نظام الشركة، وتقديم التدريب والإستشارات والترويج للخدمات التي ستتوافر من خلال إستخدام «انترنيت» في البحرين، والتي ستشمل الإتصال الفوري مع الآخرين في أنحاء العالم، والأخبار المالية، وتقارير البورصات، ومؤشرات الأسواق وإدارة السندات التجارية وأسعار الأسهم.

سلطنة عمان

مسؤولون عمانيون يؤكدون:

رحيل الزواوي لن يوقف خطط التنمية والخصخصة

● ترك مقتل قيس بن عبد المنعم الزواوي، نائب رئيس الحكومة للشؤون المالية، الذي شارك منذ ١٣ سنة في تخطيط مسار الإقتصاد العماني، في حادث سيارة كان في داخلها السلطان قابوس في «صلالة» يوم الإثنين ١١ /٩/ ١٩٩٥ تساؤلات حول خطط الخصخصة والتنمية في السلطنة، سارعت جهات عمانية مسؤولة إلى تأكيد ان غياب الزواوي المفاجئ لن يؤثر بشكل او بآخر على ما اقر ووضع وبدأ تنفيذه من خطط تنموية في السلطنة.

وقال مصرفي في مسقط: «من غير المرجح ان يحيد من يخلف الزواوي عن سياساته المتعلقة بالتخصيص وسياساته الاخرى». فيما قال دبلوماسي غربي: «الإستنتاج سابق لأوانه.. ولكني اعتقد ان عمان أظهرت التزاماً فيما يتعلق بمعالجة القضايا التي تواجه المنطقة مثل تدني أسعار النفط واعتمادها عليه».

ويعتبر الإقتصاد العماني الأكثر إنفتاحاً في المنطقة، حيث تعتبر القوانين المتعلقة بتملك الأجانب الأكثر تحرراً في منطقة الخليج.

وقال دبلوماسي اخر عن قيس الزواوي، الذي كان في مركز المسؤولية في الإقتصاد العماني منذ سنة ١٩٨٢: «كان الزواوي بالتاكيد نقطة ارتكاز في تطوير الإقتصاد العماني». وقال دبلوماسي ثالث: «كان الزواوي من دعاة التخصيص النشطين وكان دائماً في مقدمة القائمين على تنفيذ خطط التنمية في عمان».

وتنفذ عمان برنامجاً شاملاً للتخصيص وتمضي قدماً في تقليل اعتمادها على النفط واتبعت عمان خلال السنوات القليلة الماضية سياسة جادة لتقليص العجز في ميزانيتها الذي يقدر وفقاً لميزانية سنة ١٩٩٥ بحوالى ٣١٢ مليون ريال (٨١١ مليون دولار) على اساس انفاق في حدود ٢,١٥٩ مليون ريال (٥,٦١٣ مليون دولار).

وقال دبلوماسي، «كان الزواوي بعد السلطان مباشرة في تقرير السياسة المالية والإقتصادية».

ولد الزواوي في سنة ١٩٣٥، وهو متزوج ولديه أربعة ابناء واربع بنات. وقد تلقى تعليمه في الهند وعمل لفترة بالسفارة البريطانية في الكويت. وتولى منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢ عندما عين في منصبه الأخير كنائب لرئيس الوزراء للشؤون المالية.

● اكد سالم بن محمد شعبان، وكيل وزارة النفط والمعادن، انه ليس هناك تنافس تجاري بين سلطنة عمان والدول المجاورة لتصدير الغاز إلى دول شرق اسيا واوروبا، لأن حاجة السوق أكثر مما تستطيع الدول المصدرة للغاز المسال أن تلبيه في الوقت الحاضر او المستقبل.

وحول ما سيضيفه تصدير الغاز الطبيعي سنة ٢٠٠٠ إلى جانب تصدير البترول لإقتصاد السلطنة قال شعبان: إن مشروع الغاز الطبيعي يأتي في جملة المشاريع الهادفة إلى تنويع الموارد الإقتصادية حيث انه سيحافظ على مستوى إنتاج النفط في السلطنة بمعدله الحالي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها».

وأضاف بقوله، إنه سيحقق عائداً إقتصادياً للسلطنة على المدى البعيد بمدى ٢٥ سنة المقبلة، وربما أكثر، مشيراً إلى أن جميع مشاريع الغاز سوف تقوم عليها مشاريع مستقبلية يكون لها دور كبير في تنويع مصادر الدخل الوطني وتحقق نسبة جيدة جداً في مستوى الدخل. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لزيادة احتياطي السلطنة من النفط اوضح وكيل وزارة النفط والمعادن، ان المعلومات المتوافرة عن سجل التنقيب عن النفط في السلطنة تجعلنا نتفاءل بتحقيق المزيد من الإكتشافات في مجالي النفط والغاز المسال اكثر مما هو عليه الآن.

الميزان AL-MIZAN

يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة: .....

طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: .....

العنوان: .....

.....

البلد: .....

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:

ALP SUBSCRIPTION DIVISION
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
United Kingdom

الاشتراك السنوي:

■ المملكة البريطانية المتحدة
للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات
للافراد ١٠٠ جنيه
لمؤسسات والشركات ١٠٠٠ جنيه

■ في الخارج
للطلاب والجمعيات ٢٠ دولارا
للافراد ١٦٠ دولارا
للمؤسسات والشركات ١٦٠٠ دولار

تدفع لامر: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

مصر
فيما تعقد الجولة الرابعة من المحادثات مع الأوروبيين

الصناعيون يخشون من مشروع الشراكة لتجاهله «مبدأ المعاملة بالمثل»

■ من المفترض ان تدور في القاهرة بين المصريين والأوروبيين في غضون أيام، جولة محادثات رابعة في شأن الشراكة، والبحث في الجوانب القانونية لإتفاق الشراكة.

الجولات الثلاث السابقات دارت حول الإستراتيجية المتكاملة لإقامة منطقة أوروبية - شرق أوسطية للتجارة الحرة والتعاون الإقتصادي والإستقرار السياسي سنة ٢٠١٠.

كما تناولت الجولات السابقة حرية مرور السلع الصناعية والزراعية والتعاون الإقتصادي والمنافسة.

وكانت اتصالات جرت بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي في شأن العمالة المصرية وامكان المحافظة على حقوقها داخل اوروبا وحول تضمين اتفاق الشراكة بنداً يتعلق بموضوع العمالة.

وكان الجانب المصري طلب من الإتحاد الأوروبي خلال الجولة الثالثة من المحادثات التي عقدت يومي ١٠ و١١ تموز/ يوليو الماضي في بروكسيل إضافة بند حول مكافحة الإرهاب وحقوق العمالة المصرية وضرورة إسراع الإتحاد الأوروبي في تقديم مساعداته الفنية والمالية لمصر خلال الفترة الإنتقالية وفق ما تم الإتفاق عليه في المحادثات السابقة.

من جهة أخرى جاء في تقرير صدر حديثا عن المجموعة الأوروبية في القاهرة، ان مصر حصلت منذ توقيعها على اتفاق التعاون مع المجموعة الأوروبية سنة ١٩٧٧ وحتى الان ما قيمته ١,٤٦٣ مليار وحدة نقدية أوروبية (ايكو) (١,١٤ مليار دولار) منها ٦٦١ مليون (ايكو) كمنح لا ترد و٨٠٣ ملايين ايكو كقروض من «بنك الإستثمار الأوروبي» في إطار أربع إتفاقيات.

وأوضح التقرير ان المساعدات الأوروبية تركزت بشكل اساسي على الزراعة والتي خصص لها ٤٨ في المائة من حجم المساعدات فيما خصص ٢٣ في المائة للبنية التحتية والتنمية الإجتماعية وخصصت باقي المساعدات للتعاون الإقتصادي والطاقة والصناعة والتعاون العلمي.

وأشار التقرير إلى أن صادرات مصر إلى دول المجموعة خلال الفترة التي يشملها اتفاق التعاون منذ سنة ١٩٧٧ ارتفعت إلى ما قيمته ثلاثة مليارات ايكو سنوياً وبلغت الصادرات الأوروبية لمصر ما قيمته ٣,٥ - ٥ مليارات ايكو في السنة.

وأشار التقرير الى أن مصر تعتبر اكثر الدول من خارج المجموعة الأوروبية التي حصلت على مساعدات اوروبية، إذ حصلت على ما قيمته ٣٠ في المائة من قيمة المساعدات التي تقدمها المجموعة لدول الشرق الأوسط، إضافة الى ان مصر حصلت على ٤٥٠ مليون ايكو كمساعدات خارج إطار الإتفاق و١٧٥ مليون ايكو بسبب حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

على صعيد آخر، حذر محمد فريد خميس، رئيس إتحاد الصناعات المصرية، من ان مشروع اتفاق الشراكة بين مصر والإتحاد الأوروبي يمنح الأوروبيين مزايا ظالمة ويتجاهل مبدأ المعاملة بالمثل.

وقال خميس: إن المشروع في حقيقة الأمر عبارة عن محاولة خفية لحماية الإتحاد الأوروبي من المنافسة. واضاف، «صيغة الإتفاق ستؤدي إلى فتح اسواقنا للمنتوجات الصناعية الأوروبية مع وضع العراقيل والقيود المقننة في إطار الإتفاقية والتي ستحول دون تمتع منتوجاتنا بمعاملة مثلية».

الا انه قال، انه اذا اعيدت صياغة الإتفاق بشكل مقبول وعادل يحمي مصالح الطرفين فسيؤدي إلى «فتح اسواق اوروبا امام المنتوجات المصرية مما سيترتب عليه جذب إستثمارات إضافية وخلق فرص عمالة، وبالتالي تزداد قدرة مصر التنافسية، وهو ما سيترجم بدوره إلى ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية ومعدلات النمو».

ولن يكون من السهل على قطاع الصناعة المصري، الذي تحميه منذ عقود التعرفات الباهظة، التأقلم مع المنافسة المفتوحة من رجال الصناعة الأوروبيين.

وقال خميس، إنه يعارض خاصة الطريق التي يحدد بها مشروع الإتفاق الحالي القواعد الخاصة بجنسية المنتوجات.

وأضاف: إن الأوروبيين يريدون وضع حد أقصى «لقيمة المكونات التي تنتمي الى منشأ خارجي بمعنى التي يتم الحصول عليها من مصدر خارج مصر فيما يتعلق بالسلع المصنعة محلياً، بدلاً من وضع حد ادنى للقيمة المضافة محلياً في عملية التصنيع».

وأضاف «لا يخفي علينا في هذا الخصوص ان المعيار الذي وضعه الإتحاد الأوروبي لقواعد المنشأ في الإتفاق المعروض على مصر هو في حقيقة الأمر معيار تم تفصيله لتعظيم استفادة الجانب الأوروبي من الإتفاق ضارباً عرض الحائط بالمبادئ الأولية لمفاهيم المصالح المتبادلة بين اطراف أي اتفاق».

وقال: إنه إذا وقعت مصر على الإتفاق بشكله الحالي فستخسر «ميزة النسبية التي تتمتع بها في مجال تكلفة العمالة».

واستطرد: «قصارى القول إن القيود المرتبطة بقواعد المنشأ.. هي في الواقع مثال حي للعديد من القيود الحمائية المقنعة التي يكتظ بها مشروع اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية». ووفقا للإتفاق سيكون أمام الصناعة المصرية عشر سنوات على الأقل للتأقلم مع المنافسة الحرة وسيمنح الإتحاد الأوروبي مصر مئات الملايين من وحدة النقد الأوروبية لمساعدة الصناعة أثناء الفترة الإنتقالية.

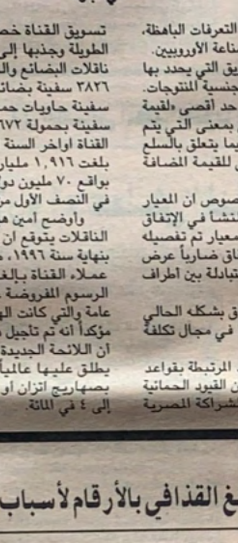
حسني مبارك

● أكد محمد عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس على أن حجم عائدات القناة خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٥ بلغ ٩٧٠ مليون دولار مقابل ٩٢٩ مليوناً خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، حيث عبرت القناة ٨٨٧٣ سفينة حملوتها الصافية ٢٠٩,٧٠ مليون طن منها ١٥٧٢ ناقلة نفط بحمولة قدرها ٦٢ مليون طن.

وعزا تحقيق الزيادة التي تقدر بنحو ٤١ مليون دولار إلى نجاح خطة تسويق القناة خصوصاً للسفن التي تعمل على الخطوط الطويلة وجذبها إلى العبور في القناة، فضلاً عن زيادة عدد ناقلات البضائع والحاويات خلال هذه الفترة، إذ عبرت القناة ٣٨٢٦ سفينة بضائع حملوتها ٥٥,٨٣٥ مليون طن، و٢١٧٢ سفينة حاويات حملوتها ٦٦,٦ مليون طن والحاملات ٦٠١ سفينة بحمولة ٢,١٦٧٢ مليون طن. وتوقع ان تزيد عائدات القناة اواخر السنة الجارية على عائدات السنة السابقة التي بلغت ١,٩١٦ مليار دولار والتي انخفضت عن سنة ١٩٩٣ بواقع ٧٠ مليون دولار خصوصاً في ظل تحقيق هذه الزيادة في النصف الأول من السنة الجارية.

وأوضح امين هيئة قناة السويس، ان تعديل رسوم بعض الناقلات يتوقع ان يزيد دخل القناة بنحو ٦٠ مليون دولار بنهاية سنة ١٩٩٦، مؤكداً ان هذه الزيادة تأتي إستجابة لطلب عملاء القناة بإلغاء نسبة ١٠ في المائة من الزيادة على الرسوم المفروضة على سفن الحاويات التي تنقل بضائع عامة والتي كانت الهيئة تنوي اعتمادها مطلع السنة الجارية، مؤكداً أنه تم تأجيل هذه الزيادة إلى السنة المقبلة. واشار إلى ان اللائحة الجديدة راعت ملاءمة الرسوم على السفن التي يطلق عليها عالمياً «صديقة للبيئة» وهي السفن المزودة بصهاريج اتزان او صهاريج مزدوجة بنسب تتراوح بين ٣ إلى ٤ في المائة

تونس
لأن إستحقاق الشراكة مع أوروبا داني القطاف

تأهيل ٤٠٠٠ مصنع للإندماج في الإقتصاد الأوروبي

■ مع دنو إستحقاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، بدأت الحكومة التونسية بمساعدة المؤسسات الخدماتية والصناعية بتطوير بنيتها الإنتاجية واعادة تأهيل كوادرها وعمالها. وقدرت وزارة الصناعة عدد المصانع المحلية المرشحة للإستفادة من خطة اعادة التاهيل بنحو اربعة الاف. وتندرج الخطة في إطار الإعداد لإنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس والإتحاد الأوروبي أواخر السنة ٢٠٠٧ بهدف تطوير طاقة التصدير لدى المؤسسات المحلية لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

وحسب الخطة الحكومية الموضوعة يتعين على كل مؤسسة صناعية محلية إعداد دراسة عن وضعها الحالي وامكانات تطوير نشاطها في ضوء الوظائف التي تفرضها حاجات الأسواق المحلية والخارجية. وستتكفل الدولة بتأمين ٧٠ في المائة من نفقات الدراسة بالنسبة إلى كل المؤسسات المعنية. وستشمل الدراسات الجوانب الفنية والإدارية والمالية والتجارية. وفي ضوء النتائج ستحدد خطط تحديث المصانع في إطار خطط اوسع لتحقيق حد أدنى من الإندماج والإنسجام وتفادي المنافسة التي قد تضعف الشركات المحلية.

وتتركز خطط اعادة التاهيل على تحسين نوعية الإنتاج ليكون مطابقاً للمواصفات الدولية وكذلك التقليل من الكلفة لتصبح السلع المحلية قادرة على المنافسة.

اما مرحلة التمويل فتتولاها، بالإضافة إلى المصارف التجارية ومصارف الإستثمار، ثلاث مؤسسات متخصصة هي: «صندوق تنمية المنافسة الصناعية»، و«صندوق التطوير التكنولوجي»، و«صندوق مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة».

غير ان المصانع والمؤسسات الخدماتية الأخرى تحتاج إلى إشراك المصارف التي تتعاطى معها في خطة إعادة التأهيل، لأن الدولة لن تتكفل بأكثر من ٧٠ في المائة من نفقات الدراسة، بينما يحتاج الصناعيون إلى استثمارات كبيرة لشراء معدات جديدة وتوسيع الورش وتحديث وسائل الإنتاج.

ويبدأ القطاع المصرفي التونسي بتكيف مع متطلبات اعادة التأهيل. إذ أنشئت في كل مصرف تجاري وحدة للتدقيق في خطط اعادة التاهيل التي تعرضها المصانع على المصارف والبت في جدواها قبل الموافقة على منحها قروضاً لتمويل تنفيذ هذه الخطط.

إضافة الى ذلك أنشئ أخيراً «صندوق تنمية المنافسة الصناعية» الذي سيلحق بصندوقين سابقين ويتخصص في تمويل عمليات تنفيذ خطط اعادة تأهيل المصانع. ويقدم الصندوق صيغاً مختلفة للدعم بينها منح قروض تكميلية لخطط تمولها أساساً المصانع نفسها او منح قروض تكمل قروضاً أخرى تمنحها المصارف او الدولة.

وسيتولى «صندوق التطوير التكنولوجي» تحقيق هدف اساسي هو تحسين المستوى التكنولوجي العام للإنتاج الصناعي المحلي، وسينسق جهوده مع الدولة التي تتكفل بنفقات اعادة تدريب الكوادر والعمال المتخصصين العاملين في المصانع التي تضع خططاً لإعادة التأهيل الصناعي. وتندرج هذه المساعدة في إطار العمل على تنمية القوى البشرية المحلية ورفع مستوى تأهيلها الفني.

وترمي خطة التأهيل الصناعي إلى مساعدة المصانع المحلية على التكيف مع التحولات الإقتصادية التي يشهدها العالم والإندماج تدريجاً في الإقتصاد الأوروبي. وسيستمر تنفيذ الخطة خمس سنوات بدأ من ١٩٩٦ وحتى السنة ٢٠٠١، تليها خطة ثانية لم يعلن عن تفاصيلها بعد، وقدرت كلفة إنجاز الخطة الأولى بـ ٢,٢ مليار دينار (٢,٤ مليار دولار) وهي مؤلفة من قسمين، يتركز الأول على تعزيز الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية المحلية ويستأثر بـ ٦٠ في المائة من الكلفة الإجمالية للخطة.

اما القسم الثاني فيتركز على تطوير البنية التحتية وتحديثها لتلبي متطلبات المنافسة مع المؤسسات الأوروبية، وسيخصص له ٤٠ في المائة من إستثمارات خطة التأهيل.

وتشمل الخطط التفصيلية تحديث طرق الإنتاج وأساليب الإدارة وقنوات التسويق في المؤسسة. وستحدد اكلاف الخطط التفصيلية بالتعاون مع مكاتب دراسات ومراكز فنية.

وفي إطار تشجيع القطاع المصرفي على تمويل برامج التأهيل سيسمح قريباً بإنشاء شركات إستثمار ذات رأس مال تنموي تسهم في تمويل الخطط التأهيلية بالإضافة إلى منح تقدمها الحكومة وتراوح قيمتها بين ١٠ و٢٠ في المائة من الإستثمار الإجمالي وتمنح للمؤسسات نقداً، او تجهيزات لدعم المؤسسة لدى تنفيذ خطة التأهيل. ولا تميز خطط الدعم بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لأن المقياس الأساسي هو مدى قدرة المؤسسة على تحديث جهازها الإنتاجي وتطوير قدرتها على المنافسة.

ويموجب اتفاق الشراكة التونسي - الأوروبي، الذي وقعت عليه تونس مع الإتحاد الأوروبي، وضعت ثلاث لوائح بالمنتوجات الصناعية التي سيتم تحرير تبادلها في غضون ١٦ عاماً، وتضم اللائحة الأولى ١٢ في المائة من المواد الإستهلاكية تتناول أساساً مواد التجهيز غير المصنعة محلياً والتي ستلغى الرسوم الموظفة عليها بدءاً من السنة المقبلة، فيما تضم اللائحة الثانية ٢٨ في المائة من المنتوجات وتخص المواد الأولية لكن الرسوم عليها ستلغى تدريجاً خلال خمس سنوات. اما اللائحة الثالثة فتخص المواد المصنعة محلياً التي تملك قدرة تنافسية متطورة نسبياً وستلغي الرسوم على دخولها اسواق الإتحاد الأوروبي تدريجاً على مدى ١٢ عاماً. وتشمل اللائحة الثالثة ٦٠ في المائة من المنتوجات الصناعية وتبقى المنتوجات الزراعية خارج اتفاق الشراكة.

● اصدرت الحكومة مرسوماً يسمح للاجانب بشراء أسهم في الشركات التونسية سواء المسجلة في سوق الأسهم او غير المسجلة من دون موافقة مسبقة.

والمرسوم الجديد ينسخ تشريعاً صدر سنة ١٩٧٧ يشترط موافقة «البنك المركزي» على اي مشتريات أجنبية من الأسهم المسجلة في البورصة. وهو يسمح للاجانب بشراء حصة تصل إلى عشرة في المائة في اي شركة مسجلة في بورصة تونس للأسهم من دون موافقة مسبقة. ويسمح المرسوم الذي نشر في الجريدة الرسمية للاجانب ايضاً بشراء حصة تصل إلى ٣٠ في المائة في الشركات غير المسجلة في البورصة من دون اذن مسبق، وتسري القواعد الجديدة باثر فوري.

وينص المرسوم على ان موافقة الهيئة الاشرافية للبورصة ما زالت مطلوبة للمشتريات التي تزيد على تلك النسبة في البورصة.

ولا توجد الآن اي قيود على كميات الأسهم التي يمكن للاجانب ان يشتروها في شركات المناطق الحرة.

ليبيا
بالغ القذافي بالأرقام لأسباب سياسية

ترحيل العمّال الأجانب يزيد في الأزمة الإقتصادية

■ العارفون بشؤون البيت الليبي يؤكدون بأن إجراءات ترحيل العمال الأجانب التي اتخذها العقيد معمر القذافي، وشملت المصريين والأفارقة ومئات من الفلسطينيين، ليست مرشحة للإستمرار كون العمالة الأجنبية «شر لا بد منه» بالنسبة إلى الدورة الإقتصادية في ليبيا.

وكان بضعة الاف من المصريين والسودانيين يقيمون بصورة غير قانونية في ليبيا، إضافة إلى مئات الفلسطينيين الذين يحملون أوراقاً قانونية، قد اضطروا الى مغادرة جماهيرية القذافي بعد قيام السلطات بحملة تفتيش على اثر احداث شغب حصلت اخيراً في بنغازي (شمال - شرق). وتهدد هذه الحملة في حال إستمرارها بترحيل مئات الآلاف من المصريين والسودانيين والتشاديين.

وأكد العارفون على «البعد السياسي لقرار ترحيل ٣٠ الف فلسطيني» يعمل معظمهم في قطاعات الطب والهندسة والخدمات التي يعمل فيها أيضاً عشرة الاف لبناني وسوري. وقال هؤلاء إنه من «المستبعد الإستغناء عنهم دفعة واحدة».

وقد سبق للقذافي ان تحدث سنة ١٩٩٤ عن هذا القرار ومنذ ذلك الحين لم يتم تجديد بعض العقود للفلسطينيين في قطاعات التعليم والوظائف الرسمية. اما ترحيل ١,٥ مليون عامل اجنبي يديرون عجلة الإقتصاد من الزراعة والصناعة إلى الخدمات فامر غير واقعي.

ويشير كثيرون إلى المبالغة المقصودة في ارقام الوجود الأجنبي من قبل العقيد القذافي الذي تحدث في أول أيلول/ سبتمبر الماضي عن ١,٢٥ مليون مصري ونصف مليون سوداني ونصف مليون تشادي إضافة الى ٦٠ الف جزائري وعدد مماثل من التونسيين مع ١٢٥ الفاً من دول افريقية ومتنقة.

وتنفق عدة مصادر غربية في ليبيا على اعتبار رقم ١,٥ مليون اكثر موضوعية كما تعتبر ان قسماً منهم يشمل تعداد السكان الذي تحدده طرابلس بـ ٤,٨ مليون نسمة.

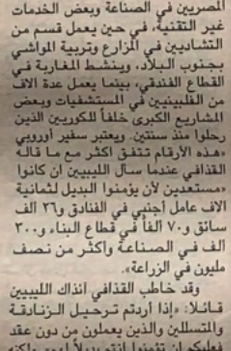
القذافي

وتعتبر هذه المصادر ان عدد المصريين لا يفوق الـ ٩٠٠ الف والتشاديين ٤٥٠ الفاً والسودانيين الـ ١٥٠ الفاً. اما عدد المغربيين والجزائريين فلا يتعدى عشرات الآلاف.

ويعمل معظم المصريين والتشاديين في الزراعة كما يعمل عدد كبير من المصريين في الصناعة وبعض الخدمات غير التقنية، في حين يعمل قسم من التشاديين في المزارع وتربية المواشي بجنوب البلاد، وينشط المغاربة في القطاع الفندقي، بينما يعمل عدة الاف من القلبيين في المستشفيات وبعض المشاريع الكبرى خلفاً للكوريين الذين رحلوا منذ سنتين. ويعتبر سفير أوروبي «هذه الأرقام تتفق اكثر مع ما قاله القذافي عندما سأل الليبيين ان كانوا «مستعدين لأن يؤمنوا البديل لثمانية الاف عامل أجنبي في الفنادق و٢٦ الف سائق و٧٠ الفاً في قطاع البناء و٣٠ الف في الصناعة واكثر من نصف مليون في الزراعة».

وقد خاطب القذافي انذاك الليبيين قائلاً: «إذا أردتم ترحيل الزنارقة والمتسللين والذين يعملون من دون عقد فعليكم ان تؤمنوا انتم بديلاً لهم». ولكنه اوضح لهم انه على الرغم من «العبء الإقتصادي» الذي يشكله الأجانب في بلد يخضع لعقوبات دولية منذ سنة ١٩٩٢، فإنهم «لن يستطيعوا منع العرب والأفارقة الجائعين من الدول المجاورة التي عندها مشاكل من دخول ليبيا حيث يرونكم تأكلون في صحون ملاء».

ويقول سفير أوروبي ان العمالة الأجنبية «ستبقى شراً لا بد منه الا اذا اضطر الليبيون إلى الحلول محلها في الوظائف التي يتقاضى فيها الأجانب راتباً ادنى».

ويشير إلى أن الليبيين «يتدبرون امرهم براتب وسطي يتراوح بين ١٥٠ و٣٥٠ ديناراً بفضل دعم الدولة للمواد الإستهلاكية وتامينها المسكن والدراسة والإستشفاء».

ويؤكد القذافي ان هذه المكاسب هي التي تجذب «الجبران» بينما لا يحق للليبيين «العمل أو الإقامة أو الإستشفاء بالآلاف في مصر او تونس او السودان».

ويعتبر السفير الأوروبي ان «قسماً كبيراً من المصريين الذين يقولون انه تم ترحيلهم قد غادر لعدم وجود وظيفة أو كون تحويل مدخراته إلى العملة الصعبة لم يعد مغرياً له». إذ لا يستطيع العامل غير المتعاقد مع الدولة صرف الدينار الليبي بالسعر الرسمي وقدره ٣,٢ دولار بل عليه شراء الدولار من السوق السوداء بـ ٣,٤ دينار.

ويضيف السفير انه «يجب عدم اغفال العامل الأمني الذي تتذرع به طرابلس لمطاردة المتسللين والمقيمين من دون مسوغ شرعي والذين تتهمهم باويواء وحماية عناصر إسلامية متطرفة آتية من الخارج».

ويشير إلى «التوافق التام بين السلطات المصرية والليبية في هذا المجال وتعاون أجهزتهما على مطاردة المطلوبين في كل من البلدين». ويعتبر السفير الأوروبي ان من موجبات عدم إستمرار او شمولية موجة الترحيل «حاجة القذافي الى الدعم المصري لفك عزلته الدولية ووعيه بضرورة عدم خلق مشاكل اجتماعية للرئيس المصري حسني مبارك».

الإتحاد الاوروبي

ينتظر أن تقي أسواق الإتحاد من تقلبات «الدولار» و«الين»

الوحدة النقدية سنة ١٩٩٩

■ أكد ايف تهيبودي سيلغي، مفوض الشؤون المالية والإقتصادية في «الإتحاد الأوروبي» ان الوحدة النقدية التي ستتم قبل السنة ١٩٩٩، ستسهم في إستقرار النظام النقدي العالمي وتحمي السوق الأوروبية من «التقلبات العنيفة» التي يثيرها تغير اسعار الصرف في المناطق النقدية الأخرى.

وقال المفوض الأوروبي ان مشكلة اسم العملة الأوروبية الموحدة المتداولة الآن باسم وحدة النقد الأوروبية (ايكو) ستحسم في اجتماع القمة الأوروبية نهاية السنة الجارية في مدريد.

ولم تتفق الدول الأعضاء بعد على اسم العملة التي تثير حساسية كبيرة خصوصاً لدى الرأي العام الالماني

ويصعب على الالمان التضحية بالمارك الالماني رمز قوتهم الإقتصادية لمصلحة قيام عملة أوروبية موحدة سيتم اصدارها قبل نهاية ١٩٩٩ ولا يعرفون بعد تاثيرها الحقيقي.

ويجري تداول وحدة النقد الأوروبية (كل ايكو يساوي ١,٢٧١ دولار) في متاجر تبيع الهدايا في العاصمة الأوروبية بروكسيل، وفي بعض فنادق ستراسبورغ. وبامكان المواطن الأوروبي منذ سنوات وضع مدخراته بنقد «ايكو» ويجري التداول به في أسواق الأوراق المالية. ويشكل أحدى عمليات تداول «البنك الأوروبي للإستثمار».

وقال مفوض الشؤون المالية والإقتصادية، ان إصدار العملة الواحدة سيقي السوق الأوروبية من تقلبات العملات الكبرى خصوصاً تقلبات «الدولار» و«الين». وشدد على ان العملة الموحدة ضرورة تكمل وحدة السوق الداخلية وتسهل خفض الكلفة بالنسبة إلى المؤسسات الإقتصادية وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة.

وتتسبب التقلبات النقدية في خلل كبير بين إقتصاديات «الإتحاد الأوروبي»، وقال دي سيلغي ان عدداً كبيراً من ممثلي المؤسسات الإقتصادية جاءوا إلى مقر المفوضية، اثناء تقلبات الربيع الماضي، للمطالبة بالإسراع في إصدار العملة الموحدة.

وتقدر نفقات التعاملات النقدية بنحو ٤٠ مليار مارك في السنة، تتكبدها المؤسسات الإقتصادية. كما ان تداول العملة الموحدة سيساعد على تحسين اوضاع الموازنات العامة.

ويتوقع ان تشارك الدول الأعضاء، كافة في العملة الموحدة لأسباب قانونية، كما هي الحال بالنسبة الى الدنمارك وبريطانيا، وعدم التزامهما بمقتضيات الوحدة في «معاهدة ماستريخت». ولأسباب مالية بالنسبة إلى غالبية الدول الأعضاء.

وتستجيب أقلية من أعضاء الإتحاد لشروط خفض التضخم إلى اقل من ٣ في المائة والعجز العام عند ٣ في المائة. ولا يستبعد ان ينضم إلى الوحدة النقدية سنة ١٩٩٩ كل من المانيا وفرنسا، ودول «البلوكس» الثلاث. وقال مفوض الشؤون المالية والإقتصادية ان سيناريو الوحدة النقدية يقتضي اصدار العملة الموحدة في مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ واصدار العملة الموحدة.

وينتظر المتعاملون في البورصة «الإشارات السياسية» عن مدى تصميم الدول الأعضاء وقدرتها على الإستجابة لشروط الوحدة ومواعيد بدئها الحقيقي.

ويستكمل مسار الوحدة النقدية بعد ثلاث سنوات من بدايتها الحقيقية بتعميم استخدام العملة الواحدة على شكل واسع سنة ٢٠٠٢.

باكستان

بنظير بوتو تحاول إيقاف اعمال العنف واعادة الثقة إلى المستثمرين الأجانب

كراتشي تكتوي بنار المهاجرين

■ لا يكاد يمر أسبوع على كراتشي إلا ويقفل أصحاب المتاجر متاجرهم. وتنطلق اعمال العنف والحرائق وإطلاق الرصاص في شوارع الضواحي الفقيرة في المدينة حيث تتحصن «حركة مهاجر قومي» وهي جماعة سياسية عرقية تدعو بإستمرار إلى الإضراب في عاصمة باكستان التجارية وتحرض على اعمال العنف.

لكن العنف في كراتشي، الذي يتخذ في المقام الأول شكل تبادل النيران بين رجال «حركة مهاجر قومي» وبين رجال قوى الأمن الباكستانية، ولا يقتصر على هذا التبادل فقط، بات يؤثر في باكستان كلها، فاعمال التوقيف والعنف في هذه المدينة تؤذي الإقتصاد الباكستاني و«تردع» المستثمرين المحليين والأجانب على السواء.

والمعلوم ان كراتشي تتدبر ٨٠ في المائة من تجارة البلاد وتضم معظم صناعاتها وتدفع للدولة ٦٠ في المائة من الضرائب التي تجبيها من باكستان كلها.

وفي اعتقاد المسؤولين في «فيدرالية الغرف التجارية والصناعية الباكستانية» ان ثلث المصانع في كراتشي توقف عن الإنتاج تماماً بسبب اعمال العنف في المدينة، وان بعض الشركات الناشطة في مجال الصناعات الخفيفة يبحث عن مقر جديد له إلى الشمال من البلاد.

لكن المستثمرين الأجانب، الذين سبق لهم والتزموا بتنفيذ مشاريع كبيرة، ماضون في النشاط، ومن هؤلاء المستثمرين شركة «أي سي أي» البريطانية وشركة «يونيليفر» الهولندية البريطانية، التي تنوي إنشاء مصنع جديد لبوظة «ويلز» في باكستان.

لكن المستثمرين المحتملين الجدد يرتدون عن البلاد، وبات أكثر من نصف غرف الفنادق التجارية غير مشغول في حين كانت هذه الغرف مشغولة بالكامل تقريباً منذ سنة. ويقول خبير اقتصادي غربي: «إذا تحولت كراتشي إلى كارثة فلن تتمكن الحكومة من إعادة اقتصاد باكستان الى سكته الطبيعية المتعافية».

ويعتبر العنف في كراتشي اكبر ما تواجهه بنظير بوتو، رئيسة الحكومة، من تحديات بعد مرور سنتين على تسلمها الحكم، فلم تواجه حكومة باكستانية منتخبة من قبل تهديداً عنفياً ومباشراً مماثلاً من الشكوى المريرة التي ترفع بها عقيرة «مهاجري كراتشي» وهم الذين هاجروا من الهند بعد تقسيم شبه القارة الهندية سنة ١٩٤٧، والذين ربما باتوا يشكلون حالياً نحو ٤٠ في المائة من سكان كراتشي.

ويتزعم «حركة مهاجر قومي» الطاف حسين الذي يتمتع بنفوذ كبير ويتخذ من لندن منفى له. وتحظى هذه الحركة بتأييد وعطف كبيرين من «مهاجري كراتشي»، لكن الحركة قررت هذه السنة ان تبدأ الإضراب عن شكواها القديمة العهد بالعنف المسلح في شوارع الضواحي التي ينزل فيها «المهاجرون».

وتقول الجماعة، ان المهاجرين يفتقرون الى التمثيل السياسي الكافي في المدينة وانهم يعانون تمييزاً ضدهم في سوق العمالة، وان الحكومة تلاحق زعماء الحركة وكانهم مجرمون عاديون.

ويصرف النظر عما اذا كانت هذه الشكاوى محقة، أدى لجوء «حركة مهاجر قومي» إلى السلاح كرد فعل لا مساومة أو مهادنة فيه من الحكومة. ففي مواجهة تفاقم العنف في الأشهر الثلاثة الأخيرة عمدت حكومة باكستان الى توقيف نظام الهاتف الخليوي (النقال) عن العمل بغية تعطيل نظام الإتصال الذي كانت تعتمده «حركة مهاجر قومي» ثم بدأت توقيف المشتبه بهم.

وتصر نظير بوتو على ان حملتها تستهدف عناصر معينة محددة لكن المراقبين المستقلين يقولون ان هذه الحملة ادت الى توقيف الآلاف من المشتبه فيهم.

ووجهت الجماعة الحريصة على حقوق الإنسان انتقادات الى ما قامت به حكومة باكستان التي افلحت مع ذلك في التخفيف من حدة العنف في النصف الثاني من الشهر الماضي. وتحسنت مشاعر رجال الأعمال قليلاً وسجلت بورصة كراتشي عودة متواضعة الى العافية.

ويبدو ان بنظير بوتو كسبت بعض المتنفس، كما يبدو ان الشائعات التي راجت في وقت سابق من السنة الجارية حول احتمال سقوطها وحكومتها خفت كثيراً او تبددت.

لكن مع ذلك كله يبقى على حكومة بوتو تنفيذ المهمة الأصعب وهي العثور على صيغة سياسية تضع حداً لشكاوى حركة «مهاجر قومي».

وكانت حكومة باكستان بدأت محادثات مع رجال الحركة لكن هذه المحادثات لم تتناول حتى الآن إلا المسائل التي لا اهمية لها مثل اذا ما كان على حكومة باكستان ان تسمي معارضيها «حركة مهاجر قومي» او «جماعة الطاف» وهي التسمية التي لا تروق أبداً للمتفاوضين باسم الحركة.

ويعرب عدد كبير من المراقبين عن شكه في احتمال تطرق هذه المحادثات الى المسائل المهمة، إذ أن السيدة بوتو تُصر على وجوب توقف رجال الحركة عن اعمال العنف والقتل قبل ان تعالج شكاوى الحركة.

ويبدو أن استراتيجية الحكومة تتمحور حول التفاوض مع كبار رجال الحركة في كراتشي والتسبب بهذا في فصل هؤلاء عن زعامة الطاف حسين، الذي يواجه سبعاً وعشرين تهمة بأعمال إجرامية في باكستان، لانه أمر، على ما يقول الإتهام، بتعذيب معارضيه، وارتكب اعمالاً إجرامية أخرى.

لكن فصل الطاف حسين عن الجماعة لن يكون سهلاً أبداً بالنظر إلى ما يتمتع به من شعبية بيّنة بين «مهاجري كراتشي». ويقول احد رجال الأعمال: «يوجد من هو على استعداد للموت في سبيل الطاف حسين».

لكن يبدو ان حكومة بنظير بوتو مصرة على الا تتفاوض حول المسائل المهمة الا بعد ان تفلح في فرض السلام والإستقرار، مما يعني تحطيم «حركة مهاجر قومي» كقوة محاربة في الشوارع، ما لم يتوقف إطلاق النار.

وترتبط حظوظ بنظير بوتو وحظوظ إقتصاد باكستان معاً بفلاح مهمة فرض السلام، وهي المهمة المكلف بتنفيذها ما يزيد على ٧٠ الفاً من قوى الأمن في البلاد.

اسبانيا

لأن انحباس المطر الطويل قضى على الزرع فيها

٣٠ مليار دولار لإرواء عطش المناطق الجنوبية والشرقية

■ ذبل اللوز واسودت حباته وتعرت الأشجار حيث حبس المطر للسنة الخامسة على التوالي.

والوضع أسوأ ما يكون في «مرسية» أحد اقاليم الفاكهة والخضر الرئيسية في اسبانيا.

ومن المنتظر ان يعاني الإقليم أدنى معدل من الأمطار هذه السنة مما أصاب مزارعين باليأس وأجبرهم على تلويث ارضهم باستخدام المياه الجوفية المالحة.

ويجرب المزارعون طرقاً جديدة لإنقاذ ما تبقى من أشجار قليلة يمكنهم ريها. لقد شذبوا اشجار الخوخ مبكراً لانتزاع كل الأوراق غير الضرورية وازالوا النباتات التي تمتص الماء والرطوبة. كما لجأوا إلى إحاطة بعض الأشجار ببيوت خضراء مسقوفة بالبلاستيك لتجنب تسرب الرطوبة إلى الخارج.

وكبدت خمس سنوات متتالية من الجفاف المنطقة خسائر جسيمة، وفي حوض نهر «شقورة» هجر مزارعون اراضي يبلغ إجمالي مساحتها ١٢ الف هكتار (٣٠ الف فدان) خلال الأعوام الثلاثة الماضية مما أصاب ١٠ الاف بالبطالة.

وبدأ المزارعون يحفرون عدداً كبيراً من الآبار لإستخراج المياه الجوفية، كما حصلوا على وعود بحصولهم على نحو ١٠٠٠ هكتومتر مكعب (نحو ٢٣٠ مليار غالون) من الماء سنوياً من نهر «التاجة» عن طريق قناة جديدة. وكانت تمت زراعة مساحات كبيرة اعتماداً على وفرة المياه او وعود بتوفيرها. وعند استكمال حفر القناة ووصول مياه نهر «التاجة» الى المنطقة سنة ١٩٧٩ كانت الأراضي زرعت بالفعل وأصابها العطش. كما ان الماء لم تصل بالكميات المطلوبة.

وازداد الوضع سوءاً بأن كمية الأمطار التي سقطت هذا الموسم على حوض نهر «سيغورا» لا تزيد على عشر معدل قياسي من الأمطار في موسم ١٩٤٦ /١٩٤٧ .

ولم تسقط امطار بكميات معقولة حتى نهاية ايلول/ سبتمبر سيكون أدنى متوسط منذ عام ١٩٣٠ فبات المزارعون يواجهون مشكلة مزدوجة مطراً قليلاً وإسرافاً في إستغلال المياه الجوفية.

ويفض النظر عن نوعية المياه الرديئة فإنها تضر بالأرض مما يعادل رشها بنحو ٥٠٠ الف طن من الملح سنوياً.

وفي نظر الخبراء أصبحت المنطقة تحتاج الى سيول لتعويض كميات المياه التي حرمت منها على مدى السنوات الماضية.

والإحتمالات كثيبة بالنسبة إلى مزارعي «مرسية» الذين يشكلون واحداً على ثمانية من اجمالي القوة العاملة.

وتوجد حلول لمشكلة المياه لكنها جزئية، منها خطة للحكومة لتحويل مياه من الشمال والغرب حيث وفرة الأمطار الى الجنوب والشرق حيث الجفاف، لكن الخطة تكلف نحو ٣,٥ تريليون بيزيتا (٣٠ مليار دولار) ولن تستكمل قبل ٢٠ سنة.

ويتداول الخبراء بعض الإقتراحات الأخرى للتخفيف من حدة الأزمة، منها تطوير نحو ٥٠ الف هكتار (١٢٥ الف فدان) من الأراضي الزراعية وزيادة كميات المياه الموجهة إلى المنطقة من نهر «التاجة» وبناء المزيد من معامل تحلية المياه.

وحتى ينهمر المطر او تزداد كميات مياه «التاجة» ستبقى بساتين الفاكهة صفراء وتموت اوراقها عطشاً.

بريطانيا

عدد العاطلين عن العمل ارتفع إلى ٢,٢٣ مليون

الإنتعاش الضعيف للإقتصاد يهدد بعودة الركود

■ على مدى السنتين الفائتتين كان صانعو السياسة يشيدون بانتعاش نشط للإقتصاد البريطاني على انه يؤذن ببداية عصر ذهبي جديد يتسم بانخفاض التضخم ونمو قوي وصادرات قياسية مرتفعة.

لكن الآن وقبل ان يتخلل الإنتعاش جميع مستويات الإقتصاد فإن اجراس الإنذار تدق مهددة بأن تبقي وزير المالية البريطاني كينيث كلارك ساهراً طوال الليل.

فارقام البطالة لشهر تموز/يوليو الماضي جعلت القشعريرة تسري في بدن «حزب المحافظين» الحاكم الذي لا يحظى في الأصل بشعبية مع ارتفاع إجمالي عدد العاطلين الذي انخفض على مدى ٢٣ شهراً على التوالي بلغ ١,٧٠٠ إلى ٢,٢٣ مليون عاطل.

وتشتد حاجة «المحافظين» إلى سماع انباء اقتصادية سارة لتساعدهم على اجتذاب اصوات الناخبين ثانية في الوقت الذي تظهر استطلاعات الرأي تفوقاً واضحاً «لحزب العمال» المعارض في إستطلاعات الرأي قبل الإنتخابات العامة المقرر اجراؤها بحلول ايار/ مايو ١٩٩٧

لكن حتى الإقتصاديين الذين تنباوا في بداية السنة بقفزة اخرى في النمو الإقتصادي بدأوا في تقليل توقعاتهم تدريجاً مع عدم تحقق طفرة متوقعة في إنفاق المستهلكين في بريطانيا.

ويقول الخبراء الآن انه من المرجح ان ينمو الإقتصاد بنسبة ثلاثة في المائة فقط السنة الحالية إنخفاضا من اربعة في المائة تقريباً سنة ١٩٩٤.

ويلقي «حزب العمال» بتبعة الإفتقار الى ثقة المستهلكين على سياسات الوظائف التي ينتهجها «حزب المحافظين»! فقد قال اندرو سميث وهو واحد من المتحدثين باسم «حزب العمال» في الشؤون الإقتصادية، عن بيانات الوظائف، «إن ميراث سياسات «حزب المحافظين» هو حلقة هبوطية مفرغة».

وتابع قائلا: «انعدام الأمن يؤدي إلى إنعدام الثقة وهو ما يعني خوف المستهلكين من انفاق الأموال».

وكان رد الحكومة البريطانية انها جعلت الأيدي العاملة البريطانية تتمتع بمرونة اكبر بما يسمح للبلاد بان تنافس في السوق العالمية. ويتفق الإقتصاديون على ان هذا حدث بالفعل الا انهم يقولون ان الإقتصاد سيعاني من صعوبات ما لم يرتفع معدل الإنفاق.

وسوق المساكن على شفا الإنزلاق مرة ثانية إلى الركود مع انخفاض الأسعار يومياً، وهذا يبعث على مخاوف جديدة لدى المستهلكين. وسوق المساكن في بريطانيا يشكل هاجساً قومياً في بلد يمتلك فيه ثلثا السكان بيوتهم.

وحتى الآن، فإن الإنتعاش اعتمد على الصادرات في تحسين الوضع الإقتصادي، الا ان الطلبيات الأجنبية التي بثت حياة جديدة في قاعدة التصنيع المتقلصة في بريطانيا بدات تفقد قوتها الدافعة.

وليس مفاجأة ان يرتفع اجمالي عدد العاطلين وان يبقى المستهلكون في وضع بائس بقية العقد الحالي في الوقت الذي يخشى فيه العديد من الإقتصاديين ان يفتقر الإنتعاش إلى قوة الدفع سريعاً.

لكن الجانب المشرق من الصورة الإقتصادية الضعيفة هو ضعف معدل التضخم على مستوى المستهلكين، إذ سجل معدل التضخم في اسعار مبيعات التجزئة ادنى المستويات منذ سنة ١٩٦٦ على الرغم من زيادات قوية في اسعار الجملة.

لكن بنك انكلترا (المركزي) الذي يقود مكافحة التضخم في بريطانيا مازال يستشعر مشاكل تضخم في الطريق، وحث مرارا كلارك على زيادة أسعار الفائدة. لكن كلارك فضل أن يترك اسعار الإقراض الأساسية من دون تغيير عند ٦,٧٥ في المائة.

ويركز البنك المركزي البريطاني على المدى الطويل. ويقول محللون ان الحكومة البريطانية ستفضل قبول المخاطر المتعلقة بالتضخم على إستشارة الناخبين بزيادة كلفة القروض العقارية.

وبدلا من زيادات غير مستساغة في أسعار الفائدة فإن من المعتقد ان كلارك يركز على خليط من التخفيضات الضريبية وان أمكن تخفيض اسعار الفائدة بحلول نهاية السنة الحالية

المخاوف من فوز «العمال» تسبب هجرة الأموال

■ ذكرت غير جريدة بريطانية موالية لحزب المحافظين الحاكم ان مخاوف من وصول «حزب العمال» المعارض إلى الحكم في الإنتخابات النيابية المقررة في ايار/ مايو ١٩٩٧ ادت الى قيام اثرياء اجانب يقيمون في بريطانيا باخراج كميات كبيرة من اموالهم إلى حسابات في الخارج. وحسب هذه الجرائد تم إخراج مليارى جنيه إسترليني من اموال كانت مودعة في مصارف بريطانية، وهي تعود لاثرياء لهم حق الإقامة في المملكة المتحدة، وأعادة ايداعها في مصارف وصناديق استثمار «اوف شور» خلال الربع الثاني من السنة الحالية المنتهي في نهاية حزيران/يونيو الماضي.

وعزت هذه الصحف سبب هذا التدفق المالي الى مخاوف هؤلاء الأثرياء من نجاح «حزب العمال» المتوقع في الإنتخابات وبدء تطبيق برنامجه لزيادة ضريبة الدخل وفرض ضريبة إضافية على عوائد الإستثمار واخرى على إجمالي الثروة.

وحسب جريدة «صنداي تلغراف» المؤيدة «لحزب المحافظين» الحاكم، فقد تم اخراج ١,٧ مليار جنيه إستطليني (٢,٧ مليار دولار) خلال الفترة المذكورة لإستثمارها في صناديق استثمار في جزيرتي «جيرسي» و«غيرنسي» الشهيرتين باعفاءاتهما الضريبية وقوانينهما المتساهلة وكانت هذه هي المرة الاولى منذ سنة التي تشهد فيهما الجزيرتان تدفقاً صافياً للاموال المتوجهة إلى صناديق الإستثمار.

كما ازدادت الودائع في بنوك «جيرسي» بمقدار ٧ مليارات جنيه (١٠,٢ مليار دولار) خلال الفترة نفسها وذلك مقارنة بـ ٦,٣ مليار جنيه تدفقت إليها قبيل انتخابات سنة ١٩٧٩ عندما كانت هناك مخاوف من فوز «حزب العمال» بفترة حكم ثانية.

وتشير التقديرات إلى ان ٢٥٠ الفاً من الاثرياء الأجانب، بينهم عدد كبير من العرب، يتمتعون بحق الإقامة في بريطانيا. ويقدر إن الإنفاق السنوي للواحد منهم يصل إلى ٢٥٠ الف جنيه (٤٠٠ الف دولار). وهؤلاء يدفعون للحكومة البريطانية ضرائب على الدخل الذي يحققونه داخل المملكة المتحدة وليس على إجمالي دخلهم المتحقق في اماكن اخرى.

ويقدر ما يدفعه هؤلاء من الضرائب بخمسة مليارات جنيه (٨ مليارات دولار) سنوياً أي ما يساوي ٢,٥٪ من إجمالي عائدات بريطانيا الضريبية. يذكر انه لغاية الآن لم توافق الحكومات البريطانية المتعاقبة على مطالب بأن تطبق الإتموذج الأميركي للضرائب الذي يقضي بأن يدفع المقيم في بريطانيا، مواطناً كان أم اجنباً، ضريبة عن دخله بغض النظر عن المكان الذي تحقق فيه هذا الدخل.

كما رفضت الحكومات البريطانية فرض ضرائب على الملوك والأمراء المستقلين الذين لهم استثمارات فيها. يذكر ان عدداً من ملوك وأمراء وشيوخ الدول العربية وخصوصاً النفطية، لهم إستثمارات واسعة في بريطانيا وكلها معفاة من الضرائب تبعاً للتقليد البريطاني القائم على أساس ان ملكاً لا يمكن ان يفرض ضريبة على ملك اخر.

11 Issue 1.Vol. 3 October 1995. العدد الأول - المجلد الثالث - تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٥

عودة إلى فضيحة «بنك الإعتماد والتجارة الدولي»

الصراع العالمي مع الفساد

■ لأن الجميع تقريباً نسوا، فإننا دائما نعتذر عن اهتمامنا المستمر بفضيحة «بنك الإعتماد والتجارة الدولي» (BCCI) بدل فضائح أقرب مثل صفقة كتاب نيوت غينغريتش وتخلف بوب باكوود.

ذلك أن ما يمثله «بنك الإعتماد والتجارة» في النهاية هو تجسيد المشروع الجرمي الإنموذجي للقرن المقبل، فهو مؤسسة لا تنتمي إلى دولة قامت بسلب عشرة مليارات دولار من مختلف المودعين في أنحاء العالم، وغسلت الأموال، وأفسدت الحكومات وتعاطت مع الإرهابيين وتجار المخدرات.

وفي الولايات المتحدة، تمكن المحتالون في «بنك الإعتماد والتجارة» بطريقة من الطرق من شراء أكبر بنك في عاصمة البلاد، بالإضافة إلى بنوك أخرى في ست ولايات أخرى على الأقل.

إن الصراع العالمي مع الفساد هو قصة من أكثر القصص إثارة في زماننا. فالفضائح المالية قد أدت إلى سقوط الحكومات في إيطاليا واليابان وفرنسا. وبائعو الخمرات من أصحاب الإدعاءات الفرعونية يمارسون نفوذاً كبيراً في مجالس الدولة في كولومبيا والمكسيك ونيجيريا وتايلاند. وتنشأ الآن عصابات إجرامية قوية في روسيا والصين. وشريان الحياة لجميع هذه المشاريع هو المال بطبيعة الحال. والجهاز المصرفي العالمي يجد نفسه في وقت واحد عرضة للعصابات الإجرامية ونقطة مراقبة مهمة ضدها.

ولذا، نود أن نعرف تماماً ماذا حدث في «بنك الإعتماد والتجارة»، ويشكل خاص كيف استطاع ان يخترق المصارف الأميركية. فهذا ما لسنا نعرفه معرفة مقنعة.

فقد وضع العرب والباكستانيون الذين كانوا يديرون البنك على رأس مساهام في أميركا كلارك كليفورد، الشخصية المرموقة في واشنطن وشريكه، روبرت الثمان لإدارة الشركات المسيطرة على «فيرست أميركان بنك» في العاصمة الأميركية. واصبح أهل الحل والربط في الحزبين الجمهوري والديموقراطي مستفيدين من كرم «بنك الإعتماد والتجارة الدولي». وبطبيعة الحال، شكل ذلك حافزاً قوياً للتقليل من أهمية القضية عندما توقف البنك توقفاً مدوياً في سنة ١٩٩١.

وقد نجح هذا الجهد نجاحاً كبيراً. وعندما تقدم روبرت مورغانثو، المدعي العام في مانهاتن، باتهامات جنائية أسقط إسم كليفورد من القضية بحجة مرضه وتقدمه في السن. وبرئت ساحة الثمان في محاكمة جزائية جرت في نيويورك. ومن الصعب معرفة السبب بدقة لأن الإفادات تبقى مغلقة بموجب قوانين نيويورك العجيبة وربما غير الدستورية.

وفي حين استمرت الإجراءات القانونية تجرجر أذيالها، فقد المجتمع الصحافي إهتمامه بتهم معقدة وغائمة. لقد أقفلت القضية كما يبدو.

لكن في أعماق شهر اب/ اغسطس جاء برهان على صدق المثل القائل: «إن الأمر لا ينتهي إلا متى انتهى». ففي دعوى مدنية ضد كليفورد والثمان وغيرهما... في محكمة أميركية في مقاطعة كولومبيا أبطلت القاضية جويس هانس غرين المطالب الإجرائية بإلغاء الإتهامات بموجب القانون العام بالإحتيال وسوء التصرف والتآمر والمسلكية العصابية. وأبطلت الإعتراضات على العضو المؤتمن الذي تقدم بالإتهامات والقائلة بأنه تجاوز صلاحياته. وبأن «فيرست أميركان بنك» افتقر إلى السمعة الحسنة. وبأن المهلة القانونية قد انقضت. وبأن الإدعاء أخفق في تقديم إتهامات دامغة ضدهم.

كل هذه الحجج ضربت بها القاضية غرين عرض الحائط، وأمرت بأن تتحرك قضية «بنك الإعتماد والتجارة» الدولي سريعاً إلى التحقيق والمحاكمة.

إن ذلك خبر سار جداً لأي شخص يساوره القلق من الفساد الكبير. فالمحاكمة المدنية تفتح المجال واسعاً للوصول إلى الحقيقة أخيراً حول قضية «بنك الإعتماد والتجارة الدولي». إننا نحب أن نعرف أكثر بكثير، مثلاً، عن كيف استطاع كليفورد والثمان الحصول على موافقة «مجلس الإحتياطي الأميركي» (البنك المركزي) بشأن شراء «فيرست أميركان بنك» من قبل الأشخاص الذين كانوا واجهة لـ «بنك الإعتماد والتجارة الدولي». فقد كانت هناك تلميحات، مثلاً، بأن المحلفين في نيويورك برأوا الثمان لأنهم استنتجوا أن البنك المركزي لم يكن مخدوعاً، بل كان يعرف من هم المالكون الحقيقيون.

إن الدعوى المدنية المتجهة الآن إلى المحاكمة هي نتيجة لداب العضو في مجلس أمناء «فيرست أميركان» هاري أولبرت بمساعدة المدعي العام مورغانثو ووزارة العدل.

والمعروف ان الدعوى قد أسفرت عن تسويات مالية بحدود ٣٥٠ مليون دولار منها:

- ٢٣٩ مليون دولار من الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، (يصفقه مالك اكثرية اسهم البنك المنهار)، ومن أفراد اخرين في العائلة الحاكمة في ابوظبي.
- ٢٧ مليون دولار من كمال أدهم الرئيس السابق لجهاز الإستخبارات السعودية.
- ١٠ ملايين دولار من خالد بن محفوظ أحد كبار المصرفيين السعوديين.

وقد استرجع أولبريت وزملاؤه، بالإضافة الى بيع «فيرست اميركان بنك»، حوالى ١,٤ مليار دولار لصندوق الأمانة للتعويض على المتضررين المغرر بهم في انحاء العالم.

وكما نشير دائماً، هناك ايضاً صلات عديدة محيرة بين قصة «بنك الإعتماد» وفضيحة «وايتووتر»، التي تخيم فوق الرئيس كلينتون. فالمحاولة الأولى من قبل «بنك الإعتماد» لشراء «فيرست اميركان» جرت في أركنساس على يد شركة الإستثمار الكبرى «ستيفنس إنك». كما أن جاك رايان، أحد المسؤولين في «البنك المركزي» واكثرهم اهتماماً بإقرار شراء «فيرست اميركان» كان (ولا يزال) رئيس شركة «ريزوليوشن تراست» عندما تقدمت المحققة جين لويس بدعواها ضد «مادبسون غارانتي» الشركة المالية المعنية بفضيحة «وايتووتر».

ومع انه لا يوجد دليل بعد على علاقة «بنك الإعتماد» بالعمليات التي جرت عبر مطار «مينا» في أركنساس، إلا انه يبدو انهما تعاطيا في العالم السفلي ذاته القائم على غسل الأموال والمخدرات ووكالات الإستخبارات.

إن لجان الكونغرس، حتى تحت السيطرة الجمهورية، ما فتئت تتردد في فتح النواحي الأوسع من فضيحة «وايتووتر». وربما كان ذلك لأن السناتور داماتو قد تحول إلى رجل دولة، او ربما لأن تحقيقاً أوسع من شأنه أن يلطخ الجمهوريين أيضاً إضافة الى الديموقراطيين. ويجب أن يعلم الحزب الجمهوري ان الناخبين القرفين من واشنطن يريدون من ينظف البيت ويدع الأمور تقع أينما وقعت، وانهم سوف يجدون جهات أخرى يلجأون إليها إذا لم يلب الجمهوريون رغباتهم. وبعيداً عن واشنطن وخارج السياسة الحزبية، هناك اناس مثل هاري أولبرايت يتابعون واجباتهم بدأب. وإذا قدر لنا يوماً أن نعرف القصة الكاملة لبنك الإعتماد والأخرين، فذلك لأن تنوع النظام الحكومي الأميركي وتعدده يعطي ذلك قوة دفع هائلة.

عن «وول ستريت جورنال»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان القرزلي

نظام الحريري والنظام اللبناني

منذ اكثر من سنتين وانا اتابع التقرير الفصلي القيّم الذي يصدره «بنك عودة» في بيروت، بل إنني في بعض الحالات نعتمده مرجعاً في نواح معيّنة من الشأن اللبناني. ومن حيث النوعية، اعتقد ان تقرير «عودة» هو في طليعة العدد القليل من التقارير الإقتصادية العربية التي تقوم في آرائها وتحليلاتها على قدر من الموضوعية والإستقلالية، ولا يتقدمه من هذه الناحية سوى تقرير «الشال» الكويتي.

ولست هنا بصدد المقارنة بين تقرير «عودة» وتقرير «الشال»، لكنني بصدد مناقشة خلاصة إستنتاجية وردت في تقرير «عودة» للفصل الثاني من هذه السنة حول إمكانية معالجة أزمة العجز العام في لبنان. ويقول التقرير في هذا الموضوع ما يلي:

«إن النقطة المشتركة بين جميع تجارب تحسين معدلات النمو في سياق خفض العجز العام (وبخاصة تجربتي فرنسا ١٩٥٨ والمانيا ١٩٩٤)، كانت إنخراط المجتمع باسره في عمل إنهاضي منطو على تحرك فعال من قبل جميع القوى الحية. وقد نجمت الثقة عن تنقية المالية العامة إثر تنفيذ خطط تصحيحية وإصلاحية مسبوقة عموماً بعملية مصارحة، حيث لم تخف الحكومة نيتها بفرض التضحيات اللازمة. وهكذا، فإن تعبئة عامة في لبنان مقرونة بشفافية تامة وبرغبة صادقة في إجراء إصلاحات بنيوية عميقة، كفيلة باحداث تغيير جذري في معطيات المشكلة وإمكانات معالجتها. إن الحالة الإقتصادية اللبنانية مؤاتية اليوم لمثل هذه التعبئة».

من حيث المنطق، فإن التعليل سليم، وإن كانت العلاقة الإسترشادية بتجربتي فرنسا والمانيا المذكورتين لا تصح على التجربة اللبنانية تحديداً، بقدر ما تصح على الدول الصناعية المتناسبة. لكن الإعتراض الأساسي هو على الجملة الأخيرة القائلة بان الحالة الإقتصادية اللبنانية مؤاتية اليوم للعلاج بالتعبئة الوطنية. والصحيح هو ان الحالة الإقتصادية اللبنانية الراهنة بحاجة إلى مثل هذه التعبئة لكنها ليست مؤاتية لها خلافاً لمنطوق تقرير «عودة».

والواقع ان التعبئة المطلوبة بموجب تقرير «عودة» غير ممكنة في ظل حكومة الحريري وعقلية رئيسها ومناخ وتاريخ الحواشي التي يقوم عليها «نظامه». ذلك أن لرئيس الحكومة وحواشيه نظاماً يختلف كل الإختلاف عن النظام اللبناني الجمهوري التقليدي المعروف حتى يبدو وكانه غير لبناني. ففي البلد الآن نظامان في إطار واحد. احدهما بحاجة إلى التعبئة التي يوصي بها تقرير «عودة»، والآخر غير قادر عليها.

وإذا قرأ القائمون على تقرير «عودة» الدراسة الأكاديمية التي وضعها الدكتور خشان عن مؤسسة الحريري والمنشورة بكاملها في هذا العدد من «الميزان»، فإنهم سيعرفون تماماً ما هي الملامح التي أشير إليها هنا بالنسبة إلى «نظام الحريري». وتبدو هذه الملامح أوضح وادق إذا إفترضنا ان الإدارة الحريرية للدولة اللبنانية تقوم على نمط الإدارة ذاته الذي قامت عليه مؤسسة الحريري. وفي تقديري، وقياساً على سير الأمور في الإقتصاد اللبناني خلال السنتين الأخيرتين، إن هذا الإفتراض صحيح، وبالتالي فإن إدارة قائمة على هذا الأساس لا تستطيع بطبيعة تركيبها وعقليتها ان تتولى مهمة التعبئة الوطنية المطلوبة.

فالتعبئة الوطنية تتضمن في ما تتضمن، وفي الدرجة الأولى، دعوة الناس إلى التضحية، وهي في الحالة اللبنانية الراهنة سوف تكون تضحية مؤلمة لشرائح واسعة من اللبنانيين الذين انخفضت بالفعل مستويات مداخيلهم ومستويات معيشتهم حتى من قبل دعوتهم الى التضحية او إلى المزيد منها.

والسؤال الذي سوف يتبادر إلى الذهن على الفور هو: لأجل من ولأجل ماذا ستكون التضحية. ثم هل ان التضحية في المناخ السائد وفي إطار العقلية الحاكمة سوف تؤدي نتيجة مستقبلية ملموسة وموثوقة، ام انها سوف تذهب سدى بإستهلاكها في مزاريب الهدر والتنفيع التي ما زالت تتزايد وتتوسع.

فالثابت من دراسة الدكتور خشان ان الموارد في نظام الحريري تصرف قطعاً في غير مكانها اللازم. فماذا يؤكد للبنانيين ان التضحيات المطلوبة منهم بموجب التعبئة الوطنية سوف تذهب في ظل إدارة الحريري إياها إلى المكان اللازم؟

وهذا الوضع ينطبق عليه المثل الذي كان يردده القائد البروسي الشهير اوتو فون بسمارك القائل: «يذهب بعيداً من لا يعرف إلى اين هو ذاهب».

السنيورة السويسري

لا أخال أن فؤاد السنيورة وزير مالية الحريري اهم واقدر من وزير مالية الإتحاد السويسري المستقيل (اعتباراً من نهاية هذا الشهر) اوتو ستيش، الذي قدم إستقالته من الحكومة السويسرية لعجزه حسب قوله عن «كبح العجز المتفاقم في ميزانية الدولة». ومع الإحترام والتقدير لجميع المطبلين والمزمرين لميزانية السنيورة الجديدة، وعلى راسهم الرئيس الياس الهراوي نفسه، على انها الدواء الشافي من العجز، فإن هذه المسالة سوف تبقى الشغل الشاغل للبنانيين إلى أمد طويل حتى لو افترضنا أن لبنان هو سويسرا الشرق كما كانوا يزعمون.

فقد بقي وزير المالية السويسري في منصبه منذ مطلع عام ١٩٨٤، اي احدى عشرة سنة تماماً، ولا شغل له سوى محاولة الحد من العجز في الميزانية حتى اعلن اخيراً انه تعب من هذه المحاولات المستمرة ورفع يديه مستسلماً وقدم إستقالته وانصرف إلى بيته.

ومع ان السنيورة اللبناني، ومعه جوقة واسعة، كان يادي الإعتزاز بميزانيته الجديدة، فإن السنيورة السويسري قدم إستقالته مبكراً، اي اعتباراً من نهاية تشرين الأول/ اكتوبر الجاري بدلا من نهاية السنة، لانه لا يريد أن يرتبط اسمه بالميزانية الجديدة لعام ١٩٩٦.

وقد يكون من المستحسن، والحالة هذه، أن تستعير حكومة الإتحاد السويسري وزير الدولة اللبناني للشؤون المالية ليقدم لها علاجه الناجع للعجز في الميزانية بعدما فشل الوزير أوتو ستيش في هذه المهمة طوال احد عشر عاماً بحيث أصبح أقدم وزير في الحكومة السويسرية.

لعل الآية تنعكس، فبدل ان يكون لبنان سويسرا الشرق تصبح سويسرا لبنان اوروبا!

القلق من التحكيم يردع الإستثمارات

شكوك في النزاعات في دولة الإمارات

ما زالت إمكانيات العمل امام الشركات الغربية في دولة الإمارات قوية. وقد اجتنبت دولة الإمارات العديد من المصاعب التي تعرض إليها جيرانها في الخليج، بما في ذلك العجز المتوقع في الميزانية السعودية بمقدار ٤ مليارات دولار، نتيجة لحرب الخليج وهبوط أسعار النفط.

وتبدو مشاريع البناء في دبي وابوظبي واضحة للعيان، والأموال العامة تتدفق على مشاريع البنية التحتية، وعمليات التخصيص تكتسب زخماً. ويجري الترويج كثيراً لإجتذاب الإستثمارات الخارجية. وقد نجحت المنطقة الحرة في جبل علي في دبي نجاحاً باهراً بحيث يجري التخطيط لمنطقة حرة ثانية قرب المطار.

ومع ذلك تبقى هناك شكوك في طبيعة اجراءات حل النزاعات التي تكتنفها الحماية ومن الصعب اكتناهها وتوقع نتائجها. وقد حاولت غرف التجارة المحلية تحسين الوضع باقامة مراكز للتحكيم كمركز ابوظبي الذي اقيم في ١٩٩٣، ومركز دبي الذي اقيم في ١٩٩٤. غير أن كثيرين من المحامين الغربيين ما زالوا غير مقتنعين بأن هذا يقدم بديلاً مرضياً عن التحكيم على يد غرف التجارة الدولية او عن محكمة لندن للتحكيم الدولي.

كما إن التنفيذ داخل الإمارات لأي عطاء، يحصل عليه في مكان اخر امر غير مؤكد البتة. ويقول محام بريطاني مركزه دبي: «نصيحتي هي عدم اللجوء إلى القانون في دولة الإمارات، وعلى الشركات أن تواجه الحقيقة من حيث ان المخاصمة القانونية على الطراز الغربي لا تصح هنا».

وقد تأكد الامر اخيراً بقرار اتخذته محكمة التمييز التي هي ارفع محكمة في دبي، بان الأحكام الأجنبية لا تطبق في دولة الإمارات حتى ولو كانت نهائية. وقد قضت محكمة الإمارات بانه حيث تكون للمحاكم المحلية صلاحية البت بالموضوع، فإنه من المستحيل تنفيذ حكم اجنبي.

وهذا يعني عملياً أن الأفراد غير الإماراتيين في أي نزاع يجب ان يفكروا في التقاضي في المحاكم المحلية، وأن يلجأوا إلى التحكيم المحلي، أو يواجهوا عدم تنفيذ حكم اجنبي لصالحهم - وإلا فإنه عليهم أن يجتنبوا النزاعات ويلجأوا إلى حل المسائل تجارياً. ويقول محام بريطاني اخر في دبي: «هذا بصراحة قرار بمثابة كارثة. انه يتغلغل إلى جذر المسألة الرئيسية المتعلقة بنجاح دولة الإمارات في اجتذاب الإستثمارات من حيث ثقة الشركات الغربية بالنظام القضائي».

غير انه يشير من ناحية ثانية إلى أنه ليس هناك سابقة في النظام القضائي للإمارات من حيث أن هذه القضية لن تكون ملزمة بحد ذاتها في نزاعات مشابهة.

وهناك امكانية للتنازع في مجالات عديدة، واحد منها يصفه جيف ويستر في مكتب المحامين البريطانيين الن اند اوفيري في دبي بقوله: «هناك قوانين مطبقة في جميع انحاء الخليج لحماية الوكلاء التجاريين. وفي دولة الإمارات توجد نصوص قانونية مفادها انه حيث يعين الأصيل الأجنبي وكيلاً محلياً، فإن الوكيل، ويصرف النظر عن منطوق العقد، يصبح مطلق الصلاحية في دائرة تعيينه. وأي انهاء لإتفاق الوكالة بغير سبب، او عدم تجديده عند انتهاء مفعوله من قبل الأصيل، يحتم دفع تعويضات للوكيل. والمنتوجات التي تشملها الوكالة والمستوردة إلى دائرة الوكيل وحيث لا يكون هو متلقي الشحنة باسمه، يجوز للوكيل حجزها لدى الجمارك».

والنظام القضائي في دولة الإمارات من غير الممكن توقع احكامه مثل قضاته الذين يأتي كثيرون منهم من دول أخرى، وفطنتهم التجارية غير مضمونة. ومع أن هناك خطوات لتشجيع قيام جسم قضائي محلي، فإن اي تغيير في هذا الإتجاه سوف يكون بطيئاً وتدريجياً.

وبالنسبة الى الشركات الغربية التي تواجه التقاضي في دولة الإمارات، تتفاقم هذه الغوامض نظراً الى ان امد الدعاوى يطول كثيراً، ولانه على وجه العموم غير ممكن إسترداد التكاليف القانونية، مما يعني ان المدعي عليهم لا يشعرون بضرورة التسوية.

ومما يعقد تعقب موجودات الخصم اثناء التقاضي ندرة السجلات العامة في دولة الإمارات. وبالتالي فإن الشركات التي تقاضي في دولة الإمارات، تتفاقم هذه الغوامض نظراً الى ان امد الدعاوى يطول كثيراً، ولانه على وجه العموم غير ممكن إسترداد التكاليف القانونية، مما يعني ان المدعي عليهم لا يشعرون بضرورة التسوية.

ومما يعقد تعقب موجودات الخصم اثناء التقاضي ندرة السجلات العامة في دولة الإمارات. وبالتالي فإن الشركات التي تقاضي في دولة الإمارات، تتفاقم

نايجل بايج
رئيس تحرير مجلة «التقاضي التجاري العالمي»
عن «فاينشال تايمز»

فصل من تقرير «أونكتاد» حول تجارة المشتقات

مخاطر وثغرات تخترق المصارف والمؤسسات المالية وتحتم قيام أنظمة عالمية للرقابة

في العدد الماضي (العدد الثاني عشر - المجلد الثاني - ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥) نشرت «الميزان» على صفحتها الأولى خبراً عن فتح سوق جانبية للمشتقات المالية في لبنان تتعاطى المضاربات الخارجية على الليرة اللبنانية، وتجارة العقود الإحترازية كعملية تأمين احترازي على شراء سندات الحكومة اللبنانية خشية تدهور مفاجئ في أسعار صرف العملة اللبنانية. وأشارت «الميزان» في الخبر المذكور إلى توصيات «مجموعة الثلاثين» بشأن أنظمة الرقابة اللازمة لإجتناب مخاطر تجارة المشتقات، كما أشارت إلى تقرير منظمة «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» لعام ١٩٩٥، والذي فرض حظر على نشره قبل ١١ ايلول/ سبتمبر الماضي، والفصل الخاص فيه عن موضوع أنظمة الرقابة على المشتقات المالية، ونشره هنا كما وعدنا في العدد الماضي.

■ للمشتقات تاريخ طويل. فالعقود المستقبلية نشأت من التعاقد المسبق الذي ينطوي على اتفاق بين فريقين لتسلم وتسليم كمية محددة من سلعة أو عملة بسعر محدد. ومع تطور التجارة المسبقة في إطار الأسواق المنظمة، على غرار ما كان يجري في أوروبا في العصور الوسطى وفي عصر النهضة، بات ممكناً التقدم في وضع شروط تعاقدية قياسية مما ادى إلى المزيد من تناقل العقود وتسهيل التسويات.

وأول مثال تاريخي على سوق مستقبلية بالمعنى العصري، هو تجارة الرز في اليابان في القرن السابع عشر. أما الأسواق الجانبية (OTC) في العقود المستقبلية بالعملات الأجنبية فقد ظهرت في ألمانيا في القرن التاسع عشر. لكن مسلسل العقود المستقبلية المالية والعقود الإحترازية والمقايضات القائمة الآن فهور تطور حدث نسبياً.

فلا عجب إذن، إن الأطر القانونية والتنظيمية للمشتقات ما زالت غير مطورة من نواح عديدة، وعلى الرغم من الإتجاهات الجارية نحو التلاقي، تبقى هناك فوارق مهمة بينها، (مما يدل ليس فقط على تقاليد البلدان المختلفة من حيث القوانين المالية والإشراف، وإنما أيضاً على تفاوت في توفر مثل هذه الأدوات وفي تعاطي الشركات المعنية في هذه التجارة)..

إن المواضيع التي قيد النظر تحت عنوان «الأنظمة والرقابة» تحمل مخاطر دائمة بدرجات متفاوتة. فقواعد التنظيم والإشراف المالي تهتم تقليدياً بنطاق واسع من القضايا بعضها له علاقة مباشرة بالنظام المالي، وبعضها الآخر يخص في الدرجة الأولى طريقة عمل الشركات كل بمفردها وعلاقتها بزبائنها.

ولما كان من المتعذر النظر إلى عمل النظام بمعزل عن وضعيات كل من المشاركين منه، فإن قضايا الفئة الأخيرة لها في النهاية إنعكاسات على الفئة الأولى وإن كانت العلاقات مباشرة في بعض الحالات اكثر منها في الحالات الأخرى.

الأصول الوطنية

إن أطر القواعد المنظمة للمشتقات ما زالت تعكس، إلى حد كبير، الأصول الوطنية، وإن كان الكثير من التدابير المتضمنة فيها مستمد من تجارب البلدان الأخرى. وكما في النظام المصرفي العالمي بصورة أعم، فإن مبادرات المؤسسات والهيئات الخارجية وراء الحدود لا تتناول تلك الأطر فقط، بل تتعداها بصورة متزايدة إلى ممارسات الشركات. وما يلي ليس بحثاً شاملاً في التنظيم والمراقبة بل هو إستطلاع جزئي هدفه إبراز الإتجاهات المهمة في هذا المجال.

والمجموعة الأولى من التدابير الواردة هنا هي التدابير التي لها غايات رئيسية ذات طبيعة نظامية او دائمية بشكل واضح، يليها بحث المبادرات الموجهة إلى الضوابط الداخلية في الشركات التي تكون معنية اكثر من غيرها بالمخاطر الدائمة على نحو غير مباشر. والمجموعة الثالثة من التدابير الجاري بحثها تتعلق بالأوجه المختلفة للعمل المنظم لأسواق المشتقات وليس بالضرورة بالمخاطر الدائمة بحد ذاتها، وبهما موضوعان في الحقيقة غير منفصلين.

وعلى الرغم من سلسلة تحسينات في الأطر القانونية والمؤسسية للبورصات الرئيسية للعقود المستقبلية والإحترازية، وتبني العديد من تلك البورصات لقواعد متماثلة في مجالات معينة، فإن الفروقات في تلك الأطر وفي صرامة الإشراف ما زالت مصدراً محتملاً للعب على تلك الفروقات التنظيمية.

وإضافة إلى ذلك، فإن قواعد تبادل المعلومات بين أجهزة المراقبة ما زالت متخلفة بالمقارنة مع تلك المطبقة في النظام المصرفي العالمي. بل إن الترتيبات في هذا المجال التي يشمل المصارف العالمية (وهو واحد من المواضيع في التوجيهات الصادرة عن «لجنة بال للإشراف المصرفي») قد تكون في الوقت الحاضر وفي معظم الحالات الوسيلة الرئيسية لهذا التبادل في المعلومات، لكنها ما زالت عرضة للثغرات إلى درجة أن للدول كلها نظماً للمصارف منفصلة عن نظم الأسواق المستقبلية.

الضوابط الداخلية

كان موضوع الضوابط الداخلية لتجارة المشتقات ومستخدميها في الآونة الاخيرة موضع توصيات من هيئات مختلفة. وقد لفتت انتباهاً خاصاً في هذا الإطار دراسة المشتقات العالمية الصادرة في عام ١٩٩٣ عن «مجموعة الثلاثين»، وخلاصة توصيات المجموعة هي كما يلي: على الشركات المتعاملة بهذه الأدوات والمستخدمة لها أن تراعي الأمور التالية:

١ - أن تحدد على أعلى مستوى من مستويات وضع السياسة وصنع القرارات نطاق تعاطيها بعمليات المشتقات، وأن تحدد السياسات المطبقة بهذا الشأن.

٢ - أن تقوم وضعية المشتقات لديها بسعر السوق، على الأقل لاغراض إدارة المخاطر.

٣ - أن تقدر مخاطرها في السوق تقديراً كمياً في ظل ظروف سوقية معاكسة إزاء الحدود الحصرية المسموحة، وأن تجري مماثلة نظرية لأسوأ الظروف، وأن تجري تقديراً لإحتياجات التمويل والإستثمار النقدي.

٤ - أن تقوّم المخاطر الإئتمانية الناشئة من عمليات المشتقات على أساس القياس المتكرر للتعرض الراهن والمحتمل ازاء الحدود الحصرية المسموحة.

٥ - أن تخفض المخاطر الإئتمانية بتوسيع إستخدام إتفاقيات الأساس للمنتوجات المتعددة بنصوص على حسبة صافي التسكير، وبالعمل على ضمان التنفيذية القانونية لعمليات المشتقات في داخل وأمام شتى السلطات القضائية.

[ملاحظة: حسبة صافي التسكير هو ترتيب لتسوية كافة المطلوبات والمطالبات المتعاقد عليها ولم تستحق بعد لشركة مالية وذلك بدفعة وحيدة عند وقوع حادث من جملة حوادث مدرجة تحديداً كانعدام السيولة أو العجز عن وفاء الديون. وترتيب من هذا النوع يمكن أن يخفف التعرض او الإنكشاف للمخاطر الإئتمانية بالنسبة الى الشركات المعنية].

٦ - أن تنشئ وظائف لإدارة مخاطر السوق ومخاطر الإئتمان بصلاحيات واضحة مستقلة عن وظيفة الإتجار.

٧ - أن تخول فقط المحترفين الحائزين على المهارات والخبرات المطلوبة لإتمام وإدارة المخاطر في عمليات المشتقات بالإضافة إلى إجازتها والإبلاغ عنها ومراقبتها وتدقيقها.

٨ - أن تقيم أجهزة للمعلومات الإدارية متقدمة إلى درجة كفيلة بقياس وإدارة مخاطر عمليات المشتقات والإبلاغ عنها في الوقت المناسب وعلى وجه الدقة.

٩ - أن تنتهج طرقاً في المحاسبة والكشف متناسقة مع الممارسات العالمية وبالغة الشفافية وبما يصار إلى وضع مقاييس عالمية.

وهذه النقاط او مثيلاتها شملتها دراسات صادرة في وقت واحد عن «لجنة بال للإشراف المصرفي»، وعن اللجنة الفنية للمنظمات العالمية لهيئات الأوراق المالية (إيوسكو). وهاتان الدراستان كلتاهما وضعتا كدليل لهيئات المراقبة بغية تطوير مناهج للإشراف على عمليات المشتقات من قبل الشركات المالية. ومن الواضح أيضاً أنها تهم الوسطاء في السوق والمستخدمين النهائيين.

ومن المشكلات التي تعني الشركات المالية بصورة مباشرة مشكلة مخاطر السيولة واختبار تحمل الضغط وتتعلق مخاطر السيولة سواء بسواء بالنتائج الممكنة على أسعار موجودات المشاركين في السوق في عملياتهم الخاصة من جهة، وبالمصاعب من حيث سهولة الوصول إلى الأموال السائلة من جهة ثانية. ويمكن لهذين البعدين لمخاطر السيولة أن يكتسبا أهمية إستثنائية في حالاتالتحرك السريع والفوضوي للأسواق.

أما المماثلات النظرية لإختبار تحمل الضغط، فإن بإمكانها أن تقدم دليلاً يظهر الأداء المرجح لمحافظ الشركات في أحوال من هذا النوع، مما يجعل من الممكن خفض مخاطر الإنهيار في ذات الوقت الذي تكون فيه هذه المخاطر على أشدها بالنسبة إلى المشاركين الآخرين في السوق.

وهناك إتجاه الآن نحو إضفاء دور صريح لضوابط الرقابة الداخلية في المصارف من حيث المقاييس المعتمدة للإشراف المتعقل والحصيف، وباتجاه اعتماد أكبر على المعلومات المتولدة من حيث الضوابط بما يلبي المتطلبات الإستعلامية للمشرفين. ومن مزايا هذا الإتجاه انه يخفض من كلفة تلبية هذه المتطلبات من قبل المؤسسات العاكفة على وضع تقاريرها.

كذلك عزز هذا الإتجاه اولئك الذين يعتبرون ان الإنماط المستخدمة كجزء من الضوابط الداخلية للمصارف هي أنسب أداة لتحديد الفرائض الترسملية للمخاطر المالية. وهذا النهج مرغوب كطريقة لتسهيل تكييف المقاييس الترسملية مع التغييرات السريعة والمتكررة في الأدوات المالية وأنظمة إدارة المخاطر المترافقة مع الإبتكارات المالية. وفي أحدث مقترحات لها حول التغييرات الترسملية بشأن مخاطر السوق، قبلت «اللجنة بال للإشراف على المصارف» إستخدام الإنماط الداخلية لقياس مثل هذه المخاطر تبعاً لشروط معينة.

الشفافية والمقاييس السليمة

إن نقطة التركيز الرئيسية في المبادرات الجارية الآن حول الإشراف السليم على المشتقات، تتعلق حالياً بالأدوات المتداولة في الأسواق الجانبية (OTC) (كالسوق المفتتحة الآن في لبنان وتحدثنا عنها في العدد السابق).

وفي البلدان التي تقوم فيها أهم الأسواق المالية (مثل الولايات المتحدة)، يخضع معظم الوسطاء المتاجرين في الأسواق الجانبية في معظم الحالات إلى نوع من التنظيم. يضاف إلى ذلك ان تجارة المشتقات في الأسواق الجانبية مركزة إلى حد ما (أي أن عدداً قليلاً من المصارف يتداول معظم مشتقات الأسواق الجانبية المتعلقة بأسعار الفائدة وأسعار العملات).

ومثل هذا التركيز يفترض فيه أن يسهل مهمة الإشراف إلى حد ما. غير أن الأنظمة في تلك البلدان تختلف من بلد إلى آخر، وما زالت شفافية المؤسسات المالية التي تتعاطى عمليات المشتقات تعتبر ناقصة. وفوق ذلك، فإن عملية الإتفاق على مقاييس عالمية متجانسة للترسلمية من حيث وضعيات المشتقات لدى تلك المؤسسات ما زالت بعيدة عن الإكتمال.

إن التحسينات في الأنظمة الوطنية الحصيفة للمشتقات تتشكل بصورة متزايدة من خلال مبادرات على المستوى العالمي. وهذه المبادرات كانت موجهة في الأصل نحو المشتقات كجزء من مقترحات وتدابير غايتها تخفيف أو ضبط الفئات العريضة من المخاطر المالية المرافقة بصورة عامة للعمل المصرفي وأسواق الأوراق المالية. ولهذه الغاية أفردت المشتقات لوحدها فقط إلى الحد الذي اقتضت فيه معالجة خاصة. لكن في الآونة الأخيرة أخذت مقترحات الهيئات الدولية تهتم بنواحٍ معينة في المشتقات بحد ذاتها.

ونتائج هذه المبادرات ما زالت حتى الآن في بدايات نظام منسق للمقاييس العالمية لتنظيم عمليات المشتقات. لكن إقامة إطار عالمي متفق عليه حول النواحي الرئيسية للإشراف على عمليات الشركات المالية في المشتقات ما زالت بعيدة المنال.

ويبدو أنه من الأسهل الوصول إلى إجماع في مجالات الإبلاغ والشفافية، حيث الغاية هي تحسين المعلومات المتيسرة ليس فقط لدى هيئات المراقبة، انما ايضا لدى الأفرقاء الاخرين ولدى المستثمرين في أسهم الشركات المالية.

فالكشف أو الإفصاح العام عن مخاطر المشتقات والوضعيات الترسملية المرافقة، وعن طرق المحاسبة وغيرها من الأبعاد النوعية لإستخدام المشتقات والتعامل بها، من شأنه أن يتيح اتخاذ قرارات أفضل تتعلق بأي من الشركات سواء من الأفرقاء الآخرين او من المساهمين، مما يؤدي إلى انضباط نافع في إدارتها.

مناهج ومقترحات أخرى

وقد عرضت في الآونة الأخيرة أفكار متعددة أخرى لتحسين عمل أسواق المشتقات وتخفيف مخاطرها. ومن هذه المقترحات تغيير الإطار القانوني الذي تعمل فيه الشركات المالية بطريقة تفرض القيام بعمليات المشتقات او اي أدوات أخرى لغير غرض الإحتراز أو من غير أن تكون متصلة بدور وسيطي صرف، من خلال كيانات قانونية مستقلة تنشأ لهذا الغرض.

ومن المقترحات الأخرى أيضاً إقامة بيت للمقاصة للمقايضات المتداولة في البورصة وغيرها من العقود في الأسواق الجانبية. ويطبق هذا الترتيب على عدد محدود من العقود القياسية المعتادة. فالبورصات التي لديها بيوت للمقاصة مصممة على نحو موافق يمكنها بذلك أن تخفف المخاطر. ومن المنافع الأخرى المحتملة تحسين الشفافية من حيث الوضعيات والمعاملات، واحتمال مشاركة عدد اكبر من الشركات المالية في العمليات مما يزيد من المنافسة، وزيادة السيولة.

وفي الآونة الأخيرة قدم اقتراح بشأن هيكلية الحوافز المتضمنة في المفاهمات الإعتيادية على التعويضات والرواتب بالنسبة إلى المتاجرين لحساب الشركات المالية. وهذه تشمل إعطاء راتب أساسي ثابت بالإضافة إلى علاوة متصلة بالأرباح، وهي علاوة قد تكون كبيرة جدا بحيث يمكن أن تشكل أحياناً حافزاً للدخول غير المرغوب فيه في عمليات عالية المخاطر.

وبموجب الإقتراح المقدم لا تتوقف العلاوات فقط على مستويات الأرباح، بل على التغير فيها أيضاً، بحيث تكون علاقتها إيجابية بمستوى الأرباح وسلبية بتغيرها.

[ملاحظة: هناك شركات تحركت عملاً بإتجاه صيغة لتعويضات المتاجرين بحيث تقارن بموجبها الأرباح التي تحققها الوحدات زيادة عن المحافظ الخالية من المخاطر مع قياس إجمالي يعكس تلك المتوقعة من تحرك السوق بجمله. ويبدو ان هذه المعادلة مصممة لتحقيق ذات الأهداف المقترحة أعلاه].

ولذا، يبدو انه ليس هنالك من بديل سهل او بسيط لعملية طويلة ومتواصلة لتطوير مقاييس عالمية منسجمة لمراقبة أسواق المشتقات إلى جانب الجهود الإفرادية لتحسين أنظمة الرقابة الوطنية القائمة.

وسوف تبقى أسواق المشتقات عرضة لمخاطر مستمرة بالنظر إلى حالات التقلب الإستثنائي العالي في الأسواق بالنسبة إلى الموجودات القائمة عليها، وتوقف الشركات المالية عن الوفاء بالتزاماتها. ولا سيما تلك التي لديها محافظ كبيرة من أدوات المشتقات (وخاصة إذا وقعت تلك الأحداث مجتمعة).

إن نشوء مقاييس أكثر إنسجاماً من شأنه أن يهيء دفاعات اكبر ضد تلك المخاطر، لكنه من المستبعد أن يلغيها، وفي غضون ذلك، يبقى التحمل الناجح لفترات الضغوط الحادة متوقفاً على إدارة الشركات المالية لمخاطرها، وعلى نوعية ونطاق الرقابة الوطنية.

ملاحظات ختامية

مع إن تجارة العقود المستقبلية والإحترازية قائمة منذ زمن طويل، إلا انها حتى السبعينات كانت خارج نطاق تجارة المواد، بل كانت موضوعا مقتصراً على فئة قليلة. لكن منذ إستحداث العقود المستقبلية والإحترازية القائمة على الأدوات المالية المتداولة في البورصة، باتت المشتقات بصورة متزايدة جزءاً لا يتجزأ من إدارة المصارف ومؤسسات الإستثمار لموجوداتها ومطلوباتها.

وباختراقها المتزايد لعمليات المؤسسات المالية تقدمت المشتقات تقدماً ملحوظاً على جدول الرقابة القانونية. وفيما عدا استثناءات قليلة، ما زال استخدام المشتقات محدوداً نسبياً في العالم النامي، وفي اقتصادات الدول التي تمر في مرحلة انتقالية، على الرغم من قدم عهد استخدام العقود المستقبلية والإحترازية من قبل أولئك الذين يتعاطون الإتجار بصادراتها من المواد الأولية.

غير أن الإحتراز والمضاربة بالمشتقات من قبل المستثمرين في المحافظ المحلية في البلدان النامية أخذان بالتزايد حتى في غياب أسواق راسخة في العقود المستقبلية والإحترازية على الأدوات المالية، ويتوقع لهما أن يسرعا الخطى مع الإنفتاح في أسواقها المالية.

ويستدل من التجربة التاريخية ان التوسع في إستخدام المشتقات والإتجار بها يجب ان يكون توسعاً عضوياً في الإحتراز وفي عمليات المؤسسات المالية لغرض إدارة ميزانياتها. أما المبادرات التي تنطوي على حوافز مفتعلة للإتجار بالمشتقات، (كأن تقام بورصات موجهة فقط لإجتذاب الأعمال إلى المراكز المالية الناشئة في البلدان النامية) من شأنها أن تؤدي على الأرجح إلى أسواق تسود فيها المضاربة، مما قد يشكل خطراً يهدد إستقرار الأنظمة المالية التي هي جزء منها.

يضاف إلى ذلك ان الإستخدام الزائد للمشتقات يجب ان يترافق مع تطوير إطار متين للمراقبة، يقوم جزء أساسي منه على ضمان قيام ضوابط داخلية صارمة على مستوى الشركات. ومع انتشار استخدام المشتقات، من المتوقع ان تقوم روابط بين الشركات والبورصات المعنية تؤدي إلى ضغوط لوضع إتفاقيات أشمل بشأن المقاييس الحصيفة اللازمة، وتشمل البلدان النامية بالإضافة إلى بلدان «منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية» (OECD)، و«لجنة بال للإشراف على المصارف»، و«المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية» (IOSCO).

صورة غلاف تقرير منظمة «أونكتاد» لعام ١٩٩٥

رأسمالها ٢٢٥ مليون دولار وموجوداتها ١,٢ مليار دولار

مجموعة «جنرال مدتيرانيان هولدينغ» تستعد للقرن الواحد والعشرين

تستعد مجموعة «جنرال مدتيرانيان هولدينغ» للدخول في القرن الواحد والعشرين بزيادة رأسمالها وبالتوسع من خلال الإستثمارات الجديدة والنمو الجزري. وتتركز عمليات المجموعة في ستة قطاعات اقتصادية رئيسية معظمها في أوروبا وأميركا الشمالية وبعضها في شمال افريقيا والشرق الأوسط، وهي:

١ ـ القطاع المالي والمصرفي
٢ ـ القطاع العقاري والبناء
٣ ـ القطاع الفندقي والسياحي
٤ ـ القطاع الصناعي والصيدلاني
٥ ـ قطاع الإستثمارات الجماعية الإستثمارية
٦ ـ قطاع الطيران والشحن

وفي بيانه إلى المساهمين عند إعلان نتائج العام الماضي، قال رئيس مجلس إدارة المجموعة نظمي أوجي ان نتائج عام ١٩٩٤ تعكس عقلية المجموعة وفلسفتها في العمل. ولا سيما التجاوب السريع مع الفرص المتاحة والإفادة منها، سواء بالدخول في إستثمارات جديدة او التخلص من موجودات قديمة او النمو الجزري في القطاعات القائمة.

وقد أسفرت نتائج عام ١٩٩٤ عن ربح عائد إلى المساهمين مقداره ٦٤ مليون دولار نظير ١٥ مليون دولار فقط في العام الأسبق ١٩٩٣، أي بزيادة نسبتها ٣٢٦,٧ في المائة. وجاء معظم هذه الزيادة من بيع حصة المجموعة في بنك «كونتينتال دو لوكسمبورغ» وبنك «باريبا لوكسمبورغ». والمعروف ان المجموعة مسجلة في لوكسمبورغ وتتخذ من لوكسمبورغ مقراً لها.

وبعد احتساب ٣١ مليون دولار عن موجودات غير منتجة، وأقتطاع مبالغ لخفض الديون وللقيام بإستثمارات جديدة ونفقات ترسملية بلغت ١٦٦ مليون دولار، انهت المجموعة سنتها بربح نقدي صاف بلغ ١١٨ مليون دولار حتى نهاية ١٩٩٤ بزيادة عن الفترة ذاتها من السنة السابقة بلغت ٦٨ مليون دولار (اي بنسبة ٥٧,٦ في المائة).

وقد زاد رأسمال المجموعة الإحتياطي خلال الفترة ذاتها، اي من نهاية ١٩٩٣ إلى نهاية ١٩٩٤، من ١٤٠ مليون دولار إلى ٢٢٥ مليون دولار، وزادت موجوداتها الإجمالية من ١٠٩١ مليون دولار إلى ١١٧٦ مليون دولار.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ان هذه النتائج تحققت في مناخ من التباطؤ الإقتصادي العالمي، ومن الركود الإنتاجي المستمر في قطاعات معينة.

وكان من المقرر افتتاح المشروع السياحي الكبير الذي اقامته المجموعة في منطقة الحمامات التونسية خلال الخريف الحالي، إلا انه يبدو ان الإفتتاح سوف يتأخر قليلاً إلى مطلع شهر آذار/مارس المقبل. ويشمل هذا المشروع الكبير فندقاً فخماً وكازينو ونادياً ليلياً على مستوى عالمي. وقد استأجرت الكازينو والنادي شركة «كليوباترا بالاس» المسجلة في إيرلندا والتي ستتولى إدارتهما لحسابها الخاص.

والملفت للنظر في نتائج المجموعة ان قسم الصناعة الصيدلانية في المجموعة حقق ربحاً طفيفاً مساوياً تقريباً لربح السنة السابقة على الرغم من المنافسة الشديدة في هذا القطاع الذي شهد في الآونة الأخيرة عمليات تجمع واندماج على الصعيد العالمي (أب جون الاميركية مع فارماسيا السويدية وغلاكسو مع ولكم في بريطانيا).

لكن مجموعة «جنرال مدتيرانيان» عكفت على إعادة تنظيم عملياتها الصيدلانية وتواصل ذلك خلال السنة الراهنة لتعزيز وضعها المالي كما وعد رئيس مجلس الإدارة المساهمين في بيانه لهم.

كذلك ابدى رئيس المجموعة تفاؤله بمستقبل عملياتها في القطاعات كافة، واعداً بإنفاق مبلغ ١٥٠ مليون دولار خلال السنوات المقبلة لحيازة إستثمارات جديدة وتعزيز الترسملية من أجل زيادة قيمة موجودات المساهمين.

وسوف تسلط «الميزان» الأضواء في عدد مقبل على عمليات المجموعة حسب القطاعات وحسب التوزع الجغرافي لإستثماراتها.

لأن المنطقة لا تحتاج إلى هيكل بيروقراطي جديد

الإتحاد الأوروبي يرفض من جديد فكرة «بنك إعادة الإعمار في الشرق الأوسط»

■ جدد الإتحاد الأوروبي معارضته القاطعة لفكرة إقامة «بنك اعادة إعمار الشرق الأوسط وشمال افريقيا» التي سيتركز حولها اجتماع القمة الإقتصادية الثانية في نهاية شهر تشرين الأول/ اكتوبر الحالي في عمان.

وقال مفوض السياسة المتوسطية مانويل مارين، إن الإتحاد الأوروبي لا يوافق على الفكرة التي تدعمها إسرائيل والولايات المتحدة وبعض دول الشرق الأوسط بتكوين مصرف كبير اخر في المنطقة لتمويل مشاريع التعاون الإقليمي. ويفضل الإتحاد احداث آلية انتقالية مرنة تقدم تسهيلات مالية للمصارف التجارية حتى تيسر القروض التي تمنحها للفاعليات الإقتصادية».

وقال مارين، إن المنطقة «لا تحتاج الى هيكل بيروقرطي جديد». وهناك الكثير من الصناديق الإنمائية العربية «التي اثبتت جدواها».

ويلتقي المسؤول الأوروبي في هذا الشأن مع وجهات نظر المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة اللتين اكدتا في مناسبات عدة انعدام الحاجة الى مصرف إقليمي في المنطقة.

وقال مانويل مارين بأن البلدان الأوروبية استوعبت دروس إنشاء مصرف إعادة إعمار اوروبا الشرقية ولا تميل اليوم إلى الهياكل البيروقراطية الكبيرة.

وتتحمس لإنشاء المصرف الإقليمي الولايات المتحدة وإسرائيل لإستدراج رأس المال العربي والأوروبي لإستثماره في مشاريع اقليمية تستهدف إدماج إسرائيل في إقتصادات الشرق الأوسط.

واكد المفوض الأوروبي ان الموقف في دول الإتحاد حيال مشروع المصرف لا يختلف عن موقف دول مجلس التعاون الخليجي التي ستشارك في مؤتمر عمان على مستوى وزاري ورجال الأعمال.

ولم تعلن دول الخليج الست بعد إستعدادها للمشاركة في تمويل المصرف ولا حتى في الآلية الإنتقالية.

ويتوقع ان يصل رأس مال الآلية الجديدة ١٠٠ مليون دولار لتمويل دراسات الجدوى الإقتصادية لمشاريع البنى التحتية الإقليمية.

من جهة أخرى، يعي الجانب الأوروبي اندفاع الأردن نحو الشراكة مع أوروبا وذلك لحاجات المؤسسات الإقتصادية الأردنية لمرحلة انتقالية طويلة. ويعرف العواقب التي ستترتب على الغاء الرسوم الجمركية في سنة ٢٠١٠ التي يفرضها الأردن على الواردات الأوروبية.

فقال مانويل مارين، إن العوائد الجمركية تمثل ثلث موارد موازنة البلاد، الأمر الذي يستوجب أخذه في الإعتبار في المفاوضات التجارية.

وتعتبر السياسة الأوروبية الأردن «بلداً متوسطياً» من نواحي علاقاته الإقتصادية والسياسية مع الإتحاد الأوروبي وذلك على الرغم من موقعه الجغرافي على اطراف منطقة الخليج.

في إحصائية لـ «مؤسسة نقد البحرين»

موجودات وحدات «أوفشور» ترتفع ١,١ مليار دولار

■ اشارت الفترة الإحصائية الفصلية المنتهية في تموز/يوليو الماضي والصادرة عن «مؤسسة نقد البحرين» (المصرف المركزي) إلى إرتفاع إجمالي موجودات ومطلوبات الوحدات المصرفية الخارجية (مصارف الـ «اوفشور») في البحرين بمقدار ١,١ مليار دولار في الفترة من نيسان/ إبريل الماضي حتى نهاية حزيران/ يونيو الماضي، مسجلة زيادة بنسبة ١,٦ في المائة مقارنة مع الربع الأول من السنة الجارية. وبلغ المجموع الكلي للموازنة الموحدة للمصارف التجارية مع نهاية الربع الثاني ٣,٥٤ مليار دينار بحريني مقابل ٣,٨٢٨ مليار دينار في نهاية الربع الأول من السنة الجارية مسجلاً إنخفاضاً قدره ٣٠٤,٨ مليون دينار، اي بنسبة ثمانية في المائة.

وجاء في النشرة الفصلية لمعاملات مصارف الـ «أوف شور» ان القروض من غير المصارف شكلت ١٧,٢ في المائة من إجمالي الموجودات، بينما شكلت الودائع ٢٢,٦ في المائة من إجمالي المطلوبات.

وبلغت حصة البلدان العربية ٢٤,٨ مليار دولار (٢٦,٥ في المائة) من إجمالي الموجودات، في حين شكلت ودائعها البالغة ٣١,٩ مليار دولار ٤٦,٩ في المائة من المطلوبات. وبلغت حصة دول اوروبا الغربية ١٦,٥ مليار دولار (٢٤,٤ في المائة).

وحصلت مراكز الوحدات المصرفية على ٤,٦ مليار دولار (٦,٨ في المائة) من إجمالي الموجودات و٤,٤ مليار دولار (٦,٥ في المائة) من إجمالي المطلوبات.

وافادت النشرة أن العملات الخليجية شكلت ٧,٥ في المائة من مجموع الموجودات و٨,١ في المائة من مجموع المطلوبات. بينما بلغت حصة الدولار الأميركي ٧٨,٥ في المائة من مجموع الموجودات و٧٧,٨ في المائة من مجموع المطلوبات. اما العملات الأخرى فشكلت ١٤ في المائة من مجموع الموجودات و١٤,١ في المائة من مجموع المطلوبات.

ويشير التحليل لفترات الإستحقاق إلى أن الموجودات المستحقة لفترة شهر واحد او اقل شكلت نسبة ٤٥ في المائة ومن شهر إلى ستة اشهر ٢٨,١ في المائة، واكثر من ستة اشهر ٢٦,٩ في المائة مقارنة مع النسبة المقابلة والبالغة ٤٢,٨ في المائة و٢٩,٣ في المائة و٢٧,٩ في المائة على التوالي في آذار/ مارس ١٩٩٥.

أما المطلوبات لمدة شهر واحد او اقل فشكلت نسبة ٥٢,٤ في المائة، واكثر من شهر إلى ستة اشهر ٣٦,٤ في المائة واكثر من ستة اشهر ١١,٢ في المائة من المجموع الكلي مقارنة مع النسبة المقابلة والبالغة ٤٨,٨ في المائة و٣٢ في المائة و١٩,٢ في المائة على التوالي في آذار/ مارس الماضي.

وبلغ حجم التعامل الأجل في نهاية حزيران/ يونيو الماضي ٦٠ مليار دولار. واستحوذ الدولار الأميركي على نسبة ٤٩,٣ في المائة من إجمالي عمليات الشراء الأجل بالمقارنة مع ٢٩,٩ في المائة للعملات الخليجية و٢٠,٨ في المائة للعملات الأخرى.

في المقابل كانت النسب لتلك العملات في عمليات البيع الأجل ٤٨,٨ في المائة و٢٩,٧ في المائة و٢١,٥ في المائة على التوالي.

وجاء في النشرة أيضاً ان ودائع القطاع الخاص سجلت زيادة قدرها ١١ مليون دينار بحريني ليبلغ المجموع الكلي لهذه الودائع ١,٢٥٥ مليار دينار. وبلغت الودائع بالعملة البحرينية ٧٧٩,٣ مليون دينار. اما ودائع القطاع الخاص فبلغت بنهاية حزيران/ يونيو الماضي ٣٧٧,٤ مليون دينار منخفضة بمقدار ٤,٥ مليون دينار.

وأظهرت النشرة ان مجموع التسهيلات الإئتمانية بلغ بنهاية حزيران/ يونيو الماضي ٨٩٨,٤ مليون دينار بزيادة قدرها ١٠,٤ مليون دينار.

● تستضيف وزارة النفط والصناعة في البحرين بالتنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة خبراء اقليميين في ندوة حول «السياسة والإستراتيجيات الصناعية والمهارات الإدارية والريادية في الظروف الإقليمية والدولية المتغيرة»، في الفترة بين ٢٠ و٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.

ويشارك في تنظيم الندوة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب اسيا ومؤسسة فريدريك ايبرت ومنتدى البحوث الإقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا.

ومن المتوقع ان يشاركه فيها خبراء في السياسات والإستراتيجيات الصناعية وفي التنمية والإدارة، من المنطقة العربية وخارجها، إلى جانب صناعيين ورجال أعمال.

ويسهم بعض المؤسسات الدولية، مثل «البنك الدولي» و«مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة» بتقديم أوراق متخصصة متعلقة بمواضيع البحث.

وسيحضر الندوة مسؤولون من القطاعين العام والخاص يمثلون وزارات الصناعة والغرف والإتحادات الصناعية ومؤسسات التمويل الصناعي وبنوك التنمية والجامعات ومراكز البحث العلمي.

وتهدف الندوة إلى بلورة بدائل جديدة للسياسات والإستراتيجيات الصناعية في المنطقة تتلاءم بشكل افضل مع الظروف المتغيرة. كما يهدفان الى الخروج بتوصيات لسياسات وإجراءات مناسبة تسهم في تسريع تنمية القرارات الإدارية في المنطقة.

لأنّ رئيسها يعتقد بأن لبنان سيستعيد مكانته

DAG الألمانية تشتري ٥٪ من «بنك فرنسا» اللبناني

■ وقعت الشركة الألمانية للإستثمار والتنمية (دي.اي.جي) DAG المملوكة للحكومة الألمانية اتفاقا تحصل بمقتضاه على خمسة في المائة من (بنك فرنسا)، وهو من المصارف الكبيرة في بيروت.

وفي الوقت نفسه وقعت الشركة إتفاق خط إئتمان مع البنك قيمته عشرة ملايين مارك المانى (٦,٧ مليون دولار).

وقال رايندر فون اوتيغرافن رئيس الشركة في مؤتمر صحافي: «هذا اول استثمار لنا في مؤسسة مالية في الشرق الأوسط تنوي DAG تمويل مشروعات في لبنان والمساهمة في تنشيط اقتصاده». واشار اوتيغرافن إلى ان الشركة ستشجع المستثمرين الألمان على القدوم إلى لبنان، كما ستحاول جلب مشروعات مشتركة من دول أوروبية وعربية للإستثمار في مشروعات لبنانية. واضاف إن «هناك امكانيات هائلة يمكن للشركات الألمانية الإستثمار فيها مثل السياحة على سبيل المثال».

وقال ايضا: «كان لبنان يطلق عليه في الماضي سويسرا الشرق الأوسط لن أندهش ان استعاد هذه المكانة في وقت غير بعيد». وقال اوتيغرافن إن المهارات المصرفية في لبنان ستمكنه من ان يصبح المركز المصرفي للشرق الأوسط وصلة بين إسرائيل والعرب الذين يفضلون إستخدام المصارف اللبنانية على الإسرائيلية.

و«دي.اي.جي» مملوكة بالكامل للحكومة الألمانية وهو يمول حالياً ٣٤٢ مشروعاً في ٨١ دولة بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٤ مليار مارك (١,٦ مليار دولار). وقال اوتيغرافن، ان الشركة قررت الإستثمار في لبنان بسبب استقراره السياسي والإقتصادي والتزامه باقتصاد السوق الحرة وامكانياته الضخمة في إقامة مشروعات الإنشاءات وانه يعتبر فرنسا شريكاً إستراتيجياً انموذجياً. وقال: «بعد تقويم دقيق وجهود مشتركة مكثفة خلصنا الى ان بنك فرنسا مصرف ذو مكانة ممتازة في لبنان».

و«دي.اي.جي» ثاني شريك اجنبي في «بنك فرنسا» إلى جانب «كريدي اغريكول» اكبر مصرف في فرنسا الذي يمتلك ستة في المائة منذ سنة ١٩٨٤ . وامتنع اوتيغرافن عن ذكر المبلغ الذي دفعته شركته مقابل الحصول على خمسة في المائة من المصرف اللبناني الذي يزيد رأس ماله حالياً إلى المثلين ليبلغ ٤٠ مليار ليرة لبنانية (٢٧,٨ مليون دولار) من ٢٠ مليار ليرة.

الا انه قال ان الشركة تفكر أيضاً في المشاركة برأس المال في شركة لبنانية اسسها «بنك فرنسا» في السنة الماضية مع «كريدي اغريكول» و«مؤسسة التمويل الدولية» الوكالة المعنية بإستثمارات القطاع الخاص التابعة للبنك الدولي.

واكبر حملة أسهم في «بنك فرنسا» هما الشقيقان عدنان القصار رئيسه ونائبه عادل القصار.

وفي السنة الماضية احتل «بنك فرنسا» المركز السادس بين مصارف لبنان الإثنين والثمانين من حيث ودائع العملاء وزادت ارباحه إلى ثلاثة امثالها لتبلغ ٢٧ مليار ليرة (١٦,٤ مليون دولار) عن موجودات تبلغ إجمالاً ١,٢٨٦ تريليون ليرة. ويظهر دليل «جمعية مصارف لبنان» ان «بنك فرنسا» يعمل به ٦٧١ موظفاً وله ٣٦ فرعاً في لبنان كما له مكاتب تمثيلية في «بودابست» و«هونغ كونغ» إلى جانب فروع في باريس وكينشاسا.

بعد ما صرف النظر عن البحث عن بدائل

الأردن يجدد تعاقده مع العراق لشراء النفط ومتابعة مشروع خط الأنابيب

■ زيارة سميح دروزة إلى بغداد في العاشر من الشهر الماضي، أعادت الحديث عن التواصل الإقتصادي والسياسي بين عمان وبغداد، بعدما سادت أجواء ملبدة بمخاوف القطيعة في أعقاب لجوء صهري الرئيس صدام حسين إلى الأردن في آب/ أغسطس الماضي.

وقد محا دروزة كل اعتقاد بخلاف ذلك، اذ قال ان العلاقات مع العراق طبيعية تماماً وان زيارته الحالية للعراق تعني الكثير بالنسبة إليه وإلى الشعب الأردني.

وكان الأردن اعتمد على العراق في الحصول على كل احتياجاته من النفط منذ ان قطعت المملكة العربية السعودية امداداتها رداً على موقف الأردن المتعاطف مع العراق في أزمة الخليج.

وسعت الولايات المتحدة لزيادة عزلة العراق الذي يعاني من العقوبات المفروضة عليه بإقناع الأردن ودول عربية خليجية باستئناف تجارة النفطفيما بينهم وعزل العراق ولكن يبدو ان محاولاتها باءت بالفشل حتى الآن.

وقال دروزة في بغداد، إن الأردن سيستمر في الحصول على امداداته النفطية من العراق وسيجدد عقوده مع العراقيين باستمرار وانه لا توجد حاجة الى تغيير هذا الإتجاه.

ويستثني الأردن من عقوبات الأمم المتحدة التي تحظر على العراق بيع نفطه في الخارج.

وقال دروزة، إنه لا يعلم بوجود أي خطط للتحول إلى مصادر إمداد أخرى. وقال إنه كانت هناك تقارير عديدة بشأن هذا الموضوع ولكنه لا يعلم عنها شيئاً. غير انه استطرد يقول، ان العمل يتقدم باتجاه اصلاح خط انابيب تابلاين غير المستخدم حالياً الذي يصل إلى المملكة العربية السعودية وكان ينقل يومياً ٤٠ الف طن من النفط الخام إلى الأردن.

وهدف زيارة دروزة لبغداد، عدا تجديد عقود شراء النفط، مناقشة إمكانية مد خط انابيب لنقل النفط العراقي للأردن وكذلك إستمرار الإمدادات العراقية، واضاف إن العمل في خط الأنابيب الذي يبلغ طوله ٦٠٠ كيلومتر سيبدأ فعلياً بمجرد ان تكمل الدولتان دراسات جدوى المشروع.

وكان مسؤولون قد قدروا تكلفة خط الأنابيب بنحو ٥٠٠ مليون دولار ويأملون في أن ينقل الخط كميات إضافية من النفط العراقي الى مصفاة الزرقاء عندما ترفع العقوبات عن بغداد.

ومن المتوقع ان تكون عدة دول اجنبية على استعداد للتعاون في بناء خط الأنابيب.

وينقل النفط العراقي للأردن اسطول من حوالى ٢٠٠٠ شاحنة. ويقول مسؤولون اردنيون ان مبعث قلقهم هو تكاليف النقل الباهظة وضمان سلامة النقل.

ويستورد الأردن ٧٥ الف برميل في اليوم من العراق ويدفع أسعار السوق للحصول على ٢٥ ألف برميل في اليوم و٢٥ برميل أخرى من منتوجات النفط ،اما الباقي فيحصل عليه بشروط ميسرة لم يتم الكشف عنها.

وكانت الحكومة الأردنية قد شكلت لجنة وزارية مؤخرا قبل الأزمة مع بغداد تضم عدداً من الوزراء لدراسة خط الأنبوب العراقي وبتوصية للشروع في إجراء دراسات الجدوى لتنفيذه في أقرب فرصة كأولوية بسبب أهميته الإستراتيجية بسبب جدواه الإقتصادية والتقليل من الآثار البيئية الناجمة عن النقل براً.

ويدفع الأردن حوالى عشرة دولارات للطن الواحد الذي يجري نقله عبر الصهاريج.

وكانت التصورات الأولية ان يجري تأسيس شركة برأسمال حكومي وخاص مع تمويل خارجي لتقوم ببناء الأنبوب الذي يحقق إيراداته من رسوم النقل الذي سيتقاضاها من الحكومة.

والأفكار الأولية تضع خطاً للأنابيب بمسافة تبلغ في مجملها حوالى ٩٥٠ كيلومتراً يربط في مرحلته الثانية من مصفاة الزرقاء القريبة من عمان إلى ميناء العقبة التي ينوي الأردن إقامة مشروع مصفاة «أوفشور» حديثة للتصدير.

وكانت طاقة الأنبوب التي جرى الحديث عنها ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ الف برميل يومياً.

وقال مسؤولون في عمان إن الأردن سيسعى لطمأنة العراق انه ليس بصدد تحول مفاجئ إلى مصادر بديلة أخرى في الأمد المنظور ولا زال على استعداد للبحث في «التعاون الإستراتيجي على المدى الطويل» في مشاريع مشتركة تدارسها مع العراق منذ تطور علاقاته الإقتصادية في اعقاب انتهاء ازمة الخليج في سنة ١٩٩٠. واشار مسؤول صناعي اردني إلى ان مشروع خط الأنابيب مع العراق حيوي في كل الأحوال واستراتيجي لأنه يتنوع مصادر الإمداد بينما لا يتعارض مع تحسين علاقاته مع دول الخليج والتي يضع امكانية استيراد بعض النفط الخام ومشتقاته منها ضمن الاحتمالات الممكنة في المدى القصير.

وقال انه على الرغم من ان الأردن حريص على تنويع مصادر إمداد الطاقة فإن اقتصاديات شراء النفط من العراق حالياً تفوق على المدى القريب، على الأقل، «الكلفة الإقتصادية العالية للتحول إلى النفط السعودي».

وسيصعب على الأردن عمل ذلك في حالة التحول إلى النفط السعودي الذي سيضطر الأردن لتسديد قيمته بالعملة الصعبة.

فبموجب اتفاق سنوي يبرمه الأردن مع العراق لتزويده بما يساوي ٧٥ الف برميل يومياً من النفط الخام يحصل الأردن على ٢٥ الف برميل يومياً من الخام بأسعار عالمية مخصوماً منها دولار واحد مقابل تكاليف النقل التي يتكبدها الأردن.

ويشتري الأردن ما يساوي ٢٥ الف برميل يومياً من المشتقات بأسعار السوق في حين انه يحصل على ٢٥ الف برميل يومياً بأسعار مخفضة.

وحصل الأردن على موافقة لجنة العقوبات في الأمم المتحدة على هذه الترتيبات التي يتم إيداع حصيلة ايراداتها البالغة ٤٠٠ مليون دولار في حساب في «البنك المركزي الأردني» يسدد فيها قيمة صادرات أردنية صناعية وأدوية ومواد غذائية مسموح تصديرها الى العراق.

لأنها تسعى إلى رفع طاقة إنتاجها النفطي

الكويت تطالب «أوبيك» بزيادة حصتها ٢٠٠ ألف برميل يومياً

■ تعتزم الكويت حفر مزيد من الآبار وادخال تحسينات على بعض مراكز التجميع بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠٠٥.

وتنخفض طاقة إنتاج النفط الخام بالكويت حالياً عن ٢,٥ مليون برميل يومياً بقليل في حين تبلغ طاقة التكرير حوالى ٨٠٠ الف برميل في اليوم.

ولقد تم وضع خطة للإرتقاء بمستوى الطاقة الإنتاجية تتركز اساساً على اجراء دراسات مكمنية ثلاثية الأبعاد بالمشاركة مع بعض بيوت الإستشارات العالمية والشركات الأجنبية وحفر آبار استكشافية وتطويرية وبناء منشآت سطحية لإنتاج النفط وتوسعة وإدخال تحسينات على بعض مراكز التجميع ومشاريع الإستخلاص الثانوي.

وكان تمّ أيضاً استكمال بعض الدراسات الخاصة بحقول النفط الكويتية بعد الأضرار التي لحقت بها من جراء العمل العسكري العراقي سنة ١٩٩٠ و١٩٩١ .

وتقدم شركتا «شيفرون» و«بريتش بتروليوم» مساعدة فنية في الدراسات الخاصة بالمكامن الكويتية. وقدرت السفارة الأميركية حجم الخسارة الناجمة عن اشعال حقول النفط الكويتية خلال حرب الخليج بنحو ١,٠٧٤ مليار برميل من النفط الخام. وفي الكويت حوالى ٩٦ مليار برميل من الإحتياطي الممكن استخراجه.

من جهة ثانية ذكرت مصادر على رفعة في المستوى ان حكومة سعد العبد الله تريد زيادة بمقدار ٢٠٠ الف برميل يومياً في حصتها البالغة مليوني برميل يومياً إذا قررت «أوبيك» زيادة سقفها الإنتاجي. فالكويت سبق ان امتنعت عن توقيع بعض اتفاقيات الحصص في اجتماعات «أوبيك» السابقة عندما اعترضت على الحصة المخصصة لها في إطار السقف الإنتاجي للمنطقة الدولية البالغ ٢٤,٥٢ مليون برميل يومياً.

وكان عبد المحسن المدعج، وزير النفط، قد تحدث في وقت سابق عن قيام دول منتجة غير اعضاء في «أوبيك» بزيادة انتاجها بما يؤدي إلى هبوط اسعار النفط. وقال: «للأسف لا يوجد تجاوب من قبل بعض هؤلاء المنتجين وبالأخص منتجي بحر الشمال لدعوات المنظمة بشأن المحافظة على مستويات للإنتاج تسهم في تحقيق التوازن المطلوب في السوق». ومضى المدعج قائلاً: «إن تحديد المنظمة لسقف إنتاج معين والتزام دولها بحصصها المقررة وفقاً له تقابله زيادة في الإنتاج من قبل المنتجين الكبار من خارج المنظمة لإمتصاص اي زيادة في الطلب. وبذلك لا تحصل المنظمة على حصة في هذه الزيادة في الطلب كما لا يتحقق الإستقرار المطلوب في الأسعار».

ودعا المدعج للتعاون بين الجانبين من داخل المنظمة وخارجها كي تستقر السوق النفطية وتصل الأسعار الى المستويات المناسبة.

وتملك الكويت احتياطياً من النفط يبلغ نحو ٩٢ مليار برميل وتقدر قدرتها الإنتاجية بـ ٢,٥ مليون برميل يومياً.

وأشارت مصادر كويتية عليمة الى أن المسؤولين الكويتيين لم ينتهوا بعد من مناقشة إمكانية مشاركة شركات اجنبية في التنقيب عن النفط في الكويت وتطوير حقول جديدة مع استخدام اساليب جديدة للإستخراج ربما باستخدام اموال وخبرات من شركات أجنبية ستمنح في المقابل شكلاً من اشكال المشاركة.

ويدرس مسؤولو «مؤسسة البترول الكويتية»، المملوكة أصلاً من الدولة، اشكالاً متعددة للتعاون الأجنبي.

وترجح المصادر العليمة ذاتها ان يكون التعاون المذكور على شاكلة اتفاق للخدمات الضخمة او الحصول على حصة. ولم تتفق الكويت على اي من هذه الترتيبات مع شركة نفط اجنبية منذ تأميم صناعة النفط سنة ١٩٧٥ .

«ألبا» البحرينية للألومينيوم تريد تطوير مواردها من المواد الخام

■ كشفت شركة البا البحرينية، وهي اكبر منتج للألومينيوم في الشرق الأوسط، انها تدرس الإستثمار في مشاريع لتطوير مواردها من مادة الألومينا وغيرها من المواد الخام اللازمة لصناعتها.

وقال رئيس الشركة غودفين توفت، انه تم اعداد دراسة للجوانب الفنية للمشروع قدمت إلى الحكومة البحرينية للتصديق عليها.

وأضاف توفت إن «هناك فرصة لتطوير مواردنا من مادة البوكسايت التي تدخل في صناعة الألومينيوم والموجودة في السعودية والهند إضافة الى امكانية الحصول على فحم البترول من الكويت».

وتقوم شركة «البا» حالياً باستيراد هذه المواد من الولايات المتحدة واوستراليا لإستخدامها في انتاج الألومينيوم النهائي والذي يتم تصدير معظمه إلى اليابان ودول آسيوية أخرى.

ولم يقدم توفت مزيداً من التفاصيل عن هذا المشروع، لكنه اوضح أن «البا» قد تتملك مشاريع تطوير تلك المواد الخام او تسهم كشريك مع مالكي تلك المواد.

وكانت الشركة بدأت انتاجها في اوائل السبعينات بمعدل ١٢٠ ألف طن سنوياً ثم ارتفع هذا الإنتاج ليصل إلى حوالى ٤٦٠ الف طن في السنة الماضية نتيجة التوسعات التي اجرتها الشركة على خطوط الإنتاج لمواجهة الطلب المتنامي في الأسواق العالمية.

وتعتزم الشركة اجراء توسعات جديدة ليرتفع الإنتاج إلى نحو ٥٠٠ الف طن في سنة ١٩٩٧ . وسيتم تمويل هذه التوسعات من خلال قرض بقيمة ١٣٠ مليون دولار وقعت اتفاقا بشأنه الشهر الماضي.

وكشف توفت عن وجود خطة لزيادة الطاقة الإستيعابية لخطي الإنتاج الأول والثاني مما سيرفع اجمالي الإنتاج في المصنع إلى ٥٢٠ الف بحلول سنة ٢٠٠٠.

وأشار إلى ان تلك الزيادات دفعت «البا» كذلك إلى دراسة خطط لتطوير أنشطتها التسويقية والتي تتم حالياً من خلال الشركة السعودية البحرينية لتسويق الألومينيوم.

وتمتلك الحكومة البحرينية ٧٧ في المائة من شركة «البا» في حين يمتلك صندوق الإستثمار العام السعودي ٢٠ في المائة منها وشركة بريتون للإستثمار الالمانية بقية الأسهم.

اللورد برايور رئيساً لغرفة التجارة العربية ـ البريطانية

■ تنتهي في اخر هذا الشهر رئاسة السير ريتشارد بومونت لغرفة التجارة العربية ـ البريطانية في لندن بعد انتهاء اعمال المؤتمر الصناعي الثالث بين دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي الذي ينعقد في مسقط عاصمة سلطنة عمان بين ١٦ و١٨ تشرين الأول/ اكتوبر الجاري.

وسوف يحل محل السير ريتشارد في رئاسة الغرفة اللورد برايور، رئيس مجلس إدارة الشركة الصناعية الكبرى «جنرال الكتريك». والرئيس الجديد للغرفة كان من ابرز وزراء حكومة الليدي مارغريت ثاتشر في الثمانينات قبل اعتزاله وتحوله إلى القطاع الخاص في مطلع التسعينات.

على الرغم من الحظر الأميركي

إيران لا تزال تبيع أكثر من نصف صادراتها النفطية

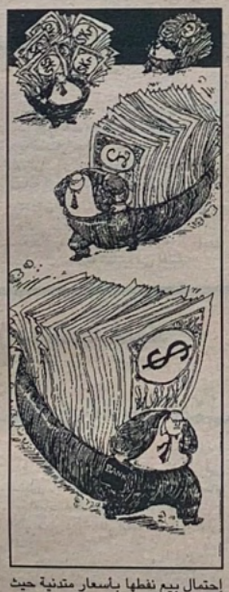

■ ذكر عدد من تجار النفط في الخليج ان «شركة البترول الوطنية الإيرانية» لا تزال تبيع اكثر من نصف صادرات إيران النفطية على اساس تسليم هذه الكميات للمشترين بسبب الحظر التجاري والإستثماري، الذي تفرضه الولايات المتحدة على ايران.

وقال هؤلاء أنّ «مبيعات شركة البترول الوطنية الإيرانية المباشرة لا تزال مرتفعة». وقد باعت الشركة ١,١ و١,٢ مليون برميل يومياً الشهر الماضي».

وكانت الشركات الاميركية قبل الحظر تستلم حوالى ربع صادرات إيران النفطية البالغة ٢,٥ مليون برميل يومياً. واستند البيت الأبيض إلى مزاعم برعاية إيران للإرهاب وسعيها للحصول على أسلحة نووية، وهي تهم نفاها علي اكبر هاشمي رفسنجاني في خطب وتصريحات رددها بعده غير مسؤول في طهران.

وكان تقرير لنشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) قد أورد أن صادرات «شركة البترول الوطنية الإيرانية» وشركتين تابعتين لها تسجل إرتفاعاً مستقراً منذ ايار (مايو) الماضي وبلغت ١,٢٤ مليون برميل يومياً في تموز/ يوليو الماضي بالمقارنة مع ٥٩٤ الف برميل يومياً سنة ١٩٩٤ عندما كانت الشركات الأميركية تستلم النفط الإيراني بوساطة ناقلاتها الخاصة او ناقلات مستأجرة.

وقالت «شركة غالبريث» لسمسرة السفن، إن شركة الناقلات الوطنية الإيرانية التابعة «لشركة البترول الوطنية الإيرانية» قد تسعى لإستئجار حوالى ٢٠ ناقلة عملاقة خلال ايلول/سبتمبر الماضي لتصدير نفطها.

وقال تجار إن قيام «شركة البترول الإيرانية» بتوصيل النفط بعرضها الى إحتمال بيع نفطها بأسعار متدنية حيث ان معظم المشترين ينتظرون حتى اللحظات الأخيرة لشراء احتياجاتهم من النفط الإيراني. ولكن تقويماً لأسعار خام إيران الثقيل، وهو الخام الأساسي، يظهر ان الأسعار لم تتأثر بسياسة توصيل النفط الى الزبائن.

ويؤكد مسؤولون في «شركة البترول الوطنية الإيرانية» إن مبيعات الشركة الآجلة وخاصة لزبائن منطقة البحر المتوسط، استوعبت الكميات التي كانت الشركات الأميركية تستلمها قبل الحظر.

● نقل عن مسؤول رفيع المستوى في «شركة الكيماويات الوطنية» قوله ان عائدات إيران من صادرات البتروكيماويات تقفز بما يقل قليلاً عن الثلث في السنة الفارسية الحالية.

وأضاف مجتبي خسرو تاج يقول، إن صادرات السنة الفارسية الحالية التي تنتهي في اذار/ مارس المقبل ستبلغ قيمتها ٣٥٠ مليون دولار على الأقل مقابل ٢٧٠ مليوناً في السنة السابقة حين باعت إيران مليوني طن.

وقال خسرو تاج، إن اكثر من مليون طن من البتروكيماويات بيعت بين بداية السنة الفارسية الحالية في ٣١ اذار/ مارس و٢٢ اب/ اغسطس الماضي بقيم ١٨٠ مليون دولار. وأضاف أن مجمع البتروكيماويات في «بندر إمام» مثل ٦٠ في المائة من هذه الصادرات.

وإيران هي ثاني اكبر منتج للبتروكيماويات في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية. ويتوقع المحللون ان يبلغ انتاج إيران السنوي من البتروكيماويات حوالى ثمانية ملايين طن. ويتوقع مسؤولون حكوميون قائمون على التخطيط ان يزيد إلى ١٥ مليوناً في نهاية القرن.

وكان خسرو تاج اعرب في وقت سابق عن الأمل في أن تتوقف واردات إيران من المطاط والبلاستيك فور بدء الإنتاج في مصنع جديد للبتروكيماويات بمدينة تبريز بحلول ٢٠ اذار/ مارس المقبل.

وقال ايضا ان حاجة القطاع الزراعي من النايلون ستلبى بالكامل عقب إفتتاح وحدة جديدة لإنتاج البولي ايثيلين في بندر إمام في وقت سابق من الشهر الحالي.

١٥ Issue 1.Vol. 3 October 1995. العدد الأول - المجلد الثالث - تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٥

وزير السياحة المغربي محمد العلوي المحمدي لـ«الميزان»:

نسعى لجعل السائح الأجنبي صديقاً والعربي شريكاً

● قال الذين رافقوا مسيرة محمد العلوي المحمدي، وزير السياحة المغربي، ان الرجل احد ابرز مهندسي حزب «الإتحاد الدستوري»، الذي لم يتنازل عن الغالبية تحت قبة البرلمان المغربي منذ تاسيسه سنة ١٩٨٤ . واضافوا أنه على الرغم من تقلب الحزب في اكثر من تشكيلة حكومية خلال السنوات العشر الماضية، ظل محمد العلوي المحمدي المؤثر الأول في الأحداث ولكن بعيداً عن الأضواء، مع أنه تولى مسؤولية وسائل الإعلام الناطقة بلسان هذا الحزب، فلم يوقع افتتاحية واحدة باسمه. وحين عمل في سلك المحاماة لسنوات طويلة جانب الأضواء واكتفى بالنجاحات في عقد القضايا والدعاوى القضائية. لكن محمد العلوي المحمدي بعد تعيينه وزيراً للسياحة انتقل فجأة إلى دائرة الضوء، وبعد عرضه للسياسة السياحية الجديدة امام لجنة شؤون البحر والسياحة البرلمانية، اثار جدلاً وانقسم الناس بين منتقد لتلك السياسة وبين مؤازر ومؤيد لها وللوزير. «الميزان» التقت الوزير محمد العلوي المحمدي ودار بينهما الكلام:

■ بدأية، ما هو مفهوم كلمة سياحة لدى وزيرها في المغرب؟

- « ان مفهوم هذه الكلمة متطابق مع مقولة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في كتابه «التحدي» ومفادها، ان السياحة في نظرنا ليست هي فن انتحال اكبر كمية من المال في اقصر مدة من الزمن من السائح الأجنبي، بل هي استقبال الضيف حسب التقاليد المغربية والحرص على إحترام هذه التقاليد بقدر الإمكان في عهد السياحة الجماعية، ليشعر زوارنا بالسعادة بين ظهرانينا، وإذا كان هناك من يقول انه من اللازم ان يصبح السائح عنصراً دعائياً للبلد الذي يزوره، فإننا نقول، انه ينبغي ان نجعل من هذا السائح صديقاً».

وبتقديري ان ما تعنيه هذه العبارات هو ان السياحة جسر للتواصل الحضاري وتبادل المعارف والمعلومات من أجل إزالة الشوائب العالقة بهذه الحضارات تسهيلا لإقامة العلاقة الشرعية فيما بينها، والمتمثلة في تبادل المصالح، سواء على المستوى الفردي او المؤسساتي او لجهة التعاون الإقتصادي ما بين الدول.

وإذا كان هذا التعاون محكوماً فيما مضى بالحاجة، فإن ثنائية العرض والطلب، حيث يفوق العرض الطلب، جعل الجودة هي الفيصل، لذلك فإن السائح المسكون بهاجس الإستثمار سيكتشف من خلال حياته اليومية في المغرب جودة المكان والمادة الإستهلاكية مع زهد تكلفتها، وقطعاً سيفكر ويقارن ليجد ان التعاون مع المغرب افضل من حيث الجودة واضمن من حيث الربح، واقوم من حيث الترحيب بالمبادرة والتسهيلات الممنوحة».

■ هذا هو المضمون العام لسياستكم السياحية، لكن تبقى وسائل التنفيذ؟

- «لقد تركزت السياسة الجديدة للوزارة على إحتواء ومعالجة المظاهر السلبية التي واجهها السائح في المغرب او في أي مكان آخر، وهذه المعالجة تبدأ اولاً، من خلال التعاون الوثيق بين السلطات الأمنية والجمارك وشركات النقل وبيننا من اجل أن يكون إستقبال الضيف في المستوى الرفيع الذي نبه له جلالة الملك، ولهذا فكرنا في إنشاء وحدات من الشرطة السياحية المدربة تقنياً والمؤهلة في مجال تكنولوجيا العلاقات الإنسانية لأداء مهامها التي تجمع ما بين التوجيه والإرشاد والمساعدة للسواح والمواطنين عامة، وبين الوقاية والمراقبة والردع للعناصر غير المرغوب فيها، ذلك ان الشعور بالأمن يعني عدم التعرض الى الأذى مهما كبر او صغر شأنه.

وثانياً، فكرنا في إنشاء شارة سياحية توضع بواجهات المتاجر والمطاعم والفنادق ووكالات السفر، وكل الأماكن المرتبطة بالصناعات السياحية لعدم تعريض السائح للإبتزاز الذي شكل ظاهرة عامة يعاني منها السائح في كل مكان.

ثالثاً، إتخذنا الإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة التسول، آخذين بعين الإعتبار معالجتها اجتماعياً لتعم الفائدة المجتمع المغربي كله، ولأن الأمر ليس سهلاً بدأنا بأهم المناطق السياحية.

رابعاً، ننظم لتحريك حملة توعية واسعة تسهم فيها فعاليات السلطة ووسائل الإعلام ورجال التعليم للتعريف بأهمية السياحة اقتصادياً واجتماعياً وحث المواطن على تنقية الأجواء المحيطة بالسائح، فضلاً عن إعادة تصنيف الفنادق للحد من المفارقات وضمان إيواء مريح لكل حسب طاقته وإمكانياته».

■ مؤكد ان الشعور بالراحة والإطمئنان يبعث على إضفاء صفة الديمومة للعلاقات، خاصة إذا توافرت شروط تبادل المنافع والمصالح الإقتصادية؟

- « نعلم أن في المغرب الكثير الذي يغري السائح المستثمر لإغتنام الفرصة، لذلك نحن نضع بين يديه الإمكانات المتوافرة من خلال اعلاميات تلقائية، ولان إمكانيات المغرب الإستثمارية وفيرة فإننا نفكر الآن في إقامة مجلس أعلى للسياحة تحت رئاسة جلالة الملك ومساهمة كل الفعاليات الإقتصادية والإجتماعية، لتخطيط إستراتيجية لعام ٢٠٠٠، وبداية نفكر حالياً بإنشاء «الشركة المغربية للتجهيز السياحي» وهي وكالة عقارية سياحية تعنى بتجهيز وتسويق التراث العقاري في إطار إستراتيجية إستثمارية شاملة، كما شرعنا بمراجعة مختلف النصوص القانونية والتنظيمية والمسطرية الخاصة بهذا القطاع، واقترحنا على الجهات المختصة التعديلات الواجب إدخالها على قانون الإستثمار وتنقيته من النصوص التي تكرس الطابع الروتيني، فضلاً عن تعديل القوانين المتعلقة بمزاولة المهن السياحية ليكون الرضى صلة الوصل بين مختلف الأطراف».

■ من المسلم به ان السائح عموماً والعربي خصوصاً لم يعد يكتفي بجمال الطبيعة والمآثر التاريخية وتنوع الطقس والرقصات والمغاهر الفلكلورية، فماذا أعددتم لهذا الجيل الجديد من السواح؟

- «أعددنا له الكثير، ابتداء من السياحة الجبلية والإيكولوجية، فالمغرب يكاد ينفرد بها، حيث انتشرت في بلادنا إرضاءً لرغبة المولعين بالمشي على الأقدام أو التجول على ظهور الدواب، وعشاق العودة إلى الطبيعة الفطرية الصافية، وأساليب الحياة الريفية الأصلية. ولهؤلاء رسمنا مسالك خاصة وهيأنا أماكن الإيواء في القرى والمداشر وزودناها بكل المتطلبات ووسائل الراحة. والواقع ان هذا النوع من السياحة يجتذب سنة وراء أخرى اعداداً كبيرة من المثقفين والأثرياء الذين ارهقتهم الحياة العصرية بازدحامها وتلوثها والمظاهر الأخرى التي يأخذونها عليها.

ونظراً الى طقس المغرب المعتدل خاصة في المناطق الجنوبية، أعددنا كل ما يلزم لمزاولة السياحة الرياضية، مثل «الغولف» الذي اجتذب اعداداً هائلة من السواح، والتنس والغطس والرليات بمختلف أنواعها والرياضات الشراعية بحراً وجواً».

ويتابع الوزير المحمدي قائلا:

وبالنسبة إلى الأشقاء العرب، فبرغم توافر إمكانيات ممارسة السياحة والرماية وركوب الخيل، فإننا أعددنا مناطق غابوية مهمة لممارسة الرياضة الأثيرة لديهم، وأعني صيد القطا والصيد بالصقور وزودناها بمختلف متطلبات الحياة اللائقة بهم، سواء تعلق الأمر بالإيواء او المواصلات والإتصالات الحديثة إلى جانب كافة الحاجيات والوسائل التي تضمن الراحة والسكينة.

ولرواد السياحة الإستشفائية، استكملنا إعداد المناطق المختصة بعيون المياه المحيطة بمدينة «فاس» التاريخية، وفي منطقة الرشيدية حيث الإستشفاء بالرمال من الروماتيزم، فكل هذه المناطق أعدت بما يضفي على إقامة السائح الأمن والألفة والسعادة. ومما لا شك فيه ان المهارة المغربية في مجال سياحة المؤتمرات معروفة لدى الجميع».

■ هذا يعني انكم أعددتم كل ما يلزم لإدخال شعار «سنة السياحة العربية» إلى حيز الوجود؟

- «في الواقع هذا الشعار مرفوع بالنسبة إلينا بصفة دائمة، فما نوفره للسائح العربي، سواء كان قادماً من البلدان الشقيقة او المهاجر الأوروبية والأميركية، لا مثيل له في أماكن أخرى، وقد يصح القول أن هناك منافسة دولية على هذا السائح، لكن ما يميز السياحة العربية في المغرب عن غيره، هو إلى جانب ما سبق ذكره في إطار الإسترواح او المصالح الإقتصادية، ان هذا السائح سيجد امامه كل خيارات الحياة السياحية ليقتني منها ما يريد. فالراغب في الإصالة ومآثرها وتقاليدها العريقة سيجدها بكامل زينتها وحيويتها من مدن مثل «فاس» و«مراكش» و«الرباط»، والمولع بالحداثة والمعاصرة بكل مظاهرها سيجد ضالته في مدن مثل «طنجة» و«الدار البيضاء» و«أغادير». والهائم بعشق الطبيعة وصفاء الفطرة الإنسانية سيجد حضنها الدافئ. فضلا عن كل هذا تحيط به الأخلاقيات والقيم السماوية والخصال والشيم العربية الأصلية، في ضوء الحريات الفردية التي يمارسها الزائر اسوة بكافة المواطنين المغاربة.

■ بالإنتقال إلى لغة الأرقام ما هو مضمون السياحة في إقتصاديات المغرب؟

- «بكلمات زهيدة، المداخيل السياحية تأتي في المرتبة الثانية لموارد العملات الصعبة بمعنى انه بمقدمة المكونات الأساسية للسقف الإقتصادي للبلاد».

■ هذا يدعو إلى إلقاء نظرة على السنة الماضية إذا تفضلتم؟

- «بكل فرح، لقد حققت السنة الماضية أي ١٩٩٤ نحو إحدى عشر مليار دولار ونصف مليار من الدراهم (الدولار ٨,٠٤٪ من الدرهم) ولقد اتسم هذا الرقم بالمقارنة مع سنة ١٩٩٣ بتراجعات رصدناها في ما يلي: ١٣,٢٪ بالنسبة الى السياح الدوليين، و٢٢,١٪ بالنسبة الى السياح الأجانب الذين يختلط فيهم العرب بالأفارقة بالآسيويين، في حين ارتفعت حصيلة الزوار المغاربة القاطنين بالخارج بنسبة ٨,٣٪».

■ وما هو سبب هذا التراجع؟

- «يعود هذا التراجع، إضافة الى الأسباب والمظاهر السلبية التي اوضحتها فيما مضى عبر البرامج المعدة لإحتوائها، إلى أن الإعتداء الشنيع الذي كان فندق مراكش، «اسني» مسرحاً له في الصيف الماضي، شكل طعنة غادرة للسياحة المغربية».

■ بشكو بعض الأشقاء العرب من مضايقات إجراءات روتينية تتعلق بالفيزا، فضلا عن الشكوى من ارتفاع التذكرة على الطائرة المغربية، وأيضاً مدة صلاحية التذكرة السياحية التي تقتصرها الخطوط المغربية في ٣٥ يوماً مع ان غالبية شركات الطيران الأجنبية والعربية تمدد صلاحية هذه التذكرة إلى ثلاثة اشهر؟

- «أولاً، بالنسبة الى اجراءات الفيزا فقد نظمنا اجتماعات مع الجهات المختصة واتخذنا الإجراءات اللازمة لتسهيل عملية الحصول عليها في اقرب الآجال، كما نتباحث حالياً مع شركة الخطوط الملكية المغربية بصدد أسعار تشجيعية للتذاكر السياحية، إضافة الى الأخذ بعين الإعتبار لفترة صلاحية هذه التذاكر. ونحن نفق بتفهم إدارة الخطوط لهذا الأمر ونتفع ان يتبلور هذا التفهم في فترة وجيزة وبما يرضي الأشقاء العرب».

■ معالي الوزير قبل ان نشكركم على صراحتكم ورحابة صدركم، ما الذي تودون ان تختتمونا به حديثكم الموجه الى السياح عامة والعرب خاصة في القارات الخمس عبر «الميزان»؟

- «أود بدوري ان أشكركم على هذه المبادرة وأقول لقراء «الميزان» أهلاً وسهلاً بكم في بلدكم المغرب».

الوزير محمد العلوي المحمدي في المؤتمر الصحافي الذي عرض فيه الخطوط العريضة للسياسة السياحية الجديدة.

الوزير محمد العلوي المحمدي مع سفير تركيا لدى المغرب وحديث يتناول هموم السياحة

«السرير الطائر» على الخطوط الجوية البريطانية

■ بدأت الخطوط الجوية البريطانية اليوم تقديم خطة لمدة ثلاث سنوات بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني تهدف إلى إجراء تطوير شامل على السفر عن طريق الجو.

وهذا البرنامج المعروف باسم «إينسايت» يشتمل على إجراء تحسينات جذرية لكل جانب من جوانب خدمة العملاء، وذلك بالإعتماد على برنامج بحوث شامل ومبتكر يعتمد على إستطلاع اراء العملاء لم يسبق ان أجري مثله في صناعة الطيران.

وسوف تبدأ هذه التحسينات اليوم مع بدء تقديم خدمة «كلوب وورلد» للرحلات البعيدة المدى وبرنامج النادي التنفيذي للمسافر كثير الترحال.

وستقدم خدمة درجة أولى ذات شكل جديد تماماً وقد أصبحت تعرف الآن بإسم الأولى وسوف تبدأ اعتباراً من هذا الشتاء فيما ستشمل التغييرات المقصورات الأخرى في الطائرة الواحدة تلو الأخرى. ومن المؤكد ان كل مسافر من مسافري الخطوط البريطانية سوف يستفيد من هذه الخطة.

ويقف وراء هذه التغييرات الإدراك بان المسافرين يريدون ان يعاملوا كأفراد. والأمور المهمة التي تلقى الإقبال عليها هي الراحة والخدمة الشخصية والمرونة والإختيار.

ولأول مرة فإن كل مسافر من مسافري الدرجة الأولى ستقدم إليه كابينة مستقلة خاصة به يمكن له إستعمالها كمكتب خاص او كغرفة اجتماعات صغيرة او كمركز للترفيه او كغرفة طعام لشخصين او كغرفة نوم وهي متكاملة حيث يوجد فيها سرير مسطح بالطول الكامل.

وفي درجة «كلوب وورلد» تتم زيادة الحيز المتوفر بين صفوف المقاعد بمعدل الربع وتمت إعادة تصميم المقاعد بالكامل ويطلق على المقعد الجديد إسم «المهد الطائر» بالنظر إلى ما يوفره من مستوى اكبر من الإسترخاء، من خلال قاعدة فريدة يمكنها ان تميل وتوفر قدراً أعظم من الراحة والإسترخاء.

وفي إطار الإهتمام بتقديم أسلوب جديد لخدمة العملاء أثناء السفر يعاد تدريب أطقم المقصورة لتقديم أسلوب شخصي أكثر في الخدمة فيما تعطى للوجبات طابعاً جديداً بالكامل، وعلى الأرض فإن الخطوط البريطانية تعمل على تيسير الإجراءات بالنسبة إلى المسافرين عند الوصول والمغادرة.

وفي السنة المقبلة سيعاد تدشين درجة «وورلد ترافيلر» وهي المقصورة الرئيسية في الرحلات العابرة للقارات بتقديم مقاعد جديدة وأكثر توفيراً للراحة وأكثر أنواع أنظمة الترفيه والمعلومات المتقدمة المتوفرة في العالم حيث ستوفر اختياراً من ٢٤ قناة فيديو وقناة سمعية بالإضافة إلى إتاحة امكانيات التسوق والعاب الفيديو وجهاز هاتف. ستبدأ تجربة هذا النظام في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

وتعليقاً على ذلك قال السير كولين مارشال، رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية البريطانية في تصريح له: «بعد الوقوف على اراء عملائنا اصبحت لدينا فكرة وافية عن متطلباتهم وأولوياتهم الحقيقية. وقد ركزنا كل اهتمامنا عليهم في نطاق تطوير خدمتنا. وقد قالوا لنا ما يريدون تماماً من شركة للطيران وقمنا بالإستجابة لما يريدون. وذلك في جميع أنحاء العالم».

واضاف قائلا: «في الثمانينات كان اهتمام الخطوط الجوية البريطانية ينصب على «إبداء الإهتمام بالناس» والآن فإننا «نهتم بالأفراد في المقام الأول».

وأشار قائلا: «في الوقت الحاضر فإننا ننطلق بسرعة إلى الأمام في رحلتنا المتواصلة لتحسين كل جانب من جوانب ما نقدمه إلى كل مسافر من مسافرينا من خلال خدمة فردية ومبتكرة وتؤمن قيمة متطورة مقابل ما يدفع فيها من مال».

تعدد براحة تامة في سرير مقاس ٦ اقدام و٦ بوصات (١٩٨ سنتيمتراً) في الدرجة الأولى

مقعد «السرير» الجديد في درجة كلوب وورلد على طائرات الخطوط الجوية البريطانية

الوقت للإسترخاء في المقصورة الفردية الخاصة على طائرات الخطوط الجوية البريطانية

16 Issue 1.Vol. 3 October 1995.

Al-Mizan

١٦ العدد الأول - المجلد الثالث - تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٥

بروفيل

أمير المصالحة...

يقاس سعي الدول إلى التقدم والتميز بسعي حكامها إلى المصالحة الوطنية، ويبدو أن أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، بعد فترة من التردد والتوتر، قد بدأ يسير مسيرة جدية إلى المصالحة مع فئات معارضة في بلاده. وفي هذا دليل على أن دولة البحرين تقدر تقدمها حق قدره وتحرص عليه لئلا يتبدد في مسارب الإنقسام والتناحر الأهلي.

ومع أن بعض المعارضين يقول انه لن يقع في الوعود كما وقع المعارضون السعوديون على الشاطئ الآخر من البحرين في الإحساء، فاقبلوا على المصالحة لكن الطرف الحاكم ممثلاً بالأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية لم يف بما وعد، فإن مجرد القول بفكرة المصالحة الوطنية يعتبر تقدماً ملموساً بحد ذاته.

وقد يكون أحياناً ان الحاكم يستسهل اللجوء إلى القوة لأنه يملكها فتغريه السهولة، لكن المرونة باتجاه اللين والحوار والمصالحة وإن كانت أصعب في البداية، الا انها أنفع وأسلم في النهاية.

وفي التاريخ العربي اشتهرت «شعرة معاوية» تعبيراً عن المرونة والحوار مع الآخرين حتى لا يستعمل الحاكم سيفه حيث يكفيه سوطه ولا يستعمل سوطه حيث يكفيه لسانه.

ولئن كانت المعارضة مفهومة في دعواها من حيث عدم الركون إلى الوعود، فإن أصحاب المطالب يجب أن يتذكروا دائماً أنهم هم أعداء مطالبهم إذا طرحوها في إطار مطلق. أي ان يحصلوا على كل ما يريدون دفعة واحدة أو لا يريدون شيئاً. وبهذا المعنى فإن المعارضين السعوديين في المنطقة الشرقية كانوا أبعد نظراً حتى ولو لم يحصلوا على شيء في بادئ الأمر.

وقد قلنا لمسؤول إعلامي بحريني في لندن أخيراً إن الدول الصغيرة مثل البحرين ولبنان لا تستطيع أن تدافع عن نفسها بقوة السلاح، بل بالصورة الحسنة التي تكونها في انظار العالم الخارجي. فهي بذلك تستطيع أن تؤكد ذاتها ككيان له معنى يبرر خصوصيته بحيث تكون منفعته في منفعة الآخرين، فلا يشعر أحد بضرورة الإستغناء عنه.

وقلنا للمسؤول البحريني ان بلاده لا تملك موارد كبيرة مثل جيرانها وشركائها في مجلس التعاون الخليجي، لكنها تملك مورداً بشرياً ممتازاً يؤهلها لدور متميز. وقد أثبت الأوفشور المصرفي البحريني بأنه تجربة ناجحة، لأنها التجربة العربية الأولى التي أفرزت المصرفين الوحيدين اللذين يمكن وصفهما بأنهما من المؤسسات العالمية الملامح وهما «إنفستكورب» و«المؤسسة العربية المصرفية». وإذا كانت «إنفستكورب» قد استعجلت طرح أسهم شركة «غوتشي» التي تملكها في الأسواق العالمية، ربما تأكيداً لهويتها العالمية المستحقة، فإن «المؤسسة العربية المصرفية» قد لجمت عن مواصلة اتجاهها تحت وطأة الضغوط الأميركية والإذعان لتلك الضغوط غير المبررة.

وإذا كان لأمير البحرين أن يسجل لنفسه مأثرة إقتصادية متقدمة في هذا الإطار، فإنه بامكانه أن يكون رائداً في السعي إلى إقامة أول مؤسسة عربية مصرفية ذات أفق عالمي حقيقي بحث المؤسستين المذكورتين «إنفستكورب» و«العربية المصرفية» على الإندماج في مؤسسة واحدة كبرى على غرار ما جرى بين بعض البنوك اليابانية وما جرى بين بعض البنوك الأميركية، لأن العصر المقبل هو عصر المؤسسات العملاقة. والمؤسستان البحرينيتان المذكورتان هما اكثر المؤسسات العربية أهلية لإتخاذ هذا المدار الرفيع.

فقلة الموارد بالمقارنة لا تحول دون خلق موارد بديلة إذا كان أهل البلاد مؤهلين لذلك. وقد قلنا للمسؤول البحريني على سبيل التفكهة ان «الميزان» بين الصحف العربية مثل البحرين بين الدول النفطية «قليلة الموارد عديدة الوسائل» لكن هذا الإنتاج الكبير الذي تخلق به الموارد دولة غير ذات موارد، يبقى غير محصن في غياب المصالحة الوطنية الأكيدة. فالمصالحة مورد بحد ذاتها وهي دعامة جميع الموارد الأخرى. ولهذا يمكن القول إن اتجاه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى الحوار مع المعارضين ومصالحتهم، هو إتجاه اكيد ويمكن فهمه في الإطار المشار اليه كتحصين للإنجازات السابقة بحيث تتمكن البحرين من اجتياز الضائقة الإقتصادية الطارئة بشكل يتيح لها الدخول الموثوق في تجارب جديدة مؤهلة.

وكون البحرين أول دولة في المنطقة تستقبل شبكة الإتصالات الدولية «انترنت»، يشكل دليلاً إضافياً على الرغبة الحقيقية في دخول التجارب الجديدة المؤهلة، بل يشكل ثقة البحرين بنفسها من حيث مواكبة العصر وخلق الموارد البديلة.

ولا أحد يستطيع أن ينكر ان هناك أصابع خارجية لها دور في خلق الإضطراب في البحرين، منذ ان ادعت إيران ان لها حقاً في ضم البحرين إليها في أيام الشاه محمد رضا بهلوي. لكن إقبال حاكم البحرين على المصالحة مع المعارضين بشكل بحد ذاته، وبصرف النظر عما تسفر عنه هذه المحاولة، استعداداً لمعذرة عن ضلوع البعض في الأدوار الخارجية، فكأنه بذلك قبل عذرهم وإن لم يأتوا إليه معتذرين على قول الشاعر:

إقبل معاذير من يأتيك معتذراً
إن بر عندك فيما قال أو فجرا
فقد أطاعك من أرضاك ظاهره
وقد أجلك من يعصيك مستترا

لكن الكثيرين من المعارضين البحرينيين، إن لم يكن سوادهم الأعظم، يرفضون أن يقال عنهم أن لهم صلات خارجية وخاصة مع إيران، لأن منهم من يضع عروبته فوق كل اعتبار.

وعندما يتحفظ هؤلاء، أو بعضهم، على «المصالحة بالطريقة السعودية»، فإنهم ولو على سبيل المقارنة يؤكدون بصورة غير مباشرة عمق الإرتباط والعلاقة المميزة مع المملكة السعودية، وهو تأكيد آخر على عروبتهم ولو من موقع مختلف. وهذا الترابط، حتى في إطار التحفظ والإنتقاد، يشكل جسراً لا يقل أهمية وحيوية عن «جسر الملك فهد» الذي يربط البحرين بالبر السعودي في المنطقة الشرقية.

وإذا أعيدت صياغة ما يقول المعارضون البحرينيون، فإنه يعني انهم كانوا يتمنون لو ان المصالحة التي اقبلت عليها المعارضة السعودية أقيمت على أسس أوضح، لكان ذلك وفر عليهم وعلى حكومة البحرين الكثير من الإحتكاك السلبي الذي ما كان له لزوم. وبهذا المعنى فإن اعتراضهم هو على سقف المصالحة السعودية لا على مبدأ المصالحة او الرغبة فيها.

وفي تقديرنا ان السقف البحريني للمصالحة هو أساساً أعلى من السقف السعودي لأن في البحرين تجربة قديمة وناجحة، ولأن أمير البحرين لم يسقط تلك التجربة من الحساب وإن كان قد أسقطها مؤقتاً من الحياة السياسية بسبب ظروف الإضطراب التي مر بها الخليج كله منذ حرب الخليج الأولى.

والبحرينيون عموما، وهم أهل جزيرة، أقدر الناس على مواكبة المد والجزر، وعلى الإلمام بتعاقبهما، وعلى الحفاظ على الجزيرة ذاتها من تلاطمهما إذا ارتفع الموج. وقد قلنا لبعض الأصدقاء البحرينيين ان الشيء الأهم في الكيانات الصغيرة أن تكون القلوب على البلد لا على السلطة. وما من قوة خارجية تستطيع ان تزعزع الكيان الصغير ما لم يكن هناك قابلية لذلك من الداخل. وكما عرف البحرينيون مدها وجزرها، عرفوا أيضاً حلوها ومرها. وقد يكون ذلك من طبيعة الأشياء، إذ يقال ان البحرين سميت كذلك لأنها تقوم على بحر من المياه العذبة تحت مياه البحر المالحة!

الضيف

من الطحين إلى نقل البترول إلى تجارة الأدوية

بهاء البساتني يصبح... فرمشاني!

■ رجل الأعمال السوري، المتعصب للبنانيته بهاء البساتني، باعتباره يحمل الجنسية اللبنانية، وكان مقيماً في لبنان وله مصالح هناك منذ اكثر من ثلاثين سنة، اتخذ لنفسه تجارة جديدة هي تجارة الأدوية ممثلا شركات كوبية للأدوية.

وهكذا حط بهاء رحاله في اقصى الأرض، وفي الدولة الإشتراكية الوحيدة الباقية في العالم بزعامة فيدل كاسترو، الذي اخذ يفتح ابوابه شيئاً فشيئاً للرياح الرأسمالية.

ولذلك، لم يكن مستغرباً أن يكون بهاء البساتني في عداد الوفد اللبناني إلى هافانا في الشهر الماضي برئاسة وزير الصحة «الدكتور» مروان حماده، وإلى جانب جاك صراف رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين. فالشيء الغريب، ولا نقول المستغرب أن يتاجر بهاء بالأدوية، لأنه إشتهر بتجارات أخرى أقرب إلى «المناخ الشرقي» كالطحين والنفط والنقل البحري، مما يذكرنا بشريكه السابق علاء الدين البحري الذي سقطت به طائرته الخاصة فوق مصر، وبقي سرها مجهولاً إلى اليوم.

طبعاً، وظيفة التاجر المحترف أن يتاجر، وهذا من حقه، كما أن من حقه أن يتاجر بأي سلعة مشروعة متاحة في الأسواق. لكن التجارة فيها أيضاً إختصاصات يحاول التجار التمسك بها والإشتهار عليها، إلاّ إذا بارت فيبحثون عن غيرها.

وقد قال لنا صديق مشترك إن تجارة بهاء السابقة لقيت بواراً، وان احواله المالية لم تكن على ما يرام في الآونة الأخيرة، مما دفعه إلى طرق باب الادوية الكوبية بل إنا هناك من يقول إنا هذا التقلب في الأحوال التجارية لتاجر معروف مثل بهاء البساتني، قد بدأ منذ سقوط طائرة شريكه علاء الدين البحري، قبل اكثر من ١٥ عاماً، واختفاء الشريك الملي، مما اثار زوبعة من التكهنات والتحقيقات بدأت في الصحافة، وانتهت في البيت الأبيض في واشنطن وفي وكالة إستخباراته في «لانغلي».

ولا ندري ما إذا كان وجود بهاء في كوبا من شأنه أن يثير عليه نقمة العم سام، باعتبار انه يفرض حصاراً على جزيرة كاسترو كالحصار المفروض على زميله صدام حسين في العراق. لكن المرجح، انه لن تكون عليه مثل هذه النقمة لشفاعة الوزير حمادة المقبولة شفاعته لدى «الباب العالي» كما يقولون.

ثم انه ما ان حدات عاصفة اختفاء طائرة البحري التي يقدر البعض انها اسقطت خطأ بصاروخ أرض - جو، فاختفت معها اشياء واسرار كما يقال، حتى وجد بهاء من يتربص به ويلطي له أمام منزله في منطقة «كنزنغتون» في غرب لندن، ليطعنه بسكين في رأسه، فنجا بلطف من الله لكثرة حسناته. والى الآن ما زالت تلك الحادثة غامضة ومجهولة الأسباب.

حتى ان حادثة الطعن في الرأس تلك بدت في حينه مستغربة من حيث «اداب الطعن». فهناك طعن في الصدر، وهناك طعن في الظهر، لكن أحداً لم يسمع عن الطعن في الرأس إلاّ عند وقوع حادثة بهاء البساتني!

ويدعي بعض أصدقاء بهاء ممن اشرنا إليهم سابقاً أن صديقهم بهاء ليس ملياً بقدر ما توحي المظاهر، لكنه يسير على قاعدة «صيت غنى ولا صيت فقر»، لأن صيت الغنى أمر جوهري وحيوي في عالم التجارة. فالناس لا تتاجر مع الفقراء، والتاجر يحب أن يظهر دائماً بمظاهر الغنى والأغنياء، حتى ولو لم يكن غنياً.

ومنهم من يقول ان تقلب احوال بهاء عائد إلى تقلبه في تجاراته فانطبق عليه المثل القائل «كثير الكارات قليل البارات»، أي ان الذي يتعاطى باكثر من مجال لا يجني كثيراً او مثل ما يجني المختص بتجارة واحدة.

فقد ورث بهاء تجارة الطحين عن والده، وكانت تجارة خيرة تنضح بالبحبوبة إن لم يكن بالغنى. لكن مع بزوغ فجر النفط في الخليج وتدفق الثروات الطارئة على بعض اللبنانيين والسوريين، ومنهم أصدقاء لبهاء، عز عليه أن يقضي حياته في المطاحن وبين اكياس الطحين، فبما حياة البراميل تتدحرج حوله، فخرج إلى البحر برفقة البحري. وطار» البحري في الجو وبقي بهاء على البر والقت سفنه مراسيها.

لكن تحول بهاء إلى «فرمشاني» يتاجر بالأدوية الكوبية المصنوعة في ديار كاسترو، أمر له مدلول ينبئ بتحول بهاء من التجارة إلى الصناعة فيكون في هذه الحالة قد انتفع برفقة جاك صراف، حيث أشاح عنه بعض أصدقائه القدامى عندما علموا بسوء أحواله كما يقال... والله اعلم.

والواقع أن صناعة الأدوية في كوبا صناعة متقدمة جداً، وان القطاع الطبي فيها هو القطاع الذي يعكس الإنجازات الحقيقية للثورة الكوبية بإتاحة فرص التعليم العالي والبحث العلمي لجميع الكوبيين. وتعريف البساتني العالم العربي بهذه الصناعة يعد مأثرة رائدة وسط الدعايات المغرضة، والإنحياز الكلي إلى الصناعة الغربية، مع ان في الغرب ذاته من يقول ان صناعة الأدوية الأوروبية والأميركية تصدر إلى العالم الثالث أدوية غير مجربة أو مصدقة في الغرب ومن القائلين بذلك شارل مدور اللبناني الأصل، نجل العالم الراحل السير بيتر مدور، حامل جائزة نوبل في الطب، الذي قام بحملة واسعة ضد شركات الأدوية الغربية لهذا السبب مشابهة لحملة اللبناني الآخر رالف نادر ضد شركات السيارات الأميركية.

ثم إن في كوبا جالية لبنانية قديمة وعريقة، عاش ابناء الجيل الثالث منها في ظل ثورة كاسترو ومنهم من شارك فيها واحتلوا فيها مناصب رفيعة بينها مناصب وزارية. وهذا الجيل من أبناء واحفاد المهاجرين اللبنانيين اختلف باختلاف الظروف عن سابقيه. فسعى إلى العلم والتقدم حيث كان الآباء والأجداد يسعون إلى الثروة والمال شأن المهاجرين إلى أصقاع أخرى من العالم. لعل بهاء البساتني بعد تحوله إلى «فرمشاني» قد أصبح إشتراكياً أيضاً!

الناس

● المملكة العربية السعودية، احتفلت بـ «اليوم الوطني» كعادتها في كل عام، فوزّعت «إعلانات التقدم والرقي والإنجاز والإستقرار» على صفحات معظم الصحف العالمية، وفلشت «ملاحق الخير» في عدد من المجلات العربية، أما سفراؤها فأقاموا الحفلات ورقص بعضهم «العرضة النجدية» ونظم بعضهم القصائد، وغاص بعضهم في التراث وتجنب جميعهم المسائل الحساسة في السياسة وغيرها لأن اليوم الوطني هو يوم عيد!

● بدعوة من رئيسها السير ريتشارد بومونت وأمينتها العام عبد الكريم المدرس أقامت غرفة التجارة العربية - البريطانية عشاءها السنوي في فندق غروفنر هاوس يوم الخميس في ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر الجاري برعاية رئيس المفوضية الأوروبية جاك سانتير (رئيس وزراء لوكسمبورغ السابق) وعصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية.

● علي جيدة، سفير قطر في لندن احتفل بالعيد الوطني الرابع والعشرين، فاقام حفل إستقبال كبير في فندق «كلاريدجز» حضره اكثر من الف مدعو من كبار الرسميين والسياسيين والدبلوماسيين والصحافيين عرباً وإنكليز.

● عادل ساتر، القائم بأعمال سفارة البحرين في لندن، سافر إلى اسكتلندا، حيث حضر إحدى جلسات مؤتمر حزب «الأحرار الديموقراطيين» في غلاسكو، ثم انتقل منها إلى أدنبرة، فزار جامعتها ومكتبتها وتفقد قلعتها.

● منى، زوجة الرئيس الياس الهراوي، قالت في باريس، وهي في طريق عودتها إلى بيروت من بكين، حيث حضرت «مؤتمر المرأة العالمي» على رأس وفد من ٢٤ سيدة ان اكثر ما فاجأها هناك هو اكتشافها بأن المرأة الصينية متعلمة ومثقفة(...). واضافت رداً على سؤال، إن المرأة اللبنانية نجحت كثيراً في «البيزنس»(...) خصوصاً في هذا العهد وعلى ايام هذه الحكومة.

● الوزير إيلي حبيقة حلّ في لندن لبضعة أيام وإتخذ من فندق «كارلتون تاور» مقراً لإقامته، حيث كان يستقبل ويودّع وهو بالقميص و«الجينز» تشبهاً بالوزير وليد جنبلاط.

● النادي العربي في لندن رعا فيلم «حنان عشراوي: امرأة لزمنها» الذي انتجته وأخرجته مي المصري، بمشاركة جان شمعون. تبع العرض، الذي جرى في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية نقاش بأصوات عربية وانكليزية.

AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حبيقة
مدير الانتاج: عماد القرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 LYON ROAD
HARROW ON THE HILL
MIDDLESEX HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

منابة عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ٥٤٦٥/١٣ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International News
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
Tel: 0181- 561 7705
Fax: 0181- 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: 0181 863 9558
FAX: 0181 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM · PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738